



المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم  
جامعة المجمعة  
عمادة الدراسات العليا  
كلية التربية  
قسم اللغة العربية

# عوارض التركيب في أحاديث عمدة الأحكام ”دراسة نحوية وصفية تطبيقية“

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية  
تخصص لغويات

إعداد:

**عيدة منيف طالب بن سقيان**

الرقم الجامعي

٣٢٢٢٠٦٠٧٣

إشراف

**الأستاذ الدكتور: محمد بن إبراهيم السيف**

أستاذ النحو والصرف في كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة القصيم


العام الجامعي: ١٤٣٩ - ١٤٤٠ هـ الموافق ٢٠١٨ - ٢٠١٩ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عنوان الرسالة :  
عوارض التركيب في أحاديث عمدة الأحكام "دراسة نحوية  
وصفية تطبيقية"

إعداد الطالبة  
عيدة بنت منيف بن طالب بن سقيان  
الرقم الجامعي (322206073)

تمت الموافقة على قبول هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات  
الحصول على درجة الماجستير في قسم اللغة العربية  
تخصص: اللغويات

أعضاء اللجنة	الاسم	الرتبة العلمية	التوقيع
المشرف الرئيس	أ.د محمد بن إبراهيم السيف	أستاذ	
المناقش الخارجي	أ.د. صالح بن إبراهيم الفراج.	أستاذ	
المناقش الداخلي	د. سعد بن عبد الله المحمود.	أستاذ مشارك	

التاريخ: 16/8/1440هـ  
الموافق: 21/4/2019م

## مستخلص الرسالة

عنوان الرسالة: عوارض التركيب في أحاديث عمدة الأحكام "دراسة نحوية وصفية تطبيقية".

اسم الباحثة: عيدة منيف طالب بن سقيان.

مكونات الرسالة: تتكون الرسالة من: مقدمة للحديث عن الدراسة وأهميتها وسبب اختيار الموضوع والدراسات السابقة ومنهج الدراسة، ثم فصلين يتقدمهما تمهيد ويعقبهما خاتمة وقائمة مراجع وفهارس.

يتضمن التمهيد نقطتين: الأولى: الحديث عن الإمام العلامة عبد الغني المقدسي، والتعريف بكتابه عمدة الأحكام، والثانية: مصطلح عوارض التركيب.

الفصل الأول: يتناول عارض الحذف وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الحذف لغة واصطلاحًا، وشروطه، وأنواعه، والغاية منه، وضوابطه.

المبحث الثاني: عارض الحذف في العناصر الإسنادية في أحاديث كتاب عمدة الأحكام، وفيه: حذف المبتدأ وحذف الخبر.

المبحث الثالث: عارض الحذف في العناصر غير الإسنادية في أحاديث كتاب عمدة الأحكام، وفيه: حذف المفعول به، وحذف المضاف، وحذف الجار والمجرور.

وأما الفصل الثاني: يتناول فيه عارض التقديم والتأخير، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أسلوب التقديم والتأخير، وقيمه والأسباب الداعية له، ومفهوم الرتبة وعلاقته بالإعراب وأمن اللبس، وأنواع التقديم والتأخير.

المبحث الثاني: عارض التقديم والتأخير في الجملة الاسمية في أحاديث كتاب عمدة الأحكام.

المبحث الثالث: عارض التقديم والتأخير في الجملة الفعلية في أحاديث عمدة الأحكام.

وأخيرًا الخاتمة: وقد سجلت فيها ما توصلت إليه الدراسة ثم قائمة المراجع ثم فهارس فنية.

وأسأل الله أن أكون قد وفقت في هذه الدراسة، وفيما خطت له وأن أكون قد أخرجتها على الوجه الذي يحظى بالقبول.

## شكر وتقدير

الحمد لله المنان، الملك القدوس السلام، الحمد لله على ما أنعم به عليّ من فضله وتوفيقه الخير الكثير، وأعاني على إنجاز هذا العمل الذي أحسبه عبادة من العبادات جعلها الله خالصة لوجهه الكريم.

وبعد حمد الله تعالى وشكره على إنهائي لهذا البحث، أقدم شكري وامتناني إلى أستاذي، ومشرفي الأستاذ الدكتور: محمد بن إبراهيم السيف على ما قدمه لي من علم نافع وعطاء متميز وإرشاد مستمر؛ إذ لم يدخر جهداً لمساعدتي ومد يد المساعدة لي في جميع مراحل البحث، فشكر الله سعيه، ورفع في الدارين قدره.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذين الفاضلين عضوي لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور: صالح بن إبراهيم الفراج.

والدكتور: سعد بن عبد الله المحمود.

لتفضلهما بمناقشة بحثي هذا، وإبداء رأيهما فيه، فشكر الله لهما ، وأجزل لهما المثوبة. والشكر موصول لكل من مد لي يد العون، أو أسدى لي معروفاً، أو قدم لي نصيحة، أو كان له إسهام صغير أو كبير في إنجاز هذا العمل فله مني خالص الشكر والتقدير والدعاء. وأخيراً أحمد الله سبحانه وتعالى على عونه وتوفيقه، وأسأله الإخلاص في القول والعمل، فما كان فيه من صواب فمن توفيق الواحد الوهاب، وما كان فيه من نقص أو سهو فذاك من نفسي وتقصيري، والكمال لله وحده، والله ولي التوفيق.

وآخر دعوانا أن الحمد لله صلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

# مَقَالَةٌ

- أهمية الموضوع.
- أسباب اختيار الموضوع.
- مشكلة البحث وتساؤلاته.
- أهداف الموضوع.
- الدراسات السابقة.
- منهج البحث.
- خطة البحث.
- مصادر البحث.

## مقدمة

الحمدُ لله الذي أعزَّنَا بالإسلام، وقَوَّمَنَا بالقرآن، وهدانا بنبيِّنا مُحَمَّدَ بنِ عبدِ الله (ﷺ)، والصَّلَاةَ والسَّلَامَ على سَيِّدِ الأَنَامِ وأفصحِ مَنْ نطقَ بلُغةِ الضَّادِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدَ بنِ عبدِ الله وعلى آلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ، وصحبه العُرَّ الميامينَ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بإِحْسَانٍ إلى يَوْمِ الحِشْرِ واليَقِينِ.  
أَمَّا بَعْدُ:

فلا يخفى ما للحديثِ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ مِنْ مكانةٍ ساميةٍ بوصفه مصدرًا رئيسيًا للعلوم اللغوية بعد القرآن، ولكنَّ الْمُتَتَبِعَ لمؤَلَّفَاتِ علمِ النَّحوِ يَجِدُهَا فقيرةً في الاعتمادِ على هذا النَّصِّ النَّثْرِيِّ العظيمِ، إذ اكتفتُ في مواضعٍ كثيرةٍ بالشَّعرِ العربيِّ، وهذا يعني أنَّ النُّحاةَ باعتمادِهِمْ على الموروثِ الشعريِّ فَوَتُوا عليهمَ فِرْصَةَ الإفادةِ من هذا النَّصِّ النَّثْرِيِّ ممَّا أدَّى إلى وقوعِهِمْ في استقراءٍ غيرِ تامٍّ لبعضِ الظَّواهر اللغويةِ زيادةً على أنَّ لُغةَ النَّثرِ أولى مِنْ لُغةِ الشَّعرِ في تَفْعِيدِ القواعدِ.

وبناءً على ما تقدَّم جاءتْ هذه الرِّسالةُ (عوارض التركيب في أحاديث عمدة الأحكام) دراسةً نحويةً وصفيةً تطبيقيةً" لتتَّخَذَ مِنْ هذا الكنزِ النَّثْرِيِّ العظيمِ موضوعًا لدراسةٍ جانبٍ من جوانبِ النَّحوِ العربيِّ عَن طريقِ استخراجِ الشاهدِ النحويِّ من (عمدة الأحكام).

ووقع الاختيار على (عمدة الأحكام) لاحتوائه على جملة وافرة من الأحاديث المتفق عليهما في الصحيحين (صحيح البخاري ومسلم) وهما من أصح الكتب المصنفة فيما صح من الحديث النبوي الشريف. فجاء البحث في هذا الكتاب لكونه خاليًا من الأحاديث الضعيفة والموضوعة، معتمدة على نسخة محققة، تظمن لها النفس، لما قد يقع من هفوات في الكتب المنشورة بدون تحقيق.

وكان اختيارُ عوارض التركيب؛ لأنه موضوع يطلع الباحث على ما يتعلق بتركيب الجملة العربية -الاسمية والفعلية- وما يعرض لهذه الجملة؛ فيخرجها عن الأصل في تركيبها، واستخدام عوارض التركيب ودراستها -مُطبَّقةً على نص ما- من أفضل الأشياء التي تُبرز الجانب الفني في النص، ولا سيما الحديث النبوي الشريف.

### ■ أهمية الموضوع:

١. إن الموضوع يتناول دراسة في أعظم المصادر اللغوية بعد القرآن الكريم وهو الحديث النبوي الشريف.
٢. إن الموضوع دراسة في كتاب عمدة الأحكام للمقدسي الذي قد حوى بين طياته جملة وافرة من أحاديث الأحكام مما اتفق عليه الإمامان البخاري ومسلم.

### ■ أسباب اختيار الموضوع:

١. إلقاء الضوء على بعض المسائل النحوية في الحديث الشريف، وتطبيقها على أحاديث عمدة الأحكام ، والرغبة في ممارسة ذلك.
٢. الوقوف على بعض عوارض التركيب النحوية في الحديث النبوي التي للسياق أثر فيها.
٣. التعرف على موضوع يتعلق بتركيب الجملة العربية وما يعرض لهذه الجملة ؛ حيث يجعلها تخرج عن الأصل في تركيبها

### ■ مشكلة البحث وتساؤلاته:

عوارض التركيب من الأمور التي شغلت بال اللغويين قديماً وحديثاً، فالجملة فعلية كانت أو اسمية لها وضع افتراضي في التركيب والبناء من الأركان والمكملات، ويكون لكل مفردة فيها مكان معين في الأصل، ولكن هذا الوضع الافتراضي قلما تثبت عليه جملة؛ إذ يكثر في الجمل عوارض من أهمها الحذف والتقديم والتأخير، لكن هذه العوارض ليس لها ضوابط لغوية ونحوية صارمة يلزم بها في النصوص، بل هي خاضعة للدلالات التركيبية ومقاصد المتكلمين بالنصوص.

١. هل عوارض التركيب تعرض لجميع الجمل أو لبعضها فقط؟
٢. هل لعوارض التركيب أثر في النحو والإعراب خاصة؟
٣. ما مدى تأثير عوارض التركيب في دلالات الجمل؟
٤. ما مكانة عوارض التركيب في الدراسة اللغوية للنصوص؟
٥. إلى أي حد تعرض عوارض التركيب في الأحاديث النبوية؟

### ■ أهداف الموضوع:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. معرفة ماهية عوارض التركيب وأنواعها؛ مثل: التقديم والتأخير، والحذف.



٢. رصد بعض عوارض التركيب في الحديث النبوي.
٣. خدمة المصدر الثاني من مصادر اللغة العربية، وهو الحديث النبوي الشريف.
٤. تبين أثر عوارض التركيب في دلالة الجمل.

#### ■ الدراسات السابقة:

تنوّعت الدراسات السابقة التي تناولت موضوع عوارض التركيب، بعضها دراسات نظرية تقوم على الحديث عن العوارض واستعراض أقوال النحاة فيها، ومنها:

١. البنية الأساسية للجملة الفعلية بين الثبات وعوارض التركيب، رسالة ماجستير ليسري صبحي الصاوي، ٢٠٠٠، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، قسم النحو والصرف والعروض.
٢. عوارض التركيب في بناء الجملة الاسمية، رسالة ماجستير لفكري عبد المنعم السيد النجار ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢م. جامعة القاهرة كلية دار العلوم، قسم النحو والصرف والعروض.
٣. العوارض المانعة من العمل في النحو العربي، رسالة دكتوراه للدكتور حجاج أنور عبد الكريم أحمد، ٢٠٠٥م. مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع.
٤. عوارض التركيب في خطب الرسول الكريم محمد - صلى الله عليه وسلم - دراسة نحوية دلالية، رسالة دكتوراه، ليوسف محمد علي البطش ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦م، جامعة عين شمس، قسم اللغة العربية بكلية الآداب.

#### وهناك دراسات تطبيقية حوّت قسماً نظرياً وقسماً تطبيقياً، ومنها:

١. عوارض التركيب في سورة البقرة "دراسة نحوية وصفية، لسامية مونس خليل أبو سعيفان، ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢م.
٢. عوارض التركيب في بناء الجملة الاسمية، دراسة نحوية في ضوء سورة البقرة، رفاعي طه أحمد، الجامعة الأسمرية، بيضاء، ليبيا.
٣. عوارض التركيب في شعر عبد الله الفيصل، دراسة دلالية تركيبية، ماجستير، تهاني ولي إبراهيم خان، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠م.
٤. عوارض التركيب في ديوان لسان الدين بن الخطيب، دراسة نحوية دلالية، لإبراهيم أحمد الشافعي، ماجستير، جامعة الأزهر، مصر، ٢٠١٣م.

٥. عوارض التركيب في شعر عبيد الله بن قيس الرقيات، بحث مقدم من الطالبة/ أمل منسي عائض الخديدي، للحصول على درجة الماجستير من جامعة أم القرى بمكة في العام ١٤٢٨ هـ - ١٤٢٩ هـ.

٦. عوارض التركيب في شعر يوسف النبهاني، دراسة نحوية دلالية، لأحمد أحمد السيد محمد، جامعة القاهرة، مصر، ٢٠١٣م.

هذه الدراسات تؤكد حيوية موضوع البحث الذي كان ولا يزال مجالاً خصباً لبحوث حديثة، كما تؤكد أن الحديث النبوي لم يكن مجالاً لدراسات تطبيقية كافية إلى الآن، فضلاً عن عمدة الأحكام تحديداً، فأردت الاستدلال بهذه الدراسات في رصد الشواهد التي تمثل عوارض التركيب في أحاديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - من كتاب عمدة الأحكام.

#### ▪ منهج البحث:

اقتضت طبيعة البحث اعتماد المنهج الوصفي التطبيقي لرصد بعض عوارض التركيب في نصوص من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم.

#### ▪ خطة البحث

اشتمل هذا البحث على مقدمة، وتمهيد وفصلين، وخاتمة، وقائمة بالمصادر، وفهرس بالموضوعات.

فأما المقدمة فقد عرِّفت فيها الموضوع، وذكرت أهميته، والدراسات السابقة التي تناولت موضوع عوارض التركيب بشقيها النظري والتطبيقي.

وأما التمهيد: فتناولت فيه:

١. ترجمة للمؤلف الإمام العلامة عبد الغني المقدسي (اسمه ونسبه، مذهبه، شيوخه، تلاميذه، مؤلفاته، وفاته). وتعريف بكتابه عمدة الأحكام. وذكر موجز عن منهج المؤلف في تصنيف الكتاب، شهرة الكتاب وانتشاره، والسبب الذي دفعه لجمع كتابه.
٢. مصطلح عوارض التركيب، سيتم تناول معنى التركيب والجملة للتوصل إلى مصطلح عوارض التركيب.

وأما الفصل الأول: فتناولت فيه عارض الحذف، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الحذف لغة واصطلاحاً، وشروطه، وأنواعه، والغاية منه، وضوابطه.

**المبحث الثاني:** عارض الحذف في العناصر الإسنادية في أحاديث كتاب عمدة الأحكام، وفيه: حذف المبتدأ وحذف الخبر.

**المبحث الثالث:** عارض الحذف في العناصر غير الإسنادية في أحاديث كتاب عمدة الأحكام، وفيه: حذف المفعول به، وحذف المضاف، وحذف الجار والمجرور.

**وأما الفصل الثاني:** فتناولت فيه عارض التقديم والتأخير، وفيه ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول:** أسلوب التقديم والتأخير، وقيمته والأسباب الداعية له، ومفهوم الرتبة وعلاقته بالإعراب وأمن اللبس، وأنواع التقديم والتأخير.

**المبحث الثاني:** عارض التقديم والتأخير في الجملة الاسمية في أحاديث كتاب عمدة الأحكام.

**المبحث الثالث:** عارض التقديم والتأخير في الجملة الفعلية في أحاديث عمدة الأحكام. **وأما الخاتمة،** فأذكر فيها ما توصلت إليه من نتائج من خلال هذا البحث، وما قدّمته عوارض التركيب من إثراء لفهم الجملة، ومعرفة دقائق تركيبها في أحاديث عمدة الأحكام، وأذكر توصيات الدراسة.

**ثم أتبعها بالفهارس الفنية الآتية:**

١. فهرس الآيات الكريمة.
٢. فهرس الأحاديث الشريفة.
٣. فهرس الشواهد الشعرية.
٤. فهرس المصادر والمراجع.
٥. فهرس الموضوعات.

#### ■ **مصادر البحث:**

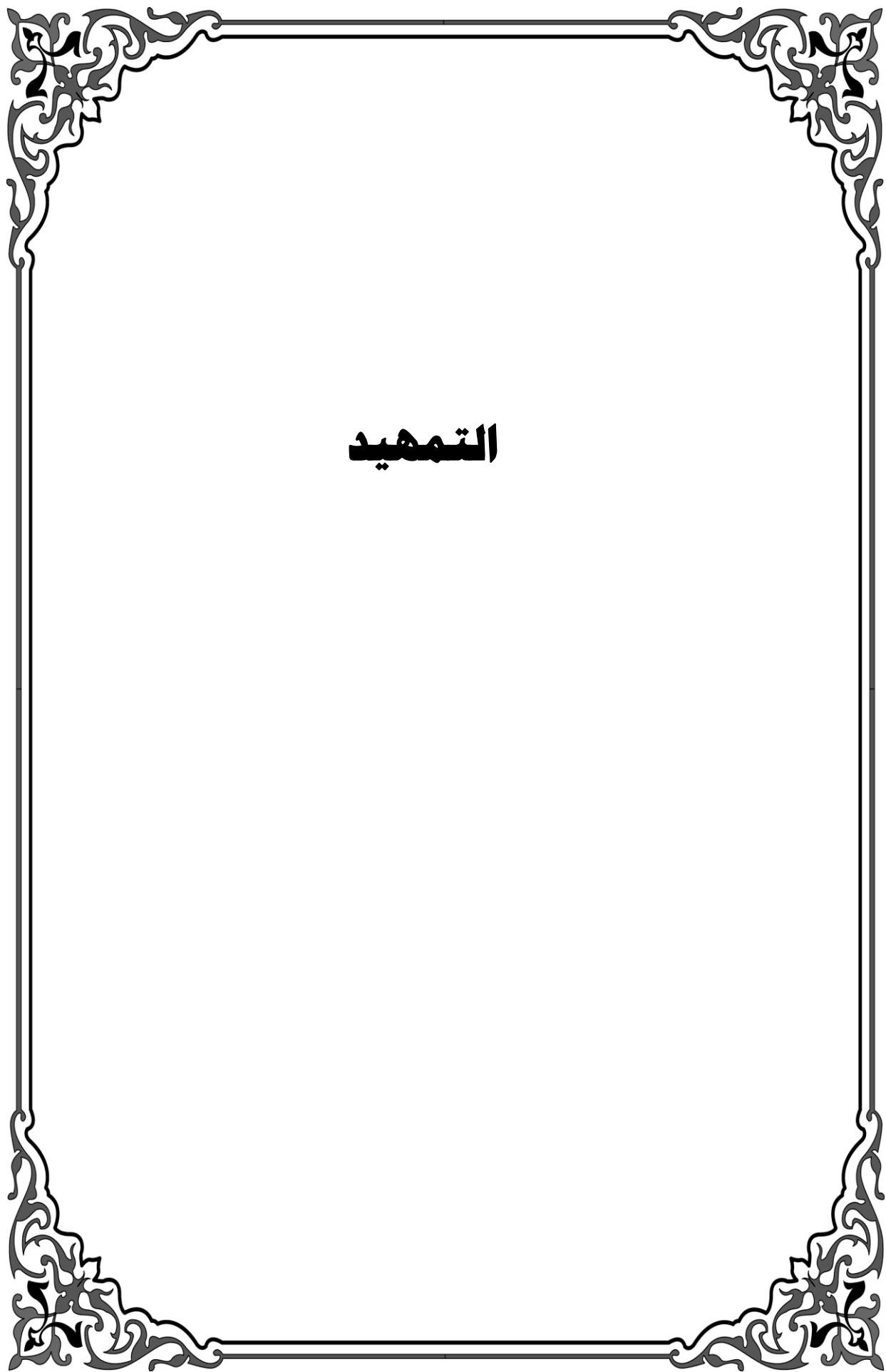
وقد استعنت في عملي بقائمة واسعة ومتنوعة من المصادر، فاستفدت من كتب شروح الحديث، وكتب التفسير اللغوية، وكتب النحو التي عُنيت بعوارض التركيب، وغيرها من الكتب والشروح المثبتة في قائمة المصادر.

وقد واجهت في هذه الدراسة العديد من الصعوبات منها: استخراج المادة العلمية وتحليلها،

و البحث الطويل في الكتب النحوية، وشروح كتاب عمدة الأحكام.

فهذا عملي و جهدي، فإن أكن وفقت وحققت الغاية فلله الحمد، وإن لم يكن فالكمال لله

وحده.



# التمهيد

## التمهيد

## ترجمة لمؤلف كتاب عمدة الأحكام

اسمه ونسبه:

"هو الحافظ تقي الدين أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور بن رافع بن حسن بن جعفر الجماعلي، المقدسي"<sup>(١)</sup>.

مولده ونشأته ومذهبه:

"ولد بجماعيل من أرض نابلس من بيت المقدس سنة ٥٤١هـ، نشأ في دمشق حيث انتقل إليها من بيت المقدس"<sup>(٢)</sup>.

"اتجه الحافظ عبد الغني المقدسي إلى طلب العلم في سن مبكرة، فقد تتلمذ في صغره على يد الشيخ محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي - عميد أسرته - ثم تتلمذ على شيوخ دمشق وعلمائها، فأخذ عنهم الفقه وغيره من العلوم، ثم ارتحل إلى بغداد سنة ٥٦١هـ فنزل عند الشيخ عبد القادر الجيلي (الكيلاني) وأقام ببغداد نحو أربع سنين، اشتغل فيها بالحديث والفقه، ثم رجع إلى دمشق سنة ٥٦٥هـ، وما لبث أن رحل إلى مصر ودخل الإسكندرية في سنة ٥٦٦هـ، ثم سافر بعدها إلى أصبهان وأقام بها مدة"<sup>(٣)</sup>.

"لقد كان الإمام الحافظ عبد الغني تقيًا ورعًا أثري المتبع قال عنه الذهبي: "الإمام العالم الحافظ الكبير الصادق العابد الأثري المتبع"، وقال سبط بن الجوزي: "كان عبد الغني ورعًا زاهدًا عابدًا يصلي كل يوم ثلاثمائة ركعة، ويقوم الليل ويصوم عامة السنة، وكان كريمًا جوادًا لا يدخر

(١) ينظر: ذيل طبقات الحنابلة، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن الحنبلي، تحقيق: د. عبد الرحمن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان - الرياض، ط ١، ١٤٢٥هـ، (٢-١/٣)، سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي تحقيق: شعيب الأرنؤوط (ط: د)، مؤسسة الرسالة، سنة النشر ١٤٢٢هـ، (٢١ / ٤١٩-٤٢٠)، معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، دار صادر، بيروت: ط ٢، ١٩٩٥م، (٢ / ١٦٠)، تذكرة الحفاظ، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ط ١، (١٤١هـ: ٤ / ١١١).

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء، (٢١ / ٤٤٣)، تذكرة الحفاظ (٤ / ١٣٧٢)، الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين بيروت ط ١٢، (٣٤ / ٤).

(٣) المصدر السابق: (٢١ / ٤٤٤-٤٤٧) (بتصرف).

شيئاً ويتصدق على الأرامل حيث لا يراه أحد، وكان يرقع ثوبه ويؤثر بثمن الجديد، وكان قد ضعف بصره من كثرة المطالعة والبكاء، وكان أوجد زمانه في علم الحديث والحفظ"، وكان المقدسي حنبلي المذهب، فقد نشرت أسرته المذهب الحنبلي في الشام فانتشرت مدارس المذهب، وكثر أتباعه<sup>(١)</sup>.

### شيوخه:

"أبو المكارم، عبد الواحد بن محمد بن المسلم بن الحسن بن هلال، الأزدي الدمشقي، وكان مولده في جمادى الأولى ٤٨٠هـ، كان عدلاً كبيراً، متجماً، حج غير مرة، ووقف، وتصدق، وكان ذا حظ من صلاة وتلاوة وصيام، وأثنى عليه بهذا وبغيره، مات في عاشر جمادى الآخرة سنة خمس وستين وخمسمائة وفي أولاده مشايخ ورواة ونبلاء"<sup>(٢)</sup>.

"والشيخ أبو المعالي عبد الله ابن المحدث عبد الرحمن بن أحمد بن علي بن صابر، السلمي الدمشقي، ابن سيدة. ولد سنة تسع وتسعين وأربعمئة وتوفي في رجب سنة ست وسبعين وخمسمائة"<sup>(٣)</sup>.

"وعبد القادر الجيلي أو الجيلاني أو الكيلاني (٤٦٠هـ - ٥٦١هـ) هو أبو محمد عبد القادر بن موسى بن عبد الله، يعرف ويلقب في التراث المغاربي بالشيخ بوعلام الجيلاني وبالمشرق عبد الجيلاني، ويعرف أيضاً بـ"سلطان الأولياء"، وهو إمام صوفي وفقه حنبلي، لقبه أتباعه بـ"باز الله الأشهب" و"تاج العارفين" و"محيي الدين" و"قطب بغداد"، وإليه تنتسب الطريقة القادرية الصوفية"<sup>(٤)</sup>.

"وأبو الفتح بن البطي الشيخ الجليل العالم الصدوق، مسند العراق، أبو الفتح، محمد بن عبد الباقي بن أحمد بن سلمان البغدادي الحاجب بن البطي، ولد سنة سبع وسبعين وأربعمئة، اعتنى به والده من الصغر، أجاز له أبو نصر محمد بن محمد الزينبي"<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء، ( ٢١ / ٤١٩ - ٤٢٥ )، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير

والأعلام، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري،

دار الكتاب العربي، لبنان - بيروت، ط١، ١٩٨٧م - ١٤٠٧هـ، (٤٤٣/٤٢).

(٢) المصدر السابق، ( ٢٠ / ٥٠٠ - ٥٠١ ) بتصرف.

(٣) المصدر السابق، ( ٢١ / ٩٤ ).

(٤) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لعبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي أبو

الفرج، ط ٢ ، ١٤١٥ - ١٩٩٥، ط٢، (١٠ / ٢١٩).

(٥) سير أعلام النبلاء، (٢٠ / ٤٨١).

"وأبو طاهر السلفي هو الإمام العلامة المحدث الحافظ المفتي، شيخ الإسلام شرف المعمرين أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم الأصبهاني، ولد الحافظ أبو طاهر في سنة خمس وسبعين أو قبلها بسنة، مات وله مائة وست سنين"<sup>(١)</sup>.

"وهبة الله بن هلال الدقاق الشيخ الجليل الثقة مسند العراق أبو طالب عبد اللطيف بن أبي الفرج محمد بن علي بن حمزة بن فارس، ابن القبيطي، الحراني، ثم البغدادي، التاجر الجوهري، ولد سنة أربع وخمسين وخمسمائة في شعبان، توفي سنة إحدى وأربعين وستمائة في شهر جمادى الأولى"<sup>(٢)</sup>.

والإمام المحدث المفيد، الحافظ المسند أبو سعد محمد بن عبد الواحد بن عبد الوهاب بن حسين الأصبهاني الصائغ، ولد سنة سبع وتسعين وأربعمائة، وسمع من غانم البرجي، وأبي علي الحداد، وحمزة بن العباس العلوي، وجعفر بن عبد الواحد الثقفي، وغيرهم وكتب وجمع وأملى، وكان ثقة عالمًا، روى عنه: السمعاني، وعبد الغني المقدسي، وأبو نزار ربيعة اليميني، مات في الثاني والعشرين من ذي القعدة سنة إحدى وثمانين وخمسمائة"<sup>(٣)</sup>.

#### تلامذته:

"أخذ العلم عنه ولداه: أبو الفتح، وأبو موسى، وأخذ عنه موفق الدين، عثمان بن مكّي الشارعي، والفقير أبو سليمان، والحافظ الضياء المقدسي، والخطيب سليمان بن رحمة الأسعدي، والبهاء عبد الرحمن، وعبد القادر الرهاوي، والفقير اليونيني محمد بن أحمد، وآخر من أخذ عنه محمد بن مهلهل الجيني"<sup>(٤)</sup>.

#### مؤلفاته:

ومن تصانيف الحافظ عبد الغني:

- ١- "كتاب المصباح في عيون الأحاديث الصحاح" مشتمل على أحاديث الصحيحين.
- ٢- كتاب "نهاية المراد من كلام خير العباد" في السنن.
- ٣- كتاب "اليواقيت" مجلد.

(١) سير أعلام النبلاء، (٢١ / ٥ - ٧).

(٢) المصدر السابق، (٢٣ / ٨٧ - ٨٨).

(٣) المصدر السابق، (٢١ / ١٣٠).

(٤) المصدر السابق، (٢١ / ٤٢٢)، والذيل على طبقات الحنابلة، (٣ / ١٢ - ١٣).

- ٤- كتاب "الآثار المرضية في فضائل خير البرية" أربعة أجزاء.
- ٥- كتاب "الروضة" أربعة أجزاء.
- ٦- كتاب "الذكر" جزآن.
- ٧- كتاب "الصفات".
- ٨- كتاب "محنة الإمام أحمد" ثلاثة أجزاء.
- ٩- كتاب "نم الربا" جزء كبير.
- ١٠- كتاب "فضائل رمضان" جزء.
- ١١- كتاب "الأربعين".
- ١٢- كتاب "اعتقاد الإمام الشافعي" جزء كبير.
- ١٣- كتاب "الحكايات" سبعة أجزاء.
- ١٤- جزء في "مناقب عمر بن عبد العزيز".
- ١٥- كتاب "الأحكام" على أبواب الفقه، في ستة أجزاء.
- ١٦- كتاب "العمدة" في الأحكام مما اتفق عليه الشيخان البخاري ومسلم.
- ١٧- كتاب "النصيحة في الأدعية الصحيحة" جزء.
- ١٨- كتاب "الأمر بالمعروف" جزء<sup>(١)</sup>.

### وفاته:

" كان رحمه الله مجتهدًا في طلب العلم، ويكرم الطلبة، ويحسن إليهم، وما أعرف أحدًا من أهل السنة رآه

إلا وأحبه ومدحه كثيرًا، توفي رحمه الله يوم الاثنين الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ستمائة للهجرة<sup>(٢)</sup>، "وله من العمر سبع وخمسون سنة، ودفن بمقبرة القرافة بمصر"<sup>(٣)</sup>.

(١) الذيل على طبقات الحنابلة، (١٢ / ٢٤ - ٢٥)، وسير أعلام النبلاء، (٢١ / ٤٢٣).

(٢) سير أعلام النبلاء، (٢١ / ٤٤٣).

(٣) البداية والنهاية، ابن كثير عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي تحقيق:

عبد الله بن عبد المحسن التركي الناشر هجر للطباعة والنشر ط١، سنة النشر ٢٠٠٢م/

١٤٢٤هـ، (١٦ / ٧٣٤).



## التعريف بكتاب عمدة الأحكام:

"عمدة الأحكام في كلام خير الأنام" هو كتاب من كتب الحديث، ألفه الحافظ عبد الغني المقدسي وأورد فيه مجموعة من أحاديث الأحكام الواردة في صحيح البخاري وصحيح مسلم، وقد اشتمل الكتاب على عشرين كتاباً من الأحكام، واحتوى على ٤٣٠ حديثاً.

### منهج المؤلف:

سار المؤلف عبد الغني المقدسي في ترتيب كتابه على نفس ترتيب الأبواب في كتب الفقه، وقد احتوى الكتاب مجموعة من الأحاديث تجاوزت الأربعمئة حديث، كلها في أحكام الحلال والحرام على تصنيف أبواب الفقه، وليست جميع أحاديثه في الصحيحين. حيث توجد بعض من الأحاديث مخرجة في أحد الصحيحين وعلى ذلك فجميعها صحيحة، وقد نبه على ذلك ابن حجر والزرکشي وابن الملقن، وقد ابتدأ المؤلف بكتاب الطهارة كعادة أهل العلم في مؤلفاتهم وخطبهم، المصنفين في كتب الأحكام سواء في الفقه أو في الحديث. وقد بدأ المصنف بحمد الله كما هو نهج أهل العلم في مؤلفاتهم وخطبهم.

وهكذا نجد أن الكتاب تميز بأمرين هامين هما:

**الأمر الأول:** صحة الأحاديث الواردة فيه، حيث اشترط مصنفة الاقتصار على ما اتفق عليه الشيخان رحمهما الله.

**والأمر الثاني:** "اختصاره وشموله لجميع كتب الفقه"<sup>(١)</sup>، ولقد رتب الكتاب على أبواب الفقه فيذكر الكتاب ويذكر تحته الأبواب، وفي كل باب يذكر الأحاديث التي اختارها، وضمنه أربعمئة وثلاثين حديثاً كلها في الأحكام، وفي الكتاب عدد قليل من الأحاديث مما انفرد به أحد الشيخين عن الآخر وعلى ذلك فجميعها صحيحة.

وقد اشتمل كتاب عمدة الأحكام على عشرين كتاباً هي<sup>(٢)</sup>:

- كتاب الطهارة.

- كتاب الصلاة.

- كتاب الزكاة.

(١) ينظر: فتح السلام شرح عمدة الأحكام، للحافظ ابن حجر العسقلاني من فتح الباري، تحقيق

أبو محمد عبد السلام بن محمد العامر، (١/٢).

(٢) ينظر: الذيل على طبقات الحنابلة (١/٣)، سير أعلام النبلاء (٢١/٤٤٥)

- كتاب الصيام.
- كتاب الحج.
- كتاب البيوع.
- كتاب الوصايا
- كتاب الفرائض
- كتاب النكاح.
- كتاب الطلاق.
- كتاب اللعان
- كتاب الرضاع.
- كتاب القصاص.
- كتاب الحدود.
- كتاب الأيمان والندور.
- كتاب الأطعمة.
- كتاب الأشربة.
- كتاب اللباس.
- كتاب الجهاد.
- كتاب العنق.

**شهرة كتاب عمدة الأحكام وانتشاره:**

لا يخفى ما نال كتاب عمدة الأحكام للحافظ عبد الغني المقدسي من شهرة وعناية وانتشار واهتمام من العلماء قديماً وحديثاً، ويحتوي كتاب عمدة الأحكام على نخبة منتقاة من أصح أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، وقد اختارها من صحيح البخاري ومسلم؛ ولذا شُرح الكتاب شروحاً كثيرة جداً ومنها:

"كتاب (إحكام الأحكام) لابن دقيق العيد المتوفى سنة ٧٠٢هـ. مع حاشيته للصنعاني، والجوانب الأصولية واضحة جلية في هذا الشرح.

وكتاب (رياض الأفهام) لعمر بن علي الفاكهاني المتوفى سنة ٧٣٤هـ.

وكتاب (الأعلام بفوائد عمدة الأحكام) لابن الملتن المتوفى سنة ٨٠٤هـ، وهو من أفضلها وأوسعها وأكثرها فوائد.

وكتاب (كشف اللثام) للسفاريني المتوفى سنة ١١٨٨هـ<sup>(١)</sup>.

**سبب تأليف عمدة الأحكام:**

أفصح المؤلف عن سبب تأليفه لكتابه حيث قال <sup>(٢)</sup>: "فإن بعض إخواني سألني اختصار جملة في أحاديث الأحكام مما اتفق عليه الإمامان: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري ومسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري فأجبتني إلي سؤاله".

(١) فتح السلام شرح عمدة الأحكام من فتح الباري، (١ / ٣).

(٢) عمدة الأحكام من كلام خير الأنام صلى الله عليه وسلم، لعبد الغني عبد الواحد المقدسي، تحقيق: سعيد علي وهف القحطاني، الرياض (ط ١) (١٤٣٥) ص: ١٦.

## مصطلح عوارض التركيب:

### مفهوم العارض:

العارض في اللغة هو "كل مانع منعك من شغل وغيره من الأمراض، فهو عارض. وقد عرض عارض أي: حال حائل، ومنع مانع، ومنه يقال: لا تعرض ولا تعرض لفلان أي: لا تعرض له بمنعك باعتراضك أن يقصد مراده ويذهب مذهبه. ويقال: سلكت طريق كذا فعرض لي في الطريق عارض أي: جبل شامخ قطع عليّ مذهبي على صوتي"<sup>(١)</sup>.

أما اصطلاحاً : جاء مرادفاً لمصطلح العدول أو الترك؛ يقول سيبويه: "هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراس: اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً"<sup>(٢)</sup>.

وتحدث ابن جني باستفاضة عن العوارض وسماها أكثر من اسم؛ مثل: الترك العدول، العوارض، التغيير، التحول، وذلك تحت باب: "في العدول عن النقل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف"، وباب: "في نقض المراتب إذا عرض هناك عارض"، وباب: "في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول ما لم يدع داع إلى الترك أو التحول"<sup>(٣)</sup>.

وقد عرف الدكتور تمام حسان العوارض بقوله: "هي الأمور التي تعرض للتركيب الأصلي للجملة ليخرج عن المؤلف، فالخروج عن أصل الحرف أو أصل الكلمة أو أصل الجملة - بالحذف أو الزيادة أو بالإضمار - يعد من عوارض التركيب"<sup>(٤)</sup>.

### مفهوم التركيب:

يعني "ضم كلمة إلى أخرى"<sup>(٥)</sup>.

(١) لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور. دار صادر، (ط١)،

بيروت: (١٦٥ / ٧) مادة (عرض).

(٢) الكتاب، لسيبويه، أبو بشر عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي

بالقاهرة، (٢٥/١)

(٣) الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي نجار، ط٢، دار الكتب العربية،

مصر، (٢٩٥/١)، و(٤٥٩/٢)، و(٢٠/٣)

(٤) البيان في روائع القرآن " دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني" لدكتور تمام حسان، عالم

الكتب، ط١، ص ٨٣.

(٥) الجملة الفعلية، علي أبو المكارم، مؤسسة المختار، القاهرة ط١، ١٤٢٨هـ، ص: ١٩.

يقول أبو عليّ الفارسي: "الاسم يأتلف مع الاسم فيكون كلامًا مفيدًا، كقولنا: عمرو أخوك، وبشر صاحبك، ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون ذلك كقولنا: كتب عبد الله وسر بكر" (١).

والانتلاف هو الإفادة كما ذكر الجرجاني (٢).

- والتركيب نوعان: تركيب أفراد وتركيب إسناد يقول ابن يعيش: "وتركيب الإسناد أن تركيب كلمة مع كلمة أسندت إحداها إلى الأخرى"، فعرفها بقوله: "أسندت إحداها إلى الأخرى أنه لم يرد مطلق التركيب، بل تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لإحداها تعلق بالأخرى على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة، وإنما عبر بالإسناد، ولم يعبر بلفظ الخبر وذلك من قبيل أن الإسناد أعم من الخبر؛ لأن الإسناد يشمل الخبر وغيره من الأمر والنهي، والاستفهام، فكل خبر مسند وليس كل مسند خبرًا، وإن كان مرجع الجميع إلى الخبر من جهة المعنى" (٣).

أما ابن مالك في كتابه شرح التسهيل فقد قال: "صرح سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه بما يدل على أن الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة، فمن ذلك قوله: "واعلم أنّ قلتُ في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها ما كان كلامًا لا قولًا، عنى بالكلام الجمل" (٤).

### مفهوم الجملة:

جاء في لسان العرب أن "الجملة: واحدة الجمل، والجملة: جماعة الشيء. وأجمل الشيء: جمعه عن تفرقة، وأجمل له الحساب كذلك، والجملة: جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره يقال: أجملت له الحساب والكلام، قال تعالى: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ [سورة الفرقان: ٣٢]، وقد أجملت الحساب إذا رددته إلى الجملة" (٥).

(١) الإيضاح العضدي، للحسن بن أحمد الفارسي. تحقيق: حسن شانلي فرهود، ط ٢، ١٩٨٨م،

ص: ٥٥

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد،

العراق (١٩٨٢م)، (١/ ٩٣)

(٣) شرح المفصل، الزمخشري، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي دار الكتب العلمية،

بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ، (١/ ٧٢).

(٤) شرح التسهيل، بجمال الدين محمد بن عبد الله الأندلسي ابن مالك، ط ١، تحقيق: عبد الرحمن

السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م، (١/ ٥).

(٥) لسان العرب، مادة (جمل)، (٨/ ٦٨٥، ٦٨٦).

والجملة مرادفة للكلام قال الزمخشري: "والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداها إلى الأخرى. وذلك لا يأتي إلا في اسمين زيد وأخوك، وبشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك: ضُرب زيد، وانطلق بكر وتسمى الجملة"<sup>(١)</sup>.

أما ابن هشام قال: "الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد، هو ما دل على معنى يحسن السكوت عليه والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد، والمبتدأ وخبره كزيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما نحو: ضُرب اللص وأقائم الزيدان، وكان زيد قائماً، وظننته قائماً وبهذا يظهر لك أنَّهما ليسا مترافدين كما يتوهمه كثير من النَّاس ... وَالصَّوَابُ أَنَّهَا أعمُّ مِنْهُ إذْ شَرَطَهُ الإِفَادَةَ بِخِلَافِهَا وَلِهَذَا تَسْمَعُهُمْ يَقُولُونَ جَمَلَةً الشَّرْطُ جَمَلَةٌ الْجَوَابُ جَمَلَةٌ الصَّلَّةُ وَكُلُّ ذَلِكَ لَيْسَ مُفِيدًا فَلَيْسَ بِكَلَامٍ"<sup>(٢)</sup>.

وقد قسم معظم النحويين الجملة بناء على فكرة الإسناد إلى جملة اسمية، وجملة فعلية، وعدّ الفارسي الجملة أربعة أقسام<sup>(٣)</sup>: "الاسمية، والفعلية، والظرفية، والشرطية".

وعدها ابن هشام ثلاثة أقسام: اسمية، وفعلية، وظرفية.

فقال: "وتنقسم إلى ثلاثة أقسام فالاسمية التي صدرها اسم كزيد قائم، وهيهات العقيق، والفعلية التي صدرها فعل كقام زيد، وضرب اللص، وكان زيد قائماً، وظننته قائماً، ويقوم، وقم، والظرفية هي المصدرة بظرف أو مجرور"<sup>(٤)</sup>، وتبعه في ذلك السيوطي<sup>(٥)</sup>.

يقول الدكتور تمام حسان: "الجملة عند النحاة ركنان: المسند إليه، والمسند فأما في الجملة الاسمية فالمبتدأ مسند إليه، والخبر مسند، وأما في الجملة الفعلية فالفاعل أو نائبه مسند إليه، والفعل مسند، وكل ركن من هذين الركنين عمدة لا تقوم الجملة إلا به، وما عدا هذين الركنين مما

(١) شرح المفصل في علم العربية، ص: ٦.

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله الناشر: دار الفكر - دمشق الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م، (١/٤٩٠).

(٣) ينظر: الإيضاح، ص: ٤١.

(٤) ينظر: مغني اللبيب، (١/٤٩٢).

(٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي بن أبي بكر، تحقيق: عبد العال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٩٢م، د.ط، (١/٣٧).

تشتمل عليه الجملة فهو فضله يمكن أن يستغني عنه تركيب الجملة، هذا هو أصل الوضع بالنسبة للجملة العربية<sup>(١)</sup>.

---

(١) الأصول في النحو، لتمام حسان، ص ١٣٨.

## الفصل الأول: عارض الحذف

وفيه ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول:** تعريف الحذف لغة واصطلاحًا، وشروطه، وأنواعه، والغاية منه، وضوابطه.
- **المبحث الثاني:** عارض الحذف في العناصر الإسنادية في بعض أحاديث كتاب عمدة الأحكام.
- **المبحث الثالث:** عارض الحذف في العناصر غير الإسنادية في بعض أحاديث كتاب عمدة الأحكام.



## المبحث الأول

### تعريف الحذف لغة واصطلاحًا، وشروطه، وأنواعه، والغاية منه، وضوابطه

#### تعريف الحذف لغة واصطلاحًا:

الحذف لغة: حذف الشيء حذف قطعة من طرفه والحجاء يحذف الشعر من ذلك<sup>(١)</sup>.

أما اصطلاحًا فيعني: "إسقاط جزء الكلام أو كله لدليل"<sup>(٢)</sup>.

يقول المبرد: "لا بد أن يكون فيما أُبقي دليل على ما أُقِيَ"<sup>(٣)</sup>.

والأصل في الكلام الذكر - كما يرى النحاة - ولا يحذف إلا بدليل يقتضيه المعنى أو تقتضيه الصناعة النحوية، وسواء أكانت تدل عليه قرينة لفظية أم تدل عليه قرينة المقام<sup>(٤)</sup>.

ومما يؤكد دليل الحذف قول ابن جني: "وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكلف علم الغيب في معرفته"<sup>(٥)</sup>.

ويعد الحذف أهم عوارض التركيب؛ إذ هو مجيء الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، وذلك بحذف شيء من الجملة لا يخل بالفهم لوجود قرينة تدل على المحذوف، والمحذوف إذا دلت عليه دلالة كان في حكم المفلوظ به، حيث إن الحذف يتيح للقارئ تخيل المعاني وتسابق المشاعر لبلوغ المعنى المقصود بأقصر بناء تركيبية.

(١) لسان العرب، مادة حذف، ٩ / ٨١٠ (بتصرف).

(٢) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية ط ١، ١٩٥٧م / ١٣٧٦هـ، (٣ / ١٠٢).

(٣) المقتضب، المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط ١، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م، (٣ / ١١٢).

(٤) الجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م (ص: ٧٥).

(٥) الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي نجار، دار الكتب المصرية، مصر ط ٢، ( ٢ / ٣٦٠).

### شروط الحذف:

وقد أجمل ابن هشام شروط الحذف في المغني وأهم هذه الشروط<sup>(١)</sup>:

- ١- وجود دليل على المحذوف كقولك: لمن رفع سوطاً "زيداً" بإضمار اضرب، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَلَمًا﴾ [سورة هود: ٦٩] أي سلمنا سلاماً، أو مقالي كقولك لمن قال: من أضرب؟ "زيداً"، ومنه قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ [سورة النحل: ٣٠] أي: أنزل خيراً.
- واعتبر النحاة وضوح الدليل على المحذوف أهم شروط الحذف يقول ابن جني: "وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"<sup>(٢)</sup>
- ٢- ألا يكون ما يحذف كالجزء، فلا يحذف الفاعل، ولا نائبه، ولا مشبهه، قال تعالى: ﴿بئس مثل القوم الذين كذبوا﴾ [سورة الجمعة: ٥] إن التقدير بئس المثل مثل القوم.
- ٣- ألا يكون المحذوف مؤكداً، وهذا الشرط أول من ذكره الأخفش، منع في نحو "الذي رأيت زيداً" أن يؤكد العائد المحذوف بقولك: "نفسه" لأن المؤكد للطول، والحذف مراد للاختصار.
- ٤- ألا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر، فلا يحذف اسم الفعل دون معموله؛ لأنه اختصار للفعل، كقولك: "زيداً اقتله" أي: عليك زيداً، و"شأنك الحج"؛ أي: عليك الحج.
- ٥- ألا يكون عاملاً ضعيفاً، فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل إلا في مواضع قويت فيها الدلالة على المحذوف وكثر فيها الاستعمال.
- ٦- ألا يكون عوضاً عن شيء، فلا تحذف (ما) في "أما أنت منطلقاً انطلقت".
- ٧- ألا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعة عنه، ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي.

### أنواع الحذف:

"يتنوع الحذف إلى: حذف واجب: وهو حذف يوجب النظام النحوي، كحذف الفعل في التحذير نحو: (الكذب الكذب)، وحذف عامل المفعول المطلق النائب عن فعله نحو: (قياماً،

(١) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (٢/ ٧٨٧: ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥)، وينظر:

تسهيل الفوائد، ابن مالك، (١٧٩: ١٦٥)، و الجملة العربية، (٧٨، ٧٧، ٧٦)

(٢) الخصائص، (٣٦٢/٢).

قعوداً)، وحذف جواب لولا نحو: (لم أوفق لولا الله)، وغير ذلك<sup>(١)</sup>.

والحذف الجائز: وهو ما وقع في حالة دلّ عليه دليل أو قرينة لفظية أو مقامية، يقول سيبويه: "إنما أضمروا ما كان يقع مظهرًا استخفافًا، ولأن المخاطب يعلم ما يعني"<sup>(٢)</sup>.

والحذف القياسي أو المطرد: هو ما له مواضع محددة، يطرد جواز حذف المبتدأ بعد "فاء جواب الشرط".

والحذف السماعي: وهو ما ليس له قاعدة محددة، ويكثر استعماله كقولك: "أهلا وسهلاً"، والحذف الذي يقتضيه المعنى: هو ما يدل عليه دليل في اللفظ أو المعنى"<sup>(٣)</sup>.

### الغاية من الحذف:

أغراض الحذف متعددة متنوعة، فقد ذكر كثير من النحاة الغاية من الحذف نجملها في الآتي: "يقع الحذف للتخفيف فهي من أهم العلل التي فسر بها النحويون والبلاغيون ظاهرة الحذف فكثير من الأسباب الظاهرة للحذف غرضها التخفيف، فكثرة الاستعمال تلزم الحذف؛ رغبة في التخفيف.

يقول سيبويه: "وقولهم: ليس أحد، أي: ليس هنا أحد، فكل ذلك حذف تخفيفاً واستغناءً بعلم المخاطب بما يعني"<sup>(٤)</sup> أو للإيجاز والاختصار في الكلام، فكثير من أنواع الحذف ناتجة عن رغبة المتكلم في الاختصار والإيجاز، فعند بناء الفعل للمجهول يحذف الفاعل، فقد ذكر المبرد اختصار الكلام بالحذف خشية الإطالة المفضية إلى السامة<sup>(٥)</sup>، أو للاتساع حيث ينتج نوع من المجاز بسبب نقل الكلمة من حكم كان لها إلى حكم ليس بحقيقة فيها، ويرى سيبويه أن الحذف للتوسع في اللغة أكثر من أن يحصى<sup>(٦)</sup>، أو للتخيم، والإعظام لما فيه من الإبهام، أو لصيانة المحذوف عن الذكر

(١) النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف ط ١٥، (١/ ٥٠٩)، (بتصرف).

(٢) الكتاب، أبو بشر عثمان بن قنبر، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، بالقاهرة، مكتبة الخانجي، (١/ ٢٢٤).

(٣) ينظر: الكتاب، (١، ٢٩٥)، (٢٧/١) ومغني اللبيب، (١٥٦/٢) والجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل صالح السامرائي، ص: ٨٨، ٨٩.

(٤) الكتاب: (٢/ ٣٤٦)

(٥) ينظر: المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (٢/ ٣٣٧).

(٦) ينظر: الكتاب، (١/ ٢١٥).

في مقام معين تشريفًا له، قد يفرض الموقف الكلامي على المتكلم ألا يذكر ما له جلال في نفسه صوتًا له وتشريفًا، أو لتحقير شأن المحذوف، أو لقصد البيان بعد الإبهام، أو لقصد الإبهام، وقد يكون الحذف بقصد الإبهام فقد لا يتعلق مراد المتكلم بتعيين المحذوف، أو للجهل بالمحذوف وعدم معرفته، أو للعلم الواضح به، أو للخوف منه، أو للإشعار بالهفوة، وأن الزمن يتقاصر عن ذكره، أو رعاية الفاصلة أو المحافظة على السجع، وأخيرًا قد يحذفون للمحافظة على الوزن الشعري<sup>(١)</sup>.

### ضوابط الحذف:

وقد تناول النحاة هذه الظاهرة ووضعوا لها ضوابط منها:

١. "ينبغي أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي؛ وذلك لئلا يخالف الأصل من وجهي الحذف ووضع الشيء في غير موضعه، فيجب أن يقدر المفسر في نحو: زيدًا رأيت، مقدمًا عليه.

٢. ينبغي أن يقدر المقدّر من لفظ المذكور إذا أمكن، فيقدر: في ضربي زيدًا قائمًا: ضربه قائمًا، فإنه من لفظ المبتدأ دون إذ كان أو إذا كان، ويقدر اضرب دون آهن في: زيدًا اضربه.

٣. ينبغي تقليل المقدّر ما أمكن لتقل مخالفة الأصل.

-وتأتي هذه الضوابط لتثبت للنحاة أن التقدير خلاف الأصل، وإذا احتيج إلى التقدير ينبغي أن نلتزم ما أمكن بعدم الإسراف فيه، حتى لا نسرف في البعد عن الأصل الملفوظ به، وبه نصل إلى أن الصلة وثيقة بين الحذف والتقدير، وتوجد بينهما نقاط التقاء، ولا وجود لانفصال بينهما، لأن الحذف يقتضي التقدير<sup>(٢)</sup>.

-الحذف من المباحث المهمة التي أشار إليها النحويون، واهتموا بها اهتمامًا كبيرًا حيث إنهم انطلقوا من المنطلق الإعرابي وكان غرضهم في ذلك دراسة التركيب، والعلاقات النحوية، وإيجاد أوجه التفسير لحركة معينة، أو إعراب متضمن في التركيب النحوي لجملة ما لفهم النصوص وخاصة القرآن الكريم والحديث الشريف.

(١) ينظر: الخصائص، (١/٧٥:٨٠)، والجملة العربية، ص: ٩٦.

(٢) الجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل صالح السامرائي، ص: ٢٠٤.

## المبحث الثاني

## عارض الحذف في العناصر الإسنادية في أحاديث كتاب عمدة الأحكام، وفيه حذف المبتدأ والخبر

تتألف الجملة العربية من ركنين أساسيين هما: المسند والمسند إليه، وقد وضّح سيبويه المقصود بهما بقوله: "وهما ما لا يغني أحدهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منهما بُدًّا، فمن الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قوله: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدٌّ من الآخر في الابتداء"<sup>(١)</sup>، ووافقه المبرد في ذلك<sup>(٢)</sup>.

"وكل ركن من هذين الركنين عمدة لا تقوم الجملة إلا به، وما عدا هذين الركنين مما تشتمل عليه الجملة فهو فضلة يمكن أن يستغني عنه تركيب الجملة. هذا هو أصل الوضع بالنسبة إلى الجملة العربية"<sup>(٣)</sup>.

فهذا التوضيح يقوم على أساس وظائف الكلمات في التركيب النحوي فالمسند إليه هو المتحدث عنه، ولا يكون إلا اسمًا، وهو المبتدأ في الجملة الاسمية والفاعل في الجملة الفعلية، والمسند هو المتحدث به ويكون فعلًا أو اسمًا وهو الخبر في الجملة الاسمية والفعل في الجملة الفعلية.

وقد يحذف المسند أو المسند إليه من الجملة، ولا يتم الحذف إلا بوجود قرينة لفظية أو معنوية تدل على معنى المحذوف، فيكون من الحذف معنى لا يوجد في الذكر<sup>(٤)</sup>.

ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

أولاً- عارض الحذف في الجملة الاسمية:عارض حذف المسند إليه (المبتدأ):

اختلف العلماء أيهما أولى بالحذف، المبتدأ أم الخبر، فمنهم من قال بحذف المبتدأ، ومنهم من ذهب إلى أن حذف الخبر أولى، قال الواسطي: الأولى كون المحذوف المبتدأ؛ لأن الخبر محط الفائدة، ومعتمدها، وقال العبدى في (البرهان): "الأولى كون الخبر؛ لأن الحذف اتساع وتصرف،

(١) الكتاب، (١ / ٢٣).

(٢) المقتضب، (٤ / ١٦٢).

(٣) الأصول، تمّام حسان، عالم الكتب القاهرة ٢٠٠٠م، ص ١٢١.

(٤) بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، ط ١، ص ٢٥٩.

وذلك في الخبر دون المبتدأ؛ إذ الخبر يكون مفردًا جامدًا ومشتقًا وجملة على تشعب أقسامها، والمبتدأ لا يكون إلا اسمًا مفردًا، قال شيخنا: الحذف بالإعجاز والأواخر أليق منه بالصدر والأوائل، مثاله: "فصبر جميل" أي شأني صبر جميل أو صبري جميل أمثل من غيره، ومثله: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [سورة محمد: ٢١] أي المطلوب منكم طاعة أو طاعة أمثل لكم<sup>(١)</sup>.

وقال الصبان: "إذا دار الأمر بين جعل المحذوف المبتدأ أو الخبر، فقبل الأحسن حذف الخبر؛ لأن الحذف تصرف وتوسع والأحق بذلك الخبر فإنه يقع مفردًا مشتقًا وجامدًا وجملة اسمية وفعلية وظرفية، ولأن الحذف أليق بالإعجاز، وقيل الأحسن المبتدأ؛ لأن الخبر محط الفائدة"<sup>(٢)</sup>. يقول ابن يعيش<sup>(٣)</sup>: "علم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة فلا بد منهما، إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما".

#### ١ - مواطن حذف المبتدأ:

قد يحذف من الجملة الاسمية المبتدأ أو الخبر كما ذكرنا سابقًا، ويحذف المبتدأ جوارًا في مواضع ووجوبًا في مواضع أخرى.

وأهم مواضع الحذف الجوازية التي اتفق النحاة عليها هي:

١. "إذا وقع المبتدأ في جواب الاستفهام نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطْمَةُ﴾

نَارُ اللَّهِ الْمَوْقَدَةُ﴾ [سورة الهمة: ٥-٦] أي: هي النار الله.

٢. وبعد الفاء الداخلة على جواب الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَحَايَطُواهُمْ﴾

فَإِخْوَانُكُمْ﴾ [سورة البقرة: ٢٢٠]. أي: فهم إخوانكم، ونحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ يَكُونَا﴾

(١) الأشباه والنظائر في النحو، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١-١٩٩٩. (٦٢ / ٢).

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م، (٤٣٩ / ٢).

(٣) شرح المفصل، لموفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي النحوي، تحقيق: إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠٢ م، (٢٣٩ / ١).

رَجَلَيْنِ فَرَجُلٌ وَأَمْرَاتَانِ ﴿٢٨٢﴾ [سورة البقرة: ٢٨٢]، أي فالشاهد رجل، فرجل خبر لمبتدأ محذوف.

٣. بعد القول نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ ﴿٥٢﴾ [سورة الذاريات: ٥٢] أي: هو ساحر، أو هو مجنون<sup>(١)</sup>.

أما مواضع الحذف الوجوبية التي يرى النحاة أن حذف المبتدأ فيها واجب فهي<sup>(٢)</sup>:

١. النعت المقطوع إلى الرفع، للمدح أو الذم أو للترحم مثل قولنا: رحم الله عبده المسكين، نحو: (صلى الله على محمد سيد المرسلين).
٢. المخصوص بالمدح أو الذم، نحو: "نعم الكتاب كتاب الله"، فالممدوح وهو كتاب الله خبر لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره: الممدوح.
٣. أن يكون الخبر صريحاً في القسم نحو: "في ذمتي لأفعلن ما يجب أن يفعل" والتقدير: في ذمتي يمين أو عهد فهو خبر لمبتدأ محذوف وجوباً.
٤. أن يكون الخبر مصدرًا يؤدي معنى فعله وغني عن التلطف به نحو: صبر جميل، وسمع وطاعة، والتقدير: أمري صبر جميل، أو صبري صبر جميل.
٥. بعد لا سيما، نحو: أحب الشعراء لا سيما أبو فراس الحمداني، فأبو فراس خبر لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره هو.

وكما في قول امرئ القيس:

ألا رُبَّ يومٍ صالحٍ لك منهما ولا سيما يومٌ بدارةٍ جُلُجِلٍ<sup>(٣)</sup>

(١) شرح التسهيل، (١ / ٢٨٦)، المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ، (١ / ٢١٤ - ٢١٥)، همع الهوامع، (٢ / ٣٨) "بتصرف".

(٢) الكتاب: (١ / ١٤٣، ١٤٢، ١٤١). شرح المفصل: (١ / ٩٤). شرح التسهيل: (١ / ٨٧، ٨٨). المساعد على تسهيل الفوائد: (١ / ٢١٥، ٢١٦). همع الهوامع: (٢ / ١٩٤، ١٩٥).

(٣) ديوان امرئ القيس، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري، ص: ٥٤٤، وقد روي (يوم) بالحركات الثلاث، ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين بن هشام، ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع القاهرة، ٢٠٠٤م، (١ / ١٩٦)، وارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد ورمضان عبد التواب، مكتبة =

والتقدير: ولا سيما هو يومٌ.

٦. بعد المصدر النائب عن فعل الأمر نحو: سُقِيَا لَكَ، فالجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره: "الدعاء لك".

وقد ورد الحذف في أحاديث عمدة الأحكام في عدة مواضع منها:

#### حذف المبتدأ:

١ - عَنِ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: ((كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ خُصُومَةٌ فِي بَيْتٍ فَأَخْتَصَمْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ...))<sup>(١)</sup>.

الشاهد: (شاهدك، أو يمينه).

و"شاهدك: مرفوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: المثبت لدعواك شاهدك، أو الحجة أو البينة لك شاهدك، ويجوز أن يكون شاهدك مبتدأ خبر محذوف"<sup>(٢)</sup>.

قال ابن السراج: "حذف المبتدأ وإضماره إذا تقدم من ذكره ما يعلمه السامع فمن ذلك أن ترى جماعة يتوقعون الهلال فيقول القائل: الهلال والله، أي: هذا الهلال فيحذف هذا، وكذلك لو كنت منتظراً رجلاً فقيل: عمرو، جاز على ما وصفت لك، ومن ذلك: مررت برجل زيد؛ لأنك لما قلت: مررت برجل، أردت أن تبين من هو، فكأنك قلت هو زيد"<sup>(٣)</sup>.

وقال الفاكهاني: "وشاهدك: يرتفع على أحد ثلاثة أوجه:

أن يكون فاعلاً بفعل مضمرة؛ أي: لِيَحْضُرُ شَاهِدَاكَ، أو لِيَشْهَدَ، ونحو ذلك.

والثاني: أن يكون خبر مبتدأ محذوف؛ أي: المستحق أو الواجب شرعاً شاهدك؛ أي: شهادة شاهدك.

الخانجي، القاهرة ط ١، ١٩٩٨م، (٣/ ١٥٥٠)، وشرح شواهد المغني، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار مكتبة الحياة، بيروت لبنان د.ط، د.ت، (٢/ ٥٥٨)

(١) عمدة الأحكام ، ص: ٢٥٢، الحديث رقم ٣٦٩.

(٢) المصدر السابق، ١٧٦.

(٣) الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، (١/ ٦٨).



والثالث: أن يكون مبتدأ محذوف الخبر؛ أي: شاهداك أو يمينه<sup>(١)</sup>.

٢- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ((سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَهُوَ عَلَى الْمُنْبَرِ: مَا تَرَى فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ؟ قَالَ: مَثْنَى، مَثْنَى))<sup>(٢)</sup>.

الشاهد: "مثنى"، فمثنى خبر مبتدأ محذوف، أي الصلاة مثنى، أو صلاة الليل مثنى<sup>(٣)</sup>، "ويدل على ذلك الرواية الثانية: "صلاة الليل مثنى مثنى"<sup>(٤)</sup>.

قال زكريا الأنصاري: "مثنى مثنى: خبر مبتدأ محذوف أي: صلاة الليل، و(مثنى) غير منصرف للعدل والوصف، أي: اثنين اثنين، وكرره للتوكيد اللفظي"<sup>(٥)</sup>.

٣- "قُلْتُ لَزَيْدٍ: كَمْ كَانَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالسَّحُورِ؟ قَالَ: قَدْرُ خَمْسِينَ آيَةً

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ((... قُلْتُ لَزَيْدٍ: كَمْ كَانَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالسَّحُورِ؟ قَالَ: قَدْرُ خَمْسِينَ آيَةً))<sup>(٦)</sup>.

"(قدرُ خمسين آية): -بالرفع- خبر مبتدأ محذوف؛ أي: الذي كان بين الأذان والسحور قدر خمسين آية، ويجوز فيه النصب، على أنه خبر كان المقدر في كلام زيد، أي كان قدر ما بين الأذان والإقامة قدر خمسين آية"<sup>(٧)</sup>.

(١) رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام، أبو حفص عمر بن علي بن سالم بن صدقة اللخمي الإسكندري المالكي، تاج الدين الفاكهاني، تحقيق: نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، ط١، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م، (٥ / ٣٠٤).

(٢) عمدة الأحكام، ٩٤، الحديث رقم (١٣١).

(٣) اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح شمس الدين البرماوي، أبو عبد الله محمد بن عبد الدائم بن موسى النعيمي العسقلاني المصري الشافعي، تحقيق: نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، ط١، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م، (٣ / ٢٥٦).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، (٢ / ٢٤)، ح ٩٩٠، باب ماجاء في الوتر.

(٥) منحة الباري بشرح صحيح، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي المصري الشافعي، تحقيق: سليمان بن دريع العازمي، مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م، (٢ / ١٨٨).

(٦) عمدة الأحكام، ١٣٢، الحديث رقم (١٨٧).

(٧) مصابيح الجامع، محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي، بدر الدين المعروف بالدماميني، تحقيق: نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، ط١، ١٤٣٠ هـ =

قال الدماميني: "قدرُ خمسين آية": -بالرفع- على أنه خبر مبتدأ محذوف؛ أي: الذي كان بين الأذان والسحور قدر خمسين آية، وبالنصب، على أنه خبر كان المقدرة في كلام زيد<sup>(١)</sup>.

و"قيل: قدر خمسين آية: مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: قدرُ خمسين آية بينهما"<sup>(٢)</sup>.

قال السيوطي: "يحذف ما علم من مبتدأ أو خبر"<sup>(٣)</sup>.

٤- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قَالَ: ((كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي سَفَرٍ. فَرَأَى زِحَامًا وَرَجُلًا قَدْ ظَلَّلَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ قَالُوا: صَائِمٌ. قَالَ: لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ))<sup>(٤)</sup>.

الشاهد: (قالوا: صائم).

فصائم: خبر مبتدأ محذوف، دل عليه ما قبله، والتقدير: هذا صائم.

٥- عَنْ أَبِي جَمْرَةَ نَصْرَ بْنِ عِمْرَانَ الضَّبْعِيِّ، قَالَ: ((سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الْمُتَعَةِ؟ فَأَمَرَنِي بِهَا، وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْهَدْيِ؟ فَقَالَ: فِيهِ جَزُورٌ، أَوْ بَقْرَةٌ، أَوْ شَاةٌ، أَوْ شِرْكٌ فِي دَمٍ (...))<sup>(٥)</sup>.

فيه: جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم، وجزور: مرفوع، مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر، خبر لمبتدأ محذوف، دل عليه ما قبله، وعلم السامع ذلك، والتقدير: الهدي فيه جزور.

قال ابن جني: "واعلم أن المبتدأ قد يحذف تارة، ويحذف الخبر أخرى، وذلك إذا كان في الكلام دلالة على المحذوف، فإذا قال لك القائل: من عندك؟ قلت زيد، أي زيد عندي، فحذفت

- ٢٠٠٩ م، (٤ / ٣٤٦)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني، دار إحياء التراث العربي - بيروت، (٧٣ / ٥).

(١) مصابيح الجامع، (٤ / ٣٤٦).

(٢) ينظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري، (٥ / ٧٣)، ومنار القاري شرح مختصر صحيح

البخاري، حمزة محمد قاسم، تحقيق: الشيخ عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة دار البيان، دمشق - الجمهورية العربية السورية، مكتبة المؤيد، الطائف - المملكة العربية السعودية، ١٤١٠ هـ

- ١٩٩٠ م، (٢ / ٩٢).

(٣) همع الهوامع، (١ / ٣٩٠).

(٤) عمدة الأحكام: ١٣٦، الحديث رقم (١٩٤).

(٥) عمدة الأحكام: ١٦٠، الحديث رقم (٢٣٦).

(عندي) وهو الخبر، وإذا قال لك: كيف أنت؟ قلت: صالح، أي أنا صالح، فحذفت (أنا) وهو المبتدأ<sup>(١)</sup>.

٦- عَنْ أَبِي جَمْرَةَ نَصْرِ بْنِ عِمْرَانَ الضُّبَيْيِّ، قَالَ: ((... فَرَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ كَأَنَّ إِنْسَانًا يُنَادِي: حَجٌّ مَبْرُورٌ، وَمَتَعَةٌ مَتَقَبَّلَةٌ))<sup>(٢)</sup>.

الشاهد: (حج مبرور ومتعة متقبلة)

"حج مبرور: خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هذا حج مبرور"<sup>(٣)</sup>.

٧- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- ... قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -عِنْدَ ذَلِكَ: ((أَوْهٌ، أَوْهٌ، عَيْنُ الرَّبِّ، عَيْنُ الرَّبِّ، لَا تَفْعَلْ))<sup>(٤)</sup>.

الشاهد: "(عين الرب) خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هذا عين الرب"<sup>(٥)</sup>.

قال الدماميني: "(عين الرب): -بالرفع- خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا عين الرب"<sup>(٦)</sup>.

٨- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -قَالَ: ((لَا تُنْكَحُ الْأَيْمَ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تُنْكَحُ الْبِكْرَ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ. قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَكَيْفَ إِذْنُهَا قَالَ: أَنْ تَسْكُتَ))<sup>(٧)</sup>.

الشاهد: (أن تسكت).

"أن: ناصبة للفعل المضارع، وتسكت: فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة

(١) اللع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت، ٣٠.

(٢) عمدة الأحكام: ١٦٠، الحديث رقم (٢٣٦).

(٣) ينظر: الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرمانى (المتوفى: ٧٨٦هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان طبعة أولى: ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م : ٨ / ٩٤.

(٤) عمدة الأحكام: ١٨٧، الحديث رقم (٢٨٢).

(٥) ينظر: المنهل الحديث في شرح الحديث، الأستاذ الدكتور موسى شاهين لاشين، دار المدار الإسلامي ط١، ٢٠٠٢م، (٢ / ٢٧٤).

(٦) مصابيح الجامع، (٥ / ٢١٢).

(٧) عمدة الأحكام: ٢١٠، الحديث رقم (٣١٥).

الظاهرة، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر، خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: إذنها سكوتها<sup>(١)</sup>.

قال لاشين: "المصدر المنسكب من أن والفعل خبر مبتدأ محذوف أي إذنها سكوتها"<sup>(٢)</sup>.

٩- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ... ((فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً، فَقَالَ: مَا أَصْدَقْتَهَا؟ قَالَ: وَزَنَ نَوَاةً مِنْ ذَهَبٍ ...))<sup>(٣)</sup>.

الشاهد: (وزن نواة من ذهب).

"وزن نواة: خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: الَّذِي أَصْدَقْتَهَا وَزَنَ نَوَاةً"<sup>(٤)</sup>.

قال بدر الدين العيني: "قوله: (وزن نواة)، بنصب النون من (وزن) على المفعولية، أي: أَصْدَقْتَهَا وَزَنَ نَوَاةً، ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: الَّذِي أَصْدَقْتَهَا وَزَنَ نَوَاةً"<sup>(٥)</sup>.

١٠- وَفِي حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ ... قَالُوا: ((يَا رَسُولَ اللَّهِ قَوْمُ كِفَارٍ))<sup>(٦)</sup>.

الشاهد: (قوم كفار) خبر مبتدأ محذوف أي هم قوم كفار<sup>(٧)</sup>.

١١- عَنْ أَبِي بَكْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((أَلَا أُبَيِّنُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ؟ - ثَلَاثًا - قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ ...))<sup>(٨)</sup>.

"الإشراك: خبر مبتدأ محذوف تقديره: أكبر الكبائر"<sup>(٩)</sup>.

قال بدر الدين العيني: "مرفوع لأنه خبر مبتدأ محذوف التقدير: الكبائر الإشراك بالله وما

(١) فتح المنعم شرح صحيح مسلم: الأستاذ الدكتور موسى شاهين لاشين ، دار الشروق، ط١،

١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م ، (٥ / ٥٢٤).

(٢) المنهل الحديث في شرح الحديث، (٤ / ٤٩).

(٣) عمدة الأحكام: ٢١٤، الحديث رقم (٣٢٢).

(٤) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، (٢٠ / ١٥٤).

(٥) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، (٢٠ / ١٥٤).

(٦) عمدة الأحكام: ٢٣٤، الحديث رقم (٣٤٥).

(٧) ينظر: فتح المنعم شرح صحيح مسلم، (٦ / ٥١٠).

(٨) عمدة الأحكام: ٢٧٥، الحديث رقم (٣٨٠).

(٩) ينظر: التَّنْوِيرُ شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني،

تحقيق: د. محمد إسحاق محمد إبراهيم ، مكتبة دار السلام، الرياض ط١، ١٤٣٢ هـ -

٢٠١١ م ، (٨ / ٢٥٧)، والمنهل الحديث في شرح الحديث، (٣ / ٤٤).

بعده عطف عليه، ووجه تخصيص هذه الأربعة بالذكر لأنها أكبر الكبائر والشرك أعظمها<sup>(١)</sup>.

وقال القسطلاني: "الإشراك بالله) بالرفع خبر مبتدأ محذوف أي هي الإشراك بالله والجار والمجرور متعلق بالمصدر والإشراك أن تجعل لله شريكاً أو هو مطلق الكفر على أي نوع كان"<sup>(٢)</sup>.

١٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: ((أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ فَإِنَّهَا إِنْ تَكَ صَالِحَةً: فَخَيْرٌ تُقَدِّمُونَهَا إِلَيْهِ))<sup>(٣)</sup>.

الشاهد: "فخير"، خير: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فهي، أي الجنابة خير<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن حجر: "قوله: (فخير) هو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: فهو خير، أو مبتدأ خبره محذوف أي: فلها خير، أو فهناك خير، ويؤيده رواية مسلم بلفظ: قربتموها إلى الخير"<sup>(٥)</sup>.

(فإن تك) أي: الجثة المحمولة وأصله: "تكون" سكنت نونه للجازم وحذفت الواو لالتقاء ساكنين ثم النون تخفيفاً، (صالحة) أي: ذات عمل صالح (فخير) -بالرفع- خبر مبتدأ محذوف؛ أي: فهو خير<sup>(٦)</sup>.

١٣- عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ((أَنَّه كَانَ هُوَ وَأَبُوهُ عِنْدَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَعِنْدَهُ قَوْمٌ، فَسَأَلُوهُ عَنِ الْعُسْلِ؟ فَقَالَ: صَاعٌ يَكْفِيكَ، فَقَالَ رَجُلٌ: مَا يَكْفِينِي، فَقَالَ جَابِرٌ: كَانَ يَكْفِي مَنْ هُوَ أَوْفَى مِنْكَ شَعْرًا وَخَيْرًا مِنْكَ يُرِيدُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ...))<sup>(٧)</sup>.

الشاهد: (وخير منك).

فيها روايتان: الرفع والنصب، الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والنصب على أنه معطوف عن "من" في قوله: (أوفى منك).

(١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، (١٣ / ٢١٦).

(٢) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، (١٠ / ٧٧).

(٣) عمدة الأحكام: ١٢١، الحديث رقم (١٦٩).

(٤) ينظر: المفاتيح في شرح المصابيح، الحسين بن محمود بن الحسن، مظهر الدين الزيداني

الكوفي الضريُّ الشيرازيُّ الحنفيُّ المشهورُ بالمُظْهريِّ ، تحقيق: نور الدين طالب، دار

النوادر، إدارة الثقافة الإسلامية ، الكويت، ط١، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م، (٥ / ٣٦٠).

(٥) فتح الباري شرح صحيح البخاري، (٣ / ١٨٤).

(٦) ينظر: التيسير بشرح الجامع الصغير ، محمد عبد الرؤوف المناوي مكتبة الإمام الشافعي ،

الرياض، ط٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، (١ / ١٥٢).

(٧) عمدة الأحكام: ٤٧، الحديث رقم (٣٩).

قال الفاكهاني: "وقوله: (وخيراً منك): هو بالنصب معطوف على (مَنْ) الذي هو مفعول يكفي، ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف"<sup>(١)</sup>.

١٤ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ((... لا صومَ فوقَ صومِ داود - شطر الدهر - صمَّ يوماً وأفطر يوماً))<sup>(٢)</sup>.

الشاهد: (شطر الدهر).

شطر الدهر: خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو شطر الدهر.

قال الفاكهاني: "(شطر الدهر)؛ أي: نصفه، وهو بالرفع خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هو شطر الدهر"<sup>(٣)</sup>.

١٥ - عَنْ أَبِي جَمْرَةَ نَصْرِ بْنِ عِمْرَانَ الضُّبَعِيِّ، قَالَ: ((... الله أكبر، سنة أبي القاسم صلى الله عليه وسلم))<sup>(٤)</sup>.

الشاهد: (سنة أبي القاسم).

سنة: خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والمبتدأ محذوف، تقدير: هذه سنة.

قال ابن حجر: "قوله فقال: سنة أبي القاسم، هو خبر مبتدأ محذوف أي هذه سنة، ويجوز فيه النصب؛ أي وافقت سنة أبي القاسم، أو على الاختصاص"<sup>(٥)</sup>.

١٦ - قال سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: ((... أفأصدقُ بثلثي مالي؟ قال: "لا". قلتُ: فالشطرُ يا رسولَ الله؟ قال: لا. قلتُ: فالثلثُ؟ قال: الثلثُ، والثلثُ كثيرٌ))<sup>(٦)</sup>.

الشاهد: (الثلث والثلث كثير).

الثلث: خبر، والمبتدأ محذوف تقديره المشروع الثلث

قال الفاكهاني: "والمبتدأ محذوف؛ أي: المشروع الثلث، ونحو ذلك من التقديرات"<sup>(٧)</sup>.

(١) رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام، (١ / ٤٢٢).

(٢) عمدة الأحكام: ١٣٩ الحديث رقم (٢٠٣).

(٣) رياض الافهام، (٢ / ١٢٣).

(٤) عمدة الأحكام: ١٦٠، الحديث رقم (٢٣٦).

(٥) فتح الباري، (٣ / ٤٣٠).

(٦) عمدة الأحكام: ١٩٧، الحديث رقم (٣٠١).

(٧) رياض الأفهام، (٤ / ٥٢١).

### مواطن حذف الخبر:

الخبر هو الركن الثاني من الجملة الاسمية بعد المبتدأ، وهو المتمم للمعنى، ويقع عليه الحذف مثل ما يقع على المبتدأ، وله مواضع حذف جوازية ووجوبية.

### فمواضع الحذف الجوازية هي:

١/ في الإجابة عن السؤال بـ(من) أو (أي) نحو: من عندك؟ أو أيهم ناجح؟ فإن للمجيب أن يقول: زيد، فيذكر المبتدأ ويحذف الخبر لكونه ذكر في السؤال.

٢/ في العطف على المبتدأ الذي ذكر خبره: أي إذا كانت الجملة مكونة من مبتدأ وخبر ثم عطف على المبتدأ نظير له أي تقدم ما يدل عليه نحو: زيد ناجح وعمر، أي وعمر ناجح، ومنه - أيضاً - قوله تعالى: ﴿أَكُلُّهَا دَائِمٌ وَظُلُّهَا﴾ [سورة الرعد: ٣٥]، أي: وظلها دائم كذلك، فهنا يصح الإخبار عنه بالخبر السابق.

٣/ إذا كان المبتدأ اسماً موصولاً واقعاً بعد همزة استفهام إنكاري، وكان الخبر على المبتدأ في الصفة، نحو قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [سورة الرعد: ٣٣].  
تقدير الخبر: كمن ليس كذلك.

٤/ في الإخبار بشبه الجملة، أي إذا وقع الخبر شبه جملة نحو: زيد عندك، أو زيد في الدار، فقد قدر النحويون أن يكون الظرف أو الجار والمجرور متعلقين بكائن أو مستقر أو فعلاً (استقر)، وهو تقدير تقتضيه الصناعة النحوية، ولا يحتاج إلى معنى " (١).

(١) ينظر: أوضح المسالك، (١ / ٢١٧)، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، (٢١١ - ٢١٤).

**أما مواضع الحذف الوجودية فمنها:**

١ / خبر المبتدأ بعد لولا، حيث يحذف الخبر إذا دل على مجرد الوجود أو الكينونة نحو: (لولا علي لهلك عمر) أي لولا علي موجود لهلك عمر.

٢ / إذا كان المبتدأ صريحاً في القسم نحو: (لعمرك لأفعلن) أي: لعمرك قسماً، فوجب حذف الخبر؛ لأن المبتدأ صريح في القسم بلفظه.

٣ / إذا كان بعد المبتدأ واو تدل على المصاحبة نحو: كل رجل وضعيته، أي: كل رجل وضعيته مقترنان، فحذف الخبر وجوباً " (١).

**عارض حذف الخبر في عمدة الأحكام:**

١ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: ((...الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ رَقْدُ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ)) (٢).

الشاهد: (الصلاة يا رسول الله).

"الصلاة: اسم مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والخبر محذوف، تقديره: الصلاة حاضرة أو حائنة، أو غير ذلك" (٣).

٢ - قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ((قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَأَصْحَابُهُ صَبِيحَةً رَابِعَةً، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً. فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الْحَلِّ؟ قَالَ: الْحَلُّ كُلُّهُ)) (٤).

الشاهد: (الحلُّ كُلُّهُ).

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، (١ / ٢٧٧). أوضح المسالك، (١ / ٢١٧ - ٢٢٠). ظاهرة

الحذف في الدرس اللغوي: ٢١٥، ٢١٦.

(٢) عمدة الأحكام: ٥٦، الحديث رقم (٥٦).

(٣) شواهد التوضيح والتصحیح لمشكلات الجامع الصحیح، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي

الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين، تحقيق: الدكتور طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط ١،

١٤٠٥ هـ، ٢١٦.

(٤) عمدة الأحكام: ١٦٩، الحديث رقم (٢٤٨).



"الحل: اسم مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والخبر محذوف، تقدير: جائز"<sup>(١)</sup>.

٣- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قَالَ: (( لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ ، وَإِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَاَنْفِرُوا ))(٢).

"جهاد: اسم مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مبتدأ، والخبر محذوف، وتقديره: لكم جهاد ونية"<sup>(٣)</sup>.

قال السفاريني: "جهاد: بالزرف مبتدأ، خبره محذوف مقدّمًا تقديره: لكم، أو عليكم جهاد"<sup>(٤)</sup>.

٤- قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- ((إِنْ تَلْبِيَةٌ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَبِيكَ اللَّهُمَّ لَبِيكَ، لَبِيكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبِيكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ))<sup>(٥)</sup>.

الشاهد: (والنعمة لك).

النعمة: مبتدأ مرفوع والخبر محذوف تقديره مستقرة لك

قال ابن الأنباري: "وإن شئت جعلت خبر إن محذوفًا، تقديره: إن الحمد لك، والنعمة مستقرة لك"<sup>(٦)</sup>.

٥- قَالَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ((... أَفَأَتَصَدَّقُ بِثَلَاثِي مَالِي؟ قَالَ: لَا. قُلْتُ: فَالْشَطْرُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: لَا. قُلْتُ: فَالْثَلَاثُ؟ قَالَ: الثَّلَاثُ، وَالثَّلَاثُ كَثِيرٌ))<sup>(٧)</sup>.

الشاهد: (الثلاث والثلاث كثير).

الثلاث: اسم مرفوع: مبتدأ، والخبر محذوف، تقدير: الثلاث كافيك.

(١) ذخيرة العقبى في شرح المجتبي ، لمحمد بن علي بن آدم بن موسى الإثيوبي الولوي، دار

المعراج الدولية ، ط١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م ، (٢٤ / ٢٤٣).

(٢) عمدة الأحكام: ١٥٥، الحديث رقم (٢٢٦).

(٣) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، (٣ / ٣٠٨).

(٤) كشف اللثام شرح عمدة الأحكام، (٤ / ١٨٤).

(٥) عمدة الأحكام: ١٥٢، الحديث رقم (٢٢٢).

(٦) العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام، لعلي بن إبراهيم بن داود بن سلمان بن سليمان،

أبو الحسن، علاء الدين ابن العطار، تحقيق: نظام محمد صالح يعقوبي، دار البشائر

الإسلامية ، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م ، (٢ / ٩٥٣).

(٧) عمدة الأحكام: ١٩٧، الحديث رقم (٣٠١).

قال الفاكهاني: "على أنه مبتدأ محذوف الخبر، أي: التلثُ كاف" (١).

٦- عن أبي عبيد مولى ابن أزر - واسمُه سعد بن عبيد - قال: ((شهدت العيد مع عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فقال: هذان يومان نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن صيامهما: يوم فطرِكُم من صيامِكُم، واليوم الآخر: تأكلون فيه من نسكِكُم)) (٢).  
الشاهد: (يوم فطرِكُم).

قال ابن العطار: "قوله: "يَوْمُ فِطْرِكُمْ" مرفوع، إمّا على أنه بدل من يومان، وإمّا على أنه خبر مبتدأ تقديره: أحدهما" (٣).

٧- عن عائشة رضي الله عنها: ((أَنَّ الشَّمْسَ خَسَفَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- فَبَعَثَ مُنَادِيًا يُنَادِي: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ. فَاجْتَمَعُوا. وَتَقَدَّمَ، فَكَبَّرَ وَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكَعَتَيْنِ، وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ)) (٤).  
الشاهد: (الصلاة جامعة).

الصلاة: مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وجامعة: صفة للصلاة، والخبر محذوف، تقديره: الصلاة فاحضروها جامعة، وتكون جامعة: صفة للصلاة.  
وفي رواية: " أَنَّ الصَّلَاةَ جَامِعَةٌ"

قال ابن حجر: "أَنَّ الصَّلَاةَ بفتح الهمزة وتخفيف النون وهي المفسرة وروي بتشديد النون والخبر محذوف تقديره أن الصلاة ذات جماعة حاضرة ويروى برفع جامعة على أنه الخبر ... وعن بعض العلماء يجوز في الصلاة جامعة النصب فيهما والرفع فيهما ويجوز رفع الأول ونصب الثاني وبالعكس" (٥).

(١) رياض الأفهام، (٤/٥٢١).

(٢) عمدة الأحكام: ١٤٢، الحديث رقم (٢٠٨).

(٣) العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام، (٢/٩٠٦).

(٤) عمدة الأحكام: ١١٠، الحديث رقم (١٥٣).

(٥) فتح الباري شرح صحيح البخاري، (٢/٥٣٣).

### عارض حذف خبر الناسخ في عمدة الأحكام:

يرتبط الحديث عن النواسخ بالحديث عن المبتدأ والخبر؛ لأن الأصل في النواسخ دخولها على جملة اسمية من مبتدأ وخبر.

ومن الأفعال الناسخة " كان وأخواتها" وهي ترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها<sup>(١)</sup>، واختلف الرأي في حكم المبتدأ والخبر بعد دخول (كان وأخواتها) عليهما، فمذهب البصريين أن (كان وأخواتها) تنسخ حكم المبتدأ والخبر جميعاً<sup>(٢)</sup>، أما الكوفيون فيرون أنها تنصب الخبر على الحال ولم تعمل في الاسم شيئاً، بل هو باقٍ على رفعه<sup>(٣)</sup>، وهي عند النحاة ثلاثة عشر فعلاً هي: كان، وأصبح، وأضحى، وظل، وأمسى، وبات، وصار، وليس، وهذه الأفعال الثمانية تعمل بلا شرط، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ۝٥٤﴾ [سورة الفرقان: ٥٤]، وهذا القسم الأول ثم يأتي القسم الثاني مكوناً من أربعة أفعال أضيفت إلى هذه الثمانية، وهي زال، وفتى، وبرح، وانفك. وشرط عملها أن تسبق بنفي أو استفهام نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْلِفينَ ۝١١٨﴾ [سورة هود: ١١٨]، أما الفعل الأخير، وهو القسم الثالث، فشرطه أن تسبقه (ما) المصدرية الظرفية، وهو (ما دام)<sup>(٤)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ۝٣١﴾ [سورة مريم: ٣١] ويأتي دخول (كان وأخواتها) على الجملة الاسمية ليحدث تغييراً في وظيفتها الإعرابية متمثلاً بنصب الخبر وبقاء المسند إليه (المبتدأ) مرفوعاً، وكما يحذف المبتدأ والخبر كذلك يحذف خبر الناسخ ومثاله:

عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: ((حَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِقَامَ فِرْعَا، وَيَخْشَى أَنْ تَكُونَ السَّاعَةُ ...))<sup>(٥)</sup>.

الشاهد: (أن تكون الساعة).

الساعة اسم تكون مرفوع والخبر محذوف تقديره (قد جاءت).

(١) ينظر: أوضح المسالك، (١ / ٢٢٦).

(٢) ينظر: همع الهوامع، (٢ / ٦٢).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، (٣ / ١١٤٦).

(٤) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، (١ / ٢٣٤ - ٢٣٧).

(٥) عمدة الأحكام: ١٢٢، الحديث رقم (١٥٦).

"قال القسطلاني: "الخبر محذوف، أي: أن تكون الساعة قد حضرت"<sup>(١)</sup>.

### حذف خبر لا النافية للجنس

"من الحروف الناسخة للابتداء "لا" التي لنفي الجنس والمراد بها لا التي قصد بها التصييص على استغراق النفي للجنس كله"<sup>(٢)</sup>.

وهي تدخل على الجملة الاسمية، وتعمل عمل إن وأخواتها فتتصب المبتدأ ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها، نحو: لا غلام رجل قائم، ومع ذلك لا تدخل في باب إن وأخواتها بل في باب مستقل، وذلك لأنها لا تعمل عمل إن إلا بشروط معينة، تتلخص في أن "لا تسبق بحرف جر، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وأن لا يفصل بينها وبين اسمها بفواصل"<sup>(٣)</sup>.

### وأمثلة حذف خبر لا النافية للجنس.

١- عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ((أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- رَأَى رَجُلًا مُعْتَرِلًا، لَمْ يُصَلِّ فِي الْقَوْمِ؟ فَقَالَ: يَا فُلَانُ، مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ فِي الْقَوْمِ؟ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصَابَتْني جَنَابَةٌ، وَلَا مَاءَ، فَقَالَ: عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ، فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ))<sup>(٤)</sup>.

لا: حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وماء: اسم لا مبني على الفتح في محل نصب<sup>(٥)</sup>، والخبر محذوف، أي: عندي، أو أجده، أو نحو ذلك<sup>(٦)</sup>.

قال ابن قيم الجوزية: "يكثر حذف خبر "لا" هذه، إذا كان معلوماً، نحو: ﴿فَلَا فَوْتَ﴾ [سورة سبأ: ٥١]"<sup>(٧)</sup>.

(١) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، (٢ / ٢٧٦).

(٢) شرح ابن عقيل، (٢ / ٥).

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل، (٢ / ٥ ، ٦).

(٤) عمدة الأحكام: ٤٨، الحديث رقم (٤٠).

(٥) التطبيق النحوي، للدكتور عبده الراجحي، مكتبة المعارف، ط١، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م، ص ١٧٠.

(٦) مصابيح الجامع، (٢ / ٥٤).

(٧) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، (١ / ٢٦٧).

قال الفاكهاني: "هو بفتح الهمزة: اسم لا مبني معها، والخبر محذوف، أي: لا ماء معي، أو عندي، أو موجود، أو نحو ذلك"<sup>(١)</sup>.

٢- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: ((سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَقُولُ: لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ، وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُهُ الْأَخْبَثَانِ))<sup>(٢)</sup>.

لا: حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وصلاة: اسم لا مبني على الفتح في محل نصب، والخبر محذوف، تقديره: كاملة، أي لا صلاة كاملة بحضرة الطعام، أو لا صلاة كائنة.

٣- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- عَنْ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنَّهُ قَالَ: ((لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ))<sup>(٣)</sup>.

لا: نافية للجنس، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب<sup>(٤)</sup>، وصلاة: اسم لا مبني على الفتح في محل نصب، والخبر محذوف، والتقدير: لا صلاة صحيحة.

(١) رياض الأفهام، (١ / ٤٤١).

(٢) عمدة الأحكام: ٥٧، الحديث رقم (٥٨).

(٣) عمدة الأحكام: ٥٧، الحديث رقم (٦٠).

(٤) فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام، محمد بن صالح العثيمين، تحقيق: صبحي بن محمد رمضان، المكتبة الإسلامية، ط١، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م، (١ / ٤٣٥).

### عارض الحذف في الجملة الفعلية في عمدة الأحكام:

#### حذف الفعل:

أجاز النحاة حذف الفعل في الجملة الفعلية إذا دلّ عليه دليل لفظاً أو معنئياً أو تقديرًا، وذلك في مواضع منها<sup>(١)</sup>:

إن أجب به نفي كقولك: "بلى زيد" لمن قال: ما قام أحد، أي بلى قام زيد.

إذا وقع جوابًا لاستفهام محقق نحو قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾ [سورة الزخرف: ٨٧]، والتقدير: خلقنا الله.

إذا وقع جوابًا لاستفهام مقدر نحو قوله تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أُذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا أَسْمُهُمْ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ (٣٦) ﴿رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾ (٣٧) [سورة النور: ٣٦-٣٧]. والتقدير: يسبح له رجال. وفي قراءة من قرأ (يسبح) مجهولاً، فيكون (رجال) فاعلاً لفعل محذوف، والتقدير: يسبحة رجال.

"ويحذف الفعل وجوباً في موضع واحد، وذلك إذا فسر الفعل المحذوف فعل بعده، ويأتي هذا الحذف بعد أدوات الشرط المختصة بالأفعال، وقد تلاها اسم، إذ لا يصح أن يكون الاسم فاعلاً للفعل المذكور بعده، لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل عند جمهور النحاة"<sup>(٢)</sup>. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [سورة التوبة: ٦]، (فأحد) فاعل لفعل محذوف وجوباً يفسره المذكور والتقدير: "وإن استجارك أحد من المشركين استجارك"، ولا يصح ذكر الفعل المحذوف، لئلا يجمع بين المفسر والمفسر.

#### مواطن حذف الفعل:

١- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ((أَنَّ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ))<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، (٢ / ٧٢٦)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (٢ / ٨٤ - ٨٥).

(٢) الجملة الفعلية، علي أبو المكارم، ٨٨.

(٣) عمدة الأحكام: ١٥٢، الحديث رقم (٢٢٢).

٢- عَنْ جَابِرٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: ((قَدِمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَنَحْنُ نَقُولُ: لَبَّيْكَ بِالْحَجِّ. فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَجَعَلْنَاهَا عُمْرَةً<sup>(١)</sup>)).

الشاهد: (لبيك).

"لبيك: مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: ألبيك تلبية بعد تلبية"<sup>(٢)</sup>.

٣- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ((... فَتَصَدَّقَ عَمْرُ فِي الْفُقَرَاءِ، وَفِي الْقُرْبَى، وَفِي الرِّقَابِ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَابْنِ السَّبِيلِ، وَالضَّيْفِ))<sup>(٣)</sup>.

الشاهد: (وفي القربى، وفي الرقاب، وفي سبيل الله، وابن السبيل، والضيف)، حيث حذف الفعل؛ منعاً للتكرار، والتقدير في كل: وتصدق.

قال ابن عقيل: "إذا دل دليل على الفعل جاز حذفه وإبقاء فاعله كما إذا قيل لك: من قرأ؟ فتقول: زيد، التقدير: قرأ زيد"<sup>(٤)</sup>.

٤- عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قَالَ: ((... لَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ، وَلَا الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ))<sup>(٥)</sup>.

الشاهد: (ولا المسلم الكافر).

المسلم: فاعل لفعل محذوف، والتقدير: ولا يرث المسلم الكافر، "وحذف الفعل لوجود ما يدل عليه"<sup>(٦)</sup>.

٥- عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ((أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- نَهَى عَنْ

(١) عمدة الأحكام: ١٦٨، الحديث رقم (٢٤٧).

(٢) جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلابيني، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط ٢٨، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م، (٣ / ٢١٥).

(٣) عمدة الأحكام: ١٩٠، الحديث رقم (٢٨٩).

(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لعبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، ط ٢٠، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م، (٢ / ٨٦).

(٥) عمدة الأحكام: ٢٠١، الحديث رقم (٣٠٤).

(٦) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (٢ / ٨٦).

نِكَاحِ الْمُتَعَةِ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ))<sup>(١)</sup>.

الشاهد: (وعن لُحُومِ الْحُمْرِ).

حذف الفعل للعلم به؛ والتقدير: أكل لحوم.

٦- عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: ((.... وَيُقَصَّرُ فِي الثَّانِيَةِ وَفِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُخْرَيَيْنِ بِأَمِّ الْكِتَابِ ...))<sup>(٢)</sup>.

الشاهد: (وفي الركعتين الأخرتين).

فحذف الفعل، أي يقرأ في الركعتين الأخيرتين<sup>(٣)</sup>.

٧- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ((... هَلْ صَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: نَعَمْ. بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ الْيَمَانِيِّينِ))<sup>(٤)</sup>.

ففي الجملة فعل محذوف، والتقدير: نعم صلى فيه بين العمودين، ودل على الفعل المحذوف ما جاء في السؤال.

٨- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ((.... الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ رَقْدَ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَانِ))<sup>(٥)</sup>.

الشاهد: (الصلاة يا رسول الله) الصلاة فاعل لفعل محذوف تقديره: حانت الصلاة وفي رواية أخرى: الصلاة مفعول به منصوب لفعل محذوف تقديره الزم الصلاة (منصوب على الإغراء).

قال العلوي: "ثم قلت) له صلى الله عليه وسلم أتريد (الصلاة) هنا (يا رسول الله) -بالنصب بفعل محذوف- ويؤيده قوله في بعض الروايات: ((أتصلي يا رسول الله))، ويجوز الرفع والتقدير

(١) عمدة الأحكام: ٢٠٩، الحديث رقم (٣١٤).

(٢) عمدة الأحكام: ٧٩، الحديث رقم (١٠٣).

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، مكتب تحقيق دار الحرمين - القاهرة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، (٧/٧٨).

(٤) عمدة الأحكام: ١٥٧، الحديث رقم (٢٢٩).

(٥) عمدة الأحكام: ٥٦، الحديث رقم (٥٦).



حانت الصلاة، وقال القاضي: هو بالنصب على الإغراء تذكيراً له بصلاة المغرب<sup>(١)</sup>

٩- قال سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: ((... أفأتصدقُ بثلثي مالي؟ قال: لا. قلتُ: فالشطرُ يا رسولَ الله؟ قال: لا. قلتُ: فالثلثُ؟ قال: الثلثُ، والثلثُ كثيرٌ))<sup>(٢)</sup>.

الشاهد: (الثلث والثلث كثير).

الثلث: مفعول به منصوب لفعل محذوف تقديره الزم (منصوب على الإغراء) ويجوز الرفع على أنه فاعل لفعل محذوف تقديره يكفيك الثلث.

قال ابن العطار: "قال القاضي عياض: يجوز نصبه ورفع، فالنصب على الإغراء، وعلى تقدير فعل؛ أي: أعطِ الثلث، وأمّا الرفع: فعلى أنه فاعل؛ أي: يكفيك الثلث"<sup>(٣)</sup>.

(١) الكوكب الوهاج والروض البهّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهزري الشافعي، تحقيق: لجنة من العلماء برئاسة البرفسور هاشم محمد علي مهدي، دار المنهاج - دار طوق النجاة، ط ١، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م، (١٤ / ٢٤٢).

(٢) عمدة الأحكام: ١٩٧، الحديث رقم (٣٠١).

(٣) العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام، (٣ / ١٢٢٨).

## المبحث الثالث

## عارض الحذف في العناصر غير الإسنادية في عمدة الأحكام:

حذف المفعول به:

أجاز النحويون<sup>(١)</sup> حذف المفعول به من التركيب المتمثل بالجملة الفعلية المكونة من الفعل والفاعل، وكل ما عداها فضلًا يستغني عنه الكلام، أي المحذوف به يحذف؛ لأن الكلام يصح بدونه.

يقول ابن عقيل: "الفضلة: خلاف العمدة، والعمدة: ما لا يستغني عنه كالفاعل، والفضلة: ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به، فيجوز حذف الفضلة إن لم يضر، كقولك في (ضربت زيدًا): (ضربت) بحذف المفعول به"<sup>(٢)</sup>.

قال ابن هشام<sup>(٣)</sup>: "قد جرت عادة النحويين أن يقولوا: يحذف المفعول اختصارًا واقتصارًا، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل، وبالاعتصار الحذف لغير دليل، ويمثلونه بنحو (كلوا وشربوا) أي: أوقعوا هذين الفعلين... ولا يسمى محذوفًا؛ لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له".

(١) ينظر: الخصائص، أبو الفتح عثمان، (٢ / ٣٧٢). مغني اللبيب، (٢ / ٦٣٣، ٦٣٤). همع

الهوامع في شرح جمع الجوامع، (٣ / ١٣، ١٤).

(٢) شرح ابن عقيل، (٢ / ١٥٥، ١٥٦).

(٣) مغني اللبيب، ابن هشام، (٢ / ٧٠٢).

مواطن حذف المفعول به في عمدة الأحكام:

١- عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ((... كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يُفْرَغُ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا))<sup>(١)</sup>.

يفرغ: فعل مضارع مرفوع؛ والمفعول به محذوف تقديره (يفرغ الماء على رأسه).

٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- ((... يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي، وَيُصُومُونَ كَمَا نَصُومُ. وَيَتَصَدَّقُونَ وَلَا نَتَصَدَّقُ. وَيُعْتَقُونَ وَلَا نُعْتَقُ...))<sup>(٢)</sup>.

الشاهد: (ويعتقون ولا نعتق).

حذف المفعول من الفعلين يعتقون، ونعتق؛ للعلم به والتقدير: ويعتقون عبيدًا، ولا نعتق عبيدًا.

٣- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- ((... تُسَبِّحُونَ وَتُكَبِّرُونَ وَتَحْمَدُونَ دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ مَرَّةً))<sup>(٣)</sup>.

في الحديث حذف المفعول به، والتقدير: تسبحون الله، وتكبرون الله، وتحمدون الله، و"جوز حذف المفعول به؛ لأنه فضلة"<sup>(٤)</sup>.

٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: ((... مَا يَنْقِمُ ابْنُ جَمِيلٍ إِلَّا أَنْ كَانَ فَقِيرًا، فَأَغْنَاهُ اللَّهُ...))<sup>(٥)</sup>.

الشاهد: (إلا أن كان فقيرًا).

قال القسطلاني: "الاستثناء مفرغ، فمحل أن وصلتها نصب على المفعول به أو على أنه مفعول لأجله والمفعول به حينئذٍ محذوف"<sup>(٦)</sup>. والتقدير: ما ينقم ابن جميل أحدًا أو شيئًا إلا أن كان فقيرًا.

(١) عمدة الأحكام: ٤٠ - ٤٧، الحديث رقم (٣٩).

(٢) عمدة الأحكام: ٩٧، الحديث رقم (١٣٦).

(٣) عمدة الأحكام: ٩٧، الحديث رقم (١٣٦).

(٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، (٢ / ١١).

(٥) عمدة الأحكام: ١٢٨، الحديث رقم (١٨٠).

(٦) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، (٣ / ٥٨).

٥- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- قَالَ: ((بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عُمَرَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- عَلَى الصَّدَقَةِ. فَقِيلَ: مَنْعَ ابْنِ جَمِيلٍ وَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ، وَالْعَبَّاسُ عَمَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- (...)).<sup>(١)</sup> الشاهد: (منع ابن جَمِيلٍ).

المفعول به محذوف، أي منع الزكاة، وامتنع عن دفعها<sup>(٢)</sup>.

٦- عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- ((أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: إِنِّي وَهَبْتُ نَفْسِي لَكَ: فَقَامَتْ طَوِيلًا، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، زَوَّجْنِيهَا، إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ. فَقَالَ: هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تُصَدِّقُهَا؟ فَقَالَ: مَا عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي هَذَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: إِزَارُكَ إِنْ أُعْطِيَتْهَا جَلَسَتْ وَلَا إِزَارَ لَكَ، فَالتمس شيئًا، قال: ما أجد))<sup>(٣)</sup>.

أجد: فعل مضارع، والمفعول به محذوف، والتقدير: ما أجد شيئًا، فالمفعول محذوف لدلالة السياق عليه<sup>(٤)</sup>.

٧- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- قَالَ: ((...اكتبوا لي. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اكتبوا لأبي شاه (...)).<sup>(٥)</sup>.

الشاهد: (اكتبوا لي، واكتبوا لأبي شاه).

اكتبوا: فعل أمر، وواو الجماعة فاعل، والمفعول به محذوف، والتقدير اكتبوا لي، أو له هذه الخطبة<sup>(٦)</sup>.

(١) عمدة الأحكام: ١٢٨، الحديث رقم (١٨٠).

(٢) فتح المنعم شرح صحيح مسلم، (٤ / ٢٧٠).

(٣) عمدة الأحكام: ٢١٣، الحديث رقم (٣٢١).

(٤) دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، محمد علي بن محمد بن علان بن إبراهيم البكري، تحقيق: خليل مأمون شيحا، ط٤، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م، (١ / ١٩٣).

(٥) عمدة الأحكام: ٢٣٦، الحديث رقم (٣٤٨).

(٦) ينظر: كشف المشكل من حديث الصحيحين، ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن - الرياض، (٣ / ٣٨٧).

٨- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا: ((أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَطَعَ فِي مَجَنٍّ<sup>(١)</sup> قِيمَتُهُ - وَفِي لَفْظٍ: ثَمَنُهُ - ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ))<sup>(٢)</sup>.  
الشاهد: (قطع في مجن).

فيه حذف مفعول "قطع"، والتقدير: قطع اليد في مجن.

٩- عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: ((...إِذَا رَمَيْتَ بِالْمَعْرَاضِ<sup>(٣)</sup> فَخَزَقَ<sup>(٤)</sup>، فَكَلَهُ))<sup>(٥)</sup>.

فيه حذف مفعول "رمى"، والتقدير: إذا رميت الصيد بالمعروض.

١٠- وَحَدِيثُ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَدِيِّ نَحْوَهُ، وَفِيهِ: ((...إِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ فَانْذِرْ اسْمَ اللَّهِ))<sup>(٦)</sup>.

فيه حذف مفعول "رمى"، والتقدير: "رمى الصيد بسهمك"<sup>(٧)</sup>.

١١- قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ((إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ...))<sup>(٨)</sup>.  
الشاهد: (فليجعل في أنفه).

حذف مفعول "يجعل"، والتقدير: فليجعل ماء في أنفه، وحذف المفعول به لوجود ما يدل عليه، وقد ذكر المفعول به في رواية أخرى: ((إِذَا اسْتَجْمَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَجْمِرْ وَتَرًا، وَإِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ مَاءً ثُمَّ لِيَنْتَثِرْ))<sup>(٩)</sup>.

قال ابن العطار: "وقوله صلى الله عليه وسلم: ((فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ))، ولم يقل: ماء، فيه دليل على جواز حذف المفعول، إذا دلَّ الكلام عليه، وقد ذكر المفعول في غير هذه الرواية"<sup>(١٠)</sup>.

(١) مجن: الذي يستعمله المحارب للوقاية من الرماح.

(٢) عمدة الأحكام: ٢٤٦، الحديث رقم (٣٥٩).

(٣) المعروض: حشبة ثقيلة، أو سهم طويل.

(٤) فخزق: نفذ.

(٥) عمدة الأحكام: ٢٦٣، الحديث رقم (٣٩٣).

(٦) عمدة الأحكام: ٢٦٣، الحديث رقم (٣٩٤).

(٧) الكوكب الوهاج والروض البهّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، (٢٠ / ٣١٩).

(٨) عمدة الأحكام: ٣٢، الحديث رقم (٤).

(٩) أخرجه مسلم في صحيحه، (١ / ٢١٢)، ح ٢٣٧.

(١٠) العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام، (١ / ٦٠).

### حذف حرف النداء

"يحذف حرف النداء (يا) جوازاً في نحو ﴿أَيُّهُ الثَّقَلَانِ﴾ [سورة الرحمن: ٣١]، و ﴿يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا﴾ [سورة يوسف: ٢٩]، و ﴿أَنْ أَدُوْا إِلَىٰ عِبَادِ اللَّهِ﴾ [سورة الدخان: ١٨]، ويلزم الحذف إذا نودي (الله) بغير ميم مشددة، ومع المستغاث نحو: يا يزيد، والمتعجب منه نحو: يا للماء، والمندوب نحو: يا زيداه، واسم الجنس، واسم الإشارة، وفي نكرة لم تقصد، وهذا مذهب البصريين، وذهبت طائفة إلى جواز حذفه في الثلاثة الأخيرة، واعتبره البصريون شاذاً أو ضرورة، وما جاء منه، حديث: ((ثوبي حجر))<sup>(١)</sup>، و(اشتدي أزمة تنفرجي) وقول ذي الرمة:

بمثلك هذا لوعة وغرام .....

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْنُتُونَ﴾ [سورة البقرة: ٨٥]، والأولون حملوا ذلك على الشذوذ والضرورة إلا الآية فعلى الابتداء والخبر، لا على النداء، وأما الحديث فلم يثبت كونه بلفظ الرَسُولِ صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup>.

### مواطن حذف حرف النداء في عمدة الأحكام:

١- عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يَقُولُ:

((عِبَادَ اللَّهِ لَتَسُوْنَ صُفُوْفَكُمْ أَوْ لِيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوْهِكُمْ))<sup>(٣)</sup>.

الشاهد: (عباد الله).

(١) صحيح البخاري، كتاب أحاديث الانبياء، حديث: ٣٤٠٤.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، (٤ / ٢١٩١)، وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع، (٢ / ٤٢، ٤٣).

(٣) عمدة الأحكام: ٦٦، الحديث رقم (٧٦).

عباد الله: منادى، وحرف النداء محذوف، والتقدير: يا عباد الله<sup>(١)</sup>.

قال السيوطي: "عباد الله، على حذف حرف النداء؟ أي يا عباد الله"<sup>(٢)</sup>.

٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- قَالَ: ((... اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ. اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنَ خَطَايَايَ كَمَا يُنَقَّى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ. اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنَ خَطَايَايَ بِالْتَّلَجِ، وَالْمَاءِ وَالْبَرَدِ))<sup>(٣)</sup>.

فيه حذف أداة النداء و عوض عنها بالميم المشددة<sup>(٤)</sup>.

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر ، ( ١٠ / ٤٨٣ ).

(٢) عَفْوُ الزَّيْجِدِ عَلَى مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، السِّيُوطِي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ، تحقيق: د. سلمان القضاة، دار الجيل، بيروت - لبنان ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م، (١ / ١٠٧).

(٣) عمدة الأحكام: ٧٢، الحديث رقم (٨٦).

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (٣ / ٢٦٥).

### حذف التمييز:

يحذف التمييز جوازاً نحو قولك: كم صمت؟؛ أي: كم يوماً؟ ونحو قوله تعالى: ﴿عَلَيْهَا سَعَةٌ

عَشْرَ ﴿٣٠﴾﴾ [سورة المدثر: ٣٠]؛ أي: ملكاً.

وقوله: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَكْرُونَ﴾ [سورة الأنفال: ٦٥]؛ أي: رجلاً، "وهذا الحذف

جائز إذا فُصد إبقاء الإبهام، أو كان الكلام دالاً عليه"<sup>(١)</sup>.

### عارض حذف التمييز في عمدة الأحكام:

عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ سَيَّارِ بْنِ سَلَامَةَ قَالَ: ((دَخَلْتُ أَنَا وَأَبِي عَلَى أَبِي بَرَزَةَ الْأَسْلَمِيِّ ، فَقَالَ لَهُ

أَبِي: كَيْفَ كَانَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يُصَلِّي الْمَكْتُوبَةَ؟ فَقَالَ: كَانَ يُصَلِّي الْهَجِيرَ -

الَّتِي تَدْعُونَهَا الْأُولَى - حِينَ تَدْحَضُ الشَّمْسُ ، وَيُصَلِّي الْعَصْرَ ، ثُمَّ يَرْجِعُ أَحَدَنَا إِلَى رَحْلِهِ فِي

أَقْصَى الْمَدِينَةِ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ . وَنَسِيْتُ مَا قَالَ فِي الْمَغْرِبِ . وَكَانَ يُسْتَحَبُّ أَنْ يُؤَخَّرَ مِنَ الْعِشَاءِ

الَّتِي تَدْعُونَهَا الْعَتَمَةَ . وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا ، وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا . وَكَانَ يَنْفَتِلُ مِنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ حِينَ

يَعْرِفُ الرَّجُلَ جَلِيْسَهُ . وَكَانَ يَقْرَأُ بِالسُّتَيْنِ إِلَى الْمِائَةِ))<sup>(٢)</sup>.

حذف تمييز مائة، والتقدير: يقرأ الستين إلى المائة آية<sup>(٣)</sup>.

والحذف هنا للعلم بالمحذوف ودلالة السياق عليه.

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب، (٢/ ٧٧٦).

(٢) عمدة الأحكام: ٥٤، الحديث رقم (٥٣).

(٣) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، أبو الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام بن خان

محمد بن أمان الله بن حسام الدين الرحمانى المباركفوري، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء -

الجامعة السلفية - بنارس الهند، ط٣، ١٤٠٤ هـ، ١٩٨٤ م، (٢/ ٢٩٧).



### حذف الموصوف:

"يحذف النعت ويقوم المنعوت مقامه، مع أن الأصل فيه ألا يُحذف، إذ جيء به في الأصل لزوال اشتراك في معرفة أو لتخصيص في نكرة، ولكنهم حذفوه لدلالة عليه، ومن حذف النعت قوله تعالى: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [سورة الكهف: ٧٩]؛ أي: كل سفينة صحيحة غصبًا، و﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [سورة هود: ٤٦]؛ أي: الناجين، وقد يحذف، ويُقام النعت مقامه -سواء أكانت اسمًا أم ظرفًا أم جملة- وخاصة إذا كان النعت خاصًا بالمنعوت<sup>(١)</sup>، ومنه: جلستُ قريبًا منك، وصحبتك طويلًا؛ أي: مكانًا قريبًا منك، وصحبتك زمانًا طويلًا، ومن وصف المصدر قوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ [سورة التوبة: ٨٢]، وقوله: ذهب سريعًا، ذهب المبرد، وأكثر المعربين إلى أنه ينتصب انتصاب المصدر، وذهب سيبويه إلى أنه ينتصب على الحال وليس وصفًا لمصدر، فإن لم يكن فضله أعرب بإعراب الموصوف المحذوف، وإن كان الوصف مجرورًا، فلم يُسمع حذف الموصوف، وإبقاء ما هو صفة له كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ﴾ [سورة النساء: ١٥٩]؛ أي: وإن (أحد) من أهل الكتاب، وإن كان ظرفًا فخرج عليه على قول: ﴿وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ [سورة الجن: ١١]؛ أي قوم دون ذلك، ومن حذف الموصوف في الشعر قول النابغة:

كأنك من جمال بني أقيش      يُقعقع خلف رجليه بشن<sup>(٢)</sup>

أي: جملٌ من جمال ...، وإن كانت الصفة جملة كثر حذف الموصوف معها إذا تقدمتها (من)، حكى سيبويه: (ما منهم مات حتى رأيته)<sup>(٣)</sup>، وقالوا: منا ظعنٌ ومنا أقام، والتقدير: أحدٌ مات، ومنا إنسان أقام، كما سُمع ذلك مع الموصوف المنصوب في مكان التفصيل، نحو قوله:

كانوا فريقين يصفون الزجاج .....

ثم قال: وآخرين على الماذي فوقهم .....

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن، (٣ / ١٧٦).

(٢) ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، د، ط، ١٩٨٠م، ص ١٠٨،

والكتاب، (٢ / ٣٤٥).

(٣) الكتاب، (٢ / ٣٤٥).

والتقدير: فريقًا يصفون الزجاج، وآخرين بذى الماضي<sup>(١)</sup>.

وإن كانت الصفة طلبًا لموصوف نكرة، وجب إضمار القول فيها؛ لأن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [سورة الأنفال: ٢٥]، والتقدير: واتقوا فتنةً مقولاً فيها ذلك<sup>(٢)</sup>، ومن حذف الموصوف قوله:

عباس يا الملك المتوجُّ والذي عرفت له بيتُ العلاء عدنان<sup>(٣)</sup>  
مواطن حذف الموصوف في عمدة الأحكام:

١- قال جابر بن عبد الله رضي الله عنه: ((إن مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يُصَلِّيَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عِشَاءَ الْآخِرَةِ...))<sup>(٤)</sup>.

الشاهد: (عشاء الآخرة) وهو من إضافة الموصوف إلى صفته، وهو مما لا يرتضيه البصريون؛ لأنه من إضافة الشيء إلى نفسه، ويتأولون ما جاء منه على تقدير محذوف موصوف<sup>(٥)</sup>، والتقدير هنا: عشاء العشاء الآخرة، أو نحو ذلك.

قال ابن العطار: "إضافة المنكر إلى المعرف، وإذا كان المعرف صفة للمنكر، ويعبر عنه بإضافة الموصوف إلى صفته، وهو مذهب الكوفيين، فيقال: عشاء الآخرة، ومسجد الجامع، ومنعه البصريون، وقالوا حيث جاء إضافة المنكر إلى المعرف في الصفة والموصوف إنما هو بتقدير موصوف معرف محذوف، وهو العشاء الآخرة"<sup>(٦)</sup>.

(١) ارتشاف الضرب، (٤/ ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٠) (بتصرف).

(٢) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ص ٤٢٥.

(٣) ضرائر الشعر، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: إبراهيم محمد، دار الأندلس، القاهرة، ط ١، ١٩٨٢م: ١٨٢، همع الهوامع، (٢/ ٤٧).

(٤) عمدة الأحكام: ٨٩، الحديث رقم (١٢٠).

(٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (٣/ ١٠٩).

(٦) العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام، (١/ ٥٧٩).

### حذف الجار والمجرور:

"يجوز حذف شبه الجملة (الجار والمجرور)، إذا لم يتعلق الغرض بذكرهما، بشرط وجود قرينة تعينهما، وتعين مكانهما، وتمنع اللبس، ومن الأمثلة قوله تعالى: ﴿وَأَنْقَوُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [سورة البقرة: ٤٨]، أي: لا تجزي فيه"<sup>(١)</sup>.

وفي المصباح المنير: "حجر عليه (حَجْرًا) من باب قتل؛ منعه التصرف، فهو (مَحْجُورٌ عَلَيْهِ)، والفقهاء يحذفون الصلة أي: (الجار والمجرور) تخفيفًا لكثرة الاستعمال ويقولون (مَحْجُور) وهو سائغ"<sup>(٢)</sup>.

"وحذف الجار والمجرور كقوله تعالى: ﴿خَاطَبُوا عَمَلًا صَالِحًا﴾ [سورة التوبة: ١٠٢]، أي عملاً صالحًا بعمل سيئ.

ويكثر حذف الجار والمجرور بعد أفعل التفضيل كقوله تعالى: ﴿وَلِذِكْرِ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [سورة العنكبوت: ٤٥]، أي: أكبر من كل شيء.

وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [سورة طه: ٧] أي وأخفى من السر"<sup>(٣)</sup>.

### عارض حذف الجار والمجرور في عمدة الأحكام:

١- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ((أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بَعَثَ رَجُلًا عَلَى سَرِيَّةٍ فَكَانَ يَفْرَأُ لِأَصْحَابِهِ فِي صَلَاتِهِمْ، فَيُخْتِمُ بِ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» فَلَمَّا رَجَعُوا ذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- (...))<sup>(٤)</sup>.

الشاهد: (فلما رجعوا).

رجعوا: فعل وفاعل، والجملة فيها جار ومجرور محذوف، يدل عليه ما قبله، والتقدير، فلما رجعوا من السرية ذكروا.

(١) النحو الوافي، (٢ / ٥٣٦).

(٢) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت، (١ / ١٢١).

(٣) البرهان في علوم القرآن، (٣ / ١٥٣-١٥٤).

(٤) عمدة الأحكام: ٨١، الحديث رقم (١٠٦).

### حذف المضاف:

يحذف المضاف فيكتسي المضاف إليه إعرابه، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ [سورة يوسف: ٨٢]، والتقدير: أهل القرية، وقد يبقى على جره، وشرط ذلك في الغالب: أن يكون المحذوف معطوفاً على مضاف بمعناه، كقولهم: "ما مثلُ عبدِ الله ولا أخيه يقولان ذلك"؛ أي: ولا مثلُ أخيه، بدليل قولهم:

أَكُلُ امْرِيَّ تَحْسِبِينَ امْرَأً      وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

أي: وكل نارٍ؛ لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ( ٣ / ٧٦-٧٧). وينظر: ضرائر الشعر: ١٦٦.

عارض حذف المضاف في عمدة الأحكام:

١ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: ((لَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يُصَلِّي الْفَجْرَ (...))<sup>(١)</sup>.

في الحديث حذف المضاف، والتقدير: يصلي صلاة الفجر، وأقيم المضاف إليه مقام المضاف<sup>(٢)</sup>.

قال ابن العطار: "أي: صَلَّى صلاة كذا، على حذف المضاف"<sup>(٣)</sup>.

٢ - قَالَ عَائِشَةُ وَأُمُّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ((إِنْ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كَانَ يُدْرِكُهُ الْفَجْرُ وَهُوَ جُنُبٌ مِنْ أَهْلِهِ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ وَيُصُومُ))<sup>(٤)</sup>.  
الشاهد: (وهو جُنُبٌ مِنْ أَهْلِهِ).

وفي الحديث حذف المضاف، والتقدير من جماع أهله.

قال ابن العطار: "وقولهما: (من أهله) فيه حذف لمضاف تقديره: من جماع أهله، وإنما ذكرنا ذلك لإزالة اللبس وزيادة الإيضاح؛ حيث يقع في الذهن احتمال الاحتلام في النوم؛ فإنه على غير اختيار من الجنب، فيكون سبباً للرخصة، بخلاف جنابة المجمع"<sup>(٥)</sup>.

٣ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: ((نَهَى رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَنْ صَوْمِ يَوْمَيْنِ: الْفِطْرِ وَالنَّحْرِ وَعَنْ الصَّمَاءِ، وَأَنْ يَحْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ، وَعَنْ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ...))<sup>(٦)</sup>.  
الشاهد: (وعن الصماء).

عن الصماء: جار ومجرور، وفيه محذوف، وهو المضاف، والتقدير: عن اشتمال الصماء، وقد صرح به في رواية أخرى، ((نَهَى رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَنْ اشْتِمَالِ الصَّمَاءِ))<sup>(٧)</sup>.

(١) عمدة الأحكام: ٥٣، الحديث رقم (٥١).

(٢) المفصل في صنعة الإعراب، ١٣٤.

(٣) العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام، (١/ ٢٨٩).

(٤) عمدة الأحكام: ١٣٢، رقم الحديث (١٨٨).

(٥) العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام، (٢/ ٨٤٩).

(٦) عمدة الأحكام: ١٤٢، الحديث رقم (٢٠٩).

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه، (١/ ٨٢)، ح ٣٦٧.

قال ابن عطار: "المراد به: اشتغال الصَّماء، على حذف المضاف، وقد ثبت في لفظ آخر"<sup>(١)</sup>.

٤- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ((أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ: ذَا الْحُلَيْفَةِ. وَلِأَهْلِ الشَّامِ: الْجُحْفَةَ. وَلِأَهْلِ نَجْدٍ: قَرْنَ الْمَنَازِلِ. وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ: يَلْمَمَ. هُنَّ لَهُنَّ وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ))<sup>(٢)</sup>.

الشاهد: (هن لهن).

في الحديث حذف للمضاف، والتقدير: لأهلن.

قال ابن العطار: "الضمير في "هنَّ لهنَّ" عائد إلى المواضع والأقطار المذكورات، وهي: المدينة، والشَّام، واليمن، ونجد؛ أي: هذه المواقيت لهذه الأقطار، والمراد: أهلها، وقد ورد ذكر الأهل في بعض الروايات، وحذفه من باب حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه"<sup>(٣)</sup>.

٥- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ((قَدْ أَصَابَ عُمَرُ أَرْضًا بِخَيْبَرَ. فَأَتَى النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَسْتَأْمِرُهُ فِيهَا. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضًا بِخَيْبَرَ، لَمْ أَصِبْ مَالًا قَطُّ هُوَ أَنَفْسٌ عِنْدِي مِنْهُ، فَمَا تَأْمُرُنِي بِهِ؟ فَقَالَ: إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا، وَتَصَدَّقْتَ بِهَا...))<sup>(٤)</sup>.

الشاهد: (وتصدقت بها).

حذف المضاف في قوله "تصدقت بها"، والتقدير: ... بثمرتها.

قال ابن العطار: "يحتمل أن يكون راجعاً إلى أصل المال المحبَّس، وهو ظاهر اللفظ، ويحتمل أن يكون راجعاً إلى الثمرة، على حذف المضاف؛ أي: وتصدقت بثمرتها أو ريعها"<sup>(٥)</sup>.

٦- قال البراء بن عازب رضي الله عنه: ((أمرنا رسولُ الله -صلى الله عليه وسلم- بسبع، ونهانا عن سبع. أمرنا: بعبادة المريض، واتباع الجنابة، وتشميت العاطس، وإبرار

(١) العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام، (٢ / ٩٠٩).

(٢) عمدة الأحكام: ١٤٨، الحديث رقم (٢١٨).

(٣) العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام، (٢ / ٩٣٩).

(٤) عمدة الأحكام: ١٩٠، الحديث رقم (٢٨٩).

(٥) العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام، (٣ / ١١٩٥).

القَسَم - أو المُقسِم - ونَصِرِ المَظْلُومِ (...))<sup>(١)</sup>.

في الحديث حذف للمضاف، والتقدير: وإبرار يمين القسم.

قال ابن العطار: "فالمُقسِمِ بضم الميم وكسر السين، فيكون في الكلام حذف مضاف تقديره: وإبرار يمين المقسم"<sup>(٢)</sup>.

٧- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- ((... أَيُّهَا النَّاسُ، لَا تَتَمَنَّوْا لِقَاءَ الْعَدُوِّ، وَاسْأَلُوا اللَّهَ الْعَافِيَةَ فَإِذَا لَقَيْتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ (...))<sup>(٣)</sup>.

ذكر ابن العطار في قوله صلى الله عليه وسلم: ((... الجنة تحت ظلال السيوف)) إنه على تقدير مضاف محذوف، ولم بين ذلك، ولعله يريد: جهاد السيوف.

قال: "هذا اللفظ الذي قاله رسول الله -صلى الله عليه وسلم- هو من باب البلاغة وحسن المجاز، فيكون من باب التشبيه مع حذف المضاف"<sup>(٤)</sup>.

٨- عَنْ أَبِي مُوسَى -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: ((سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَنِ الرَّجُلِ: يُقَاتِلُ شَجَاعَةً (...))<sup>(٥)</sup>.

في الحديث مضاف محذوف في قوله: يقاتل شجاعة، والتقدير: لإظهار الشجاعة.

قال ابن عطار: "في الحديث إضمار تقديره: قاتل لإظهار الشجاعة، على حذف المضاف"<sup>(٦)</sup>.

٩- قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: ((قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ))<sup>(٧)</sup>.

(١) عمدة الأحكام: ٢٧٠، الحديث رقم (٤٠٤).

(٢) العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام، (٣/ ١٦٦١).

(٣) عمدة الأحكام: ٢٧٣، الحديث رقم (٤٠٧).

(٤) العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام، (٣/ ١٦٧٥).

(٥) عمدة الأحكام: ٢٨٠، الحديث رقم (٤٢٦).

(٦) العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام، (٣/ ١٧١٧).

(٧) عمدة الأحكام: ٣١، الحديث رقم (٣).

في الحديث حذف مضاف وإقامة مضاف إليه مقامه، لأن الويل لا يوجه للأعقاب، وإنما يوجه لأصحابها، والتقدير: ويل لأصحاب الأعقاب من النار.

قال ابن الملقن: "خص النبي -صلى الله عليه وسلم- (الأعقاب) بالعقاب بالنار؛ لأنها التي لم تغسل غالباً، وقيل: أراد صاحب الأعقاب، فحذف المضاف؛ لأنهم كانوا لا يستقصون غسل أرجلهم في الوضوء"<sup>(١)</sup>.

---

(١) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، تحقيق: عبد العزيز بن أحمد بن محمد المشيخ، دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م، (١/ ٢٣٦).



## الفصل الثاني

### عارض التقديم والتأخير

- **المبحث الأول:** أسلوب التقديم والتأخير، وقيمته والأسباب الداعية له، ومفهوم الرتبة وعلاقته بالإعراب وأمن اللبس، وأنواع التقديم والتأخير.
- **المبحث الثاني:** عارض التقديم والتأخير في الجملة الاسمية في أحاديث كتاب عمدة الأحكام.
- **المبحث الثالث:** عارض التقديم والتأخير في الجملة الفعلية في أحاديث عمدة الأحكام.

## المبحث الأول

### أسلوب التقديم والتأخير، والأسباب الداعية، وقيمته، ومفهوم الرتبة وعلاقته بالإعراب، وأمن اللبس، وأنواع التقديم والتأخير

#### أسلوب التقديم والتأخير:

أسلوب التقديم والتأخير مظهر من المظاهر الأدائية في كلام العرب، وقد عني به النحويون والبلاغيون.

ويعد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) أول من أشار إلى مصطلح التقديم والتأخير<sup>(١)</sup>، وأشار إليه سيبويه وإلى دوره في خدمة المعنى بقوله: "فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضَرَبَ زيدًا عبدُ الله؛ لأنك إنما أردت به مؤخرًا ما أردت به مقدمًا، ولم تُرد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخرًا في اللفظ. فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدمًا، وهو عربيٌّ جيّد كثير، كأنهم إنما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أغنى، وإن كانا جميعًا يُهمّانهم ويغنيانهم"<sup>(٢)</sup>.

وكان لكثير من العلماء دور في بيان مكانة التقديم والتأخير، وإظهار محاسنه، فتكلم ابن جني عنه وأفرد له بابًا في كتابه الخصائص سماه "باب في شجاعة العربية"<sup>(٣)</sup>.

#### قيمة التقديم والتأخير والأسباب الداعية له:

يتحدث عبد العزيز عتيق عن قيمة التقديم والتأخير مشيرًا إلى أن الكلام خاضع لهذا الأسلوب المتبع في الكلام بقوله: "فتقديم جزء من الكلام أو تأخيره لا يرد اعتبارًا في نظم الكلام وتأليفه، وإنما يكون عملاً مقصودًا يقتضيه غرض بلاغي أو داع من دواعيها، وينبغي التنبيه إلى أن ما يدعو بلاغيًا إلى تقديم جزء من الكلام هو ذاته ما يدعو بلاغيًا إلى تأخير الجزء الآخر"<sup>(٤)</sup>.

وذكر سيبويه معيارًا عامًّا شاملًا للغاية من التقديم هو العناية بالمقدم فقال: "... يقدّمون الذي بيانه أهمُّ لهم"<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: الكتاب، (٢ / ١٢٧).

(٢) المصدر نفسه، (١ / ٣٤).

(٣) ينظر: الخصائص، (٢ / ٣٦٢).

(٤) في البلاغة العربية علم المعاني، عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط ١

١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م، ص ١٣٦.

(٥) الكتاب، (١ / ٣٤).

ويرى القرطبي أن التقديم سببه الاهتمام، فالعرب من شأنها تقديم الأهم في كلامها، " فذكر أن أعرابياً سبّ آخر فأعرض المسبوب عنه، فقال له الساب: إياك أعني؛ فقال له الآخر: وعنك أعرض، فقدا الأهم"<sup>(١)</sup>.

أما الزركشي فقد ذكر أكثر من سبب للتقديم والتأخير منها<sup>(٢)</sup>:

١/ أن يكون أصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه، كتقديم الفاعل على المفعول، ولمبتدأ على الخبر، وصاحب الحال عليها، نحو: جاء زيد راكباً.

٢/ أن يكون في التأخير إخلال ببيان المعنى، كقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾ [سورة غافر: ٢٨]، فهنا لو أحرّ قوله: "من آل فرعون" فلا يفهم أنه منهم.

٣/ أن يكون في التأخير إخلال بالتناسب فيقدم لمشاكلة الكلام ولرعاية الفاصلة كقوله: ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى ﴾ [سورة طه: ٦٧] فإنه لو أحر "في نفسه" عن "موسى" فانت تناسب الفواصل لأن قبله: ﴿ يُحِيلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهُ سَعَى ﴾ [سورة طه: ٦٦]، وبعده: ﴿ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى ﴾ [سورة طه: ٦٨].

٤/ العظمة والاهتمام، فمن عادة العرب الفصحاء تقديم ما شأنه أهم وأولى لهم، كقوله تعالى: ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ [سورة البقرة: ٤٣]، وقوله: ﴿ يَاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [سورة الفاتحة: ٥]، فهنا قدم الصلاة والعبادة للاهتمام بهما.

٥/ أن يكون التقديم لإزادة التبيكيت والتعجيب من حال المذكور كتقديم المفعول الثاني على الأول في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ ﴾ [سورة الأنعام: ١٠٠]، والأصل "الجن شركاء"، وقدّم لأن المقصود التوبيخ وتقديم الشركاء أبلغ في حصوله.

٦/ الاختصاص، وذلك بتقديم المفعول والخبر والظرف والجار والمجرور ونحوها على الفعل كقوله تعالى: ﴿ يَاكَ نَعْبُدُ ﴾ [سورة الفاتحة: ٥]، أي نخصك بالعبادة فلا نعبد غيرك.

(١) الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، دار الكتب المصرية، القاهرة،

ط ٢، ١٣٥٣هـ / ١٩٣٥م، (١/١٤٥).

(٢) البرهان في علوم القرآن، (٣ / ٢٣٣ - ٢٣٦).

### مفهوم الرتبة وعلاقته بالإعراب، وأمن اللبس.

عرفها الدكتور تمام حسان بأنها: "قرينة لفظية وعلاقة بين جزأين مرتبين من أجزاء السياق يدل موقع كل منهما من الآخر على معناه"<sup>(١)</sup>.

كما عرف الجرجاني الترتيب بأنه "جعل الأشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد، ويكون لبعض أجزائه نسبة إلى البعض بالتقدم والتأخر"<sup>(٢)</sup>.

وعليه فالترتيب داخل الجملة في النظام اللغوي ضرورة حتمية لأداء المعنى، يقول علي أبو المكارم: "الترتيب ضرورة في التركيب اللغوي، فلا يستطيع أي تركيب لغوي أداء ما يقصد به من التعبير عن الأفكار الذهنية أو العلاقات الاجتماعية بدون التزام دقيق لترتيب معين يشمل صيغ هذا التركيب ومفرداته كلها"<sup>(٣)</sup>.

"والترتيب عنده على قسمين"<sup>(٤)</sup>:

**الأول:** ترتيب داخلي يؤلف الأصوات في الصيغ والمفردات، بحيث تعبر عن الدلالات المقصودة تعبيراً دقيقاً.

**الثاني:** ترتيب بين الصيغ والمفردات في نظام يعبر عن المعنى المقصود".

ويرى علي أبو المكارم أن هذا الترتيب يظهر في التراكيب اللغوية خاضعاً إلى مؤثرات ثلاثة:

١/ التأثير في المضمون: فكل ما يغير معنى الكلام ويؤثر مضمونه، وحكمه التصدير فيجب أن يكون في صدر الجملة، كحروف النفي، والتنبيه، والاستفهام، والتحضيض، وإن وأخواتها<sup>(٥)</sup>.

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان عمر، عالم الكتب، ط ٥، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م، ص ٢٠٩.

(٢) معجم التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الشريف الجرجاني، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، د.ت، ص ٥٠.

(٣) الظواهر اللغوية في التراث النحوي، علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٧م، ص ٢٣٣.

(٤) المصدر السابق، ص: ٢٣٤ (بتصرف).

(٥) الظواهر اللغوية في التراث النحوي، ص: ٢٣٩ (بتصرف).

٢/ التأثير في العمل: فالأصل أن العامل يتقدم على المعمول، وأن المعمول تابع للعامل، ومحور الاختلاف بين العوامل هو تعدد مستوياتها من حيث القوة والضعف<sup>(١)</sup>.

٣/ الترابط في الصيغ: وهو العلاقة الخاصة التي تربط بين الصيغ بعضها ببعض بحيث يتحتم عند وجود شيء من هذه الصيغ وجود ما تربط به، ثم وجود نظام خاص يحكم العلاقة بينها<sup>(٢)</sup>.

"فمثلا الصلة لا تتقدم على الموصول، والفاعل لا يتقدم على فعله، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف، والمجرور لا يتقدم على حرف الجر"<sup>(٣)</sup>، "وهذا ما يسمى بالرتب المحفوظة"<sup>(٤)</sup>، وهناك أيضاً ما يسمى "بالرتبة غير المحفوظة حسب تقسيم النحاة، مثل: رتبة المبتدأ والخبر، ورتبة الفاعل والمفعول به، ورتبة المفعول به والفعل"<sup>(٥)</sup>، فهناك أبواب نحوية متقدمة الرتبة كالمبتدأ، والفاعل، وصاحب الحال، والمتبوع، والحال، والمضاف، والأدوات، وهناك أبواب متأخرة الرتبة كالخبر، والفاعل، والمفاعيل، والحال، والمضاف إليه، وهذا الأصل في الرتبة، والخروج عنه يعني عارضاً من عوارض التركيب"، فصحة التقديم والتأخير بين عناصر الجملة تتطلب أمن اللبس، فإن لم يؤمن اللبس لم يجز التقديم والتأخير.

### أنواع التقديم والتأخير:

جعل الجرجاني التقديم على ضربين<sup>(٦)</sup>:

الضرب الأول: يكون التقديم فيه على نية التأخير، وفي هذا لا يكون التقديم مخرجاً للشيء المتقدم عن بابه، ولا محولاً له عن أصله كتقديم الخبر الظرف على المبتدأ نحو: في الدار رجل، أو المفعول به على الفاعل وحده كما في ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [سورة فاطر: ٢٨].

(١) المصدر نفسه، ص: ٢٦٩ (بتصرف).

(٢) المصدر نفسه، ص: ٣٢٧ (بتصرف).

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٢٨.

(٤) عوارض التركيب في سورة البقرة دراسة نحوية وصفية، سامية مونس خليل أبو سعيان رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م، ص: ٦٥.

(٥) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٠٧.

(٦) ينظر: دلائل الإعجاز في علم المعاني، الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة ط ٣، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، ص(١٠٦، ١٠٧).

ففي الآية تقدم المفعول به لفظ الجلالة (الله) على الفاعل (العلماء) أما تقديم المفعول به على الفعل والفاعل معا نحو ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ﴾ [سورة البقرة: ٨٧]، احتفظ المفعول به المقدم بمفعوليته، فهنا تقديم في اللفظ دون الرتبة، فالمقدم لم يحول عن أصله؛ لأن كل عنصر من عناصر الجملة احتفظ بأصالته.

الضرب الثاني: يكون التقديم فيه ليس على نية التأخير؛ لهذا يخرج فيه المقدم عن بابه، ويحول عن أصله ويأخذ حكماً جديداً لم يكن له قبل أن يتقدم، وذلك كتقديم الخبر المعرفة على المبتدأ المعرفة نحو: زيد المنطلق. فإذا ما وقع التقديم تقول: المنطلق زيد. وفي هذه الحالة خرج المقدم "المنطلق" عن بابه، فصار مبتدأ بعد أن كان -في الجملة الأولى- خبراً للمبتدأ "زيد"، كما خرج المؤخر عن بابه أيضاً، فصار "زيد" خبراً بعد أن كان -في الجملة الأولى- مبتدأ. ومن ذلك أيضاً تقديم المفعول به حينما تقدمه وتريد به الابتداء وتشغل الفعل بضميره نحو: ضربتُ زيداً فتقدم وتقول: زيد ضربته. فيتحول الاسم "زيداً" من المفعولية إلى الابتداء.

فالتقديم والتأخير لا يأتي إلا لغرض يريده المتكلم في معنى الجملة وليس في مبنائها الشكلي الظاهر، وأن التقديم والتأخير بين عناصر الجملة يتطلب أمن اللبس، فإن لم يؤمن اللبس لم يجز التقديم والتأخير.

## المبحث الثاني

### عارض التقديم والتأخير في الجملة الاسمية

#### عارض تقديم الخبر على المبتدأ:

الأصل في الخبر أن يتقدم المبتدأ عليه، أي أن الأصل في الخبر التأخير، قال ابن مالك:  
والأصل في الأخبار أن تؤخرا      وجوزوا التقديم إذ لا ضررا  
وسبب ذلك أن الخبر وصف في المعنى، فيستحق التأخير ويجوز تقديم الخبر إذا لم يحصل  
بذلك لبس أو نحوه، فتقول: (قائم زيد، وقائم أبوه زيد، وأبوه منطلق زيد، وفي الدار زيد، وعندك  
عمرو)<sup>(١)</sup>.

والترتيب بين المبتدأ والخبر (كما يرى النحاة) له ثلاث تقسيمات:

قسم يجب فيه تقديم المبتدأ وهو الأصل، وقسم يجب فيه تقديم الخبر وهو مخالفة الأصل،  
وقسم يجوز فيه الأمران. ويبدو أن القسم الذي يجوز فيه التقديم والتأخير بين عناصر الجملة  
الاسمية هو محور دراسة هذا المبحث لخضوعه لعوارض التركيب:

عارض التقديم والتأخير في الجملة الاسمية في أحاديث كتاب عمدة الأحكام:

١ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ:  
((الْعَجْمَاءُ جُبَارٌ. وَالْبُنُرُ جُبَارٌ. وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ. وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ))<sup>(٢)</sup>.

في الحديث قدم الخبر "في الركاظ" وأخر المبتدأ "الخمس"، والذي سوغ هذا التقديم أن الخبر  
جار ومجرور، شبه جملة، والمبتدأ معرفة، فهناك مأمن من حصول اللبس.

قال الإثيوبي: "وقوله (الْخُمْسُ) مبتدأ مؤخر، خبره الجار والمجرور قبله. أي الخمس واجب  
في الموجود في القرية الغير العامرة، وفي الكنوز التي دفنها أهل الجاهلية"<sup>(٣)</sup>.

٢ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ((كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي  
السَّفَرِ. فَمِنَّا الصَّائِمُ، وَمِنَّا الْمَفْطَرُ...))<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، (٢٢٧/١).

(٢) عمدة الأحكام: ١٢٧، الحديث رقم (١٧٩).

(٣) ذخيرة العقبى في شرح المجتبى، (٢٢٩ / ٢٢).

(٤) عمدة الأحكام: ١٣٦، الحديث رقم (١٩٥).

في الحديث قدم الخبر "منا الصائم، ومنا المفطر"، وسوغ جواز ذلك أن المبتدأ معرفة، والخبر جار ومجرور، وبما أن الجار والمجرور يتمتع بحرية الحركة في الجملة، والمبتدأ معرفة، فجاز تقديم الخبر على المبتدأ.

٣- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قَالَ: ((جَاءت امرأة إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقالت: يا رسول الله إن أُمِّي ماتت، وعليها صومٌ نذرٍ...))<sup>(١)</sup>.

في الحديث قدم الخبر وهو الجار والمجرور "عليها" على المبتدأ "صوم"، وجاز التقديم هنا حيث لا ضرر منه، فلم يوجب لبساً في الكلام.

٤- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: ((... الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ، وَاللِّعَاطِرِ الْحَجَرِ))<sup>(٢)</sup>.

في الحديث قدم الخبر الجار والمجرور "للعاهر" على المبتدأ "الحجر"، حيث إن الخبر جار ومجرور، والمبتدأ معرفة، والأصل، والحجر للعاهر، كما قال: الولد للفراش.

٥- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: ((... فَإِذَا فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ...))<sup>(٣)</sup>.

قدم الخبر شبه الجملة "فيها" على المبتدأ "آية"، والأصل، وهو جائز؛ إذ لا مانع يمنع من التقديم<sup>(٤)</sup>، والذي سوغ مجيء الجملة على خلاف الأصل أن الجار والمجرور حر الحركة في الجملة، والمبتدأ معرفة، ولن يترتب على التقديم للخبر ما يضر بالجملة من لبس، ومن هنا ساغ أن يتقدم الخبر على المبتدأ، والأصل: آية الرجم فيها.

قال ابن جنبي: "وبجوز تقديم خبر المبتدأ عليه تقول: قائم زيد، وخلفك بكر والتقدير زيد قائم وبكر خلفك فقدم الخبران اتساعاً"<sup>(٥)</sup>.

٦- عَنْ زُهْدَمِ بْنِ مُضَرِّبِ الْجَرَمِيِّ قَالَ: ((كُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- فَدَعَا بِمَائِدَتِهِ وَعَلَيْهَا لَحْمٌ دَجَاجٍ...))<sup>(٦)</sup>.

وفي هذا الحديث -أيضاً- قدم الخبر وهو شبه الجملة "عليها" على المبتدأ "لحم".

(١) عمدة الأحكام: ١٣٧، الحديث رقم (١٩٨).

(٢) عمدة الأحكام: ٢٢٥، الحديث رقم (٣٣٢).

(٣) عمدة الأحكام: ٢٤٤، الحديث رقم (٣٥٧).

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (١/ ٢١٣).

(٥) اللمع في العربية، ٣٠.

(٦) عمدة الأحكام: ٢٦٢، الحديث رقم (٣٩٠).



قال ابن الناظم: "لو كان الخبر ظرفاً، أو حرف جر، والمبتدأ معرفة، أو نكرة مختصة، كما في نحو: زيد عندك، ورجل تميمي في الدار جاز فيه التقديم والتأخير"<sup>(١)</sup>.

٧- عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: ((مَا رَأَيْتُ مِنْ ذِي لِمَةٍ فِي حُلَّةٍ حَمْرَاءَ أَحْسَنَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لَهُ شَعْرٌ يَضْرِبُ مَنْكَبَيْهِ (...))<sup>(٢)</sup>.

قدم الخبر شبه الجملة "له" على المبتدأ النكرة "شعر"، حيث إن النكرة خصصت بالوصف، فإذا كان المبتدأ نكرة مختصة، والخبر ظرف أو جار ومجرور، جاز تقديم المبتدأ على الخبر<sup>(٣)</sup>.

### تقديم خبر كان وأخواتها:

الترتيب الأصلي في (كان وأخواتها) أن يأتي الفعل الناسخ أولاً، يليه الاسم فالخبر، فتقديم خبر (كان) وأخواتها على أسمائها يكون ثلاثة أقسام:

١/ جواز تقديم الخبر: يقول ابن جني: "ومما يصح ويجوز تقديمه خبر المبتدأ، نحو: قائم أخوك، وفي الدار صاحبك، وكذلك خبر كان وأخواتها على أسمائها، وعليها أنفسها، وكذلك خبر ليس؛ نحو: زيداً ليس أخوك، ومنطلقين ليس أخوك"<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن مالك: "وتوسط أخبارها كلها جائز، ما لم يمنع مانع، أو موجب"<sup>(٥)</sup>.

وفي الغرض من تقديم الخبر وتوسطه يقول السامرائي: "كل تقدم للخبر على الاسم فهو للعناية والاهتمام كقولك: (كان قائماً محمد)، وكل تقدم على كان نفسها أو إحدى أخواتها واسمها فهو للاختصاص؛ لأن العرب يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم به أعنى"<sup>(٦)</sup>.

(١) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، ٨٣.

(٢) عمدة الأحكام: ٢٧٠، الحديث رقم (٤٠٣).

(٣) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ٨٣.

(٤) الخصائص، (٢/ ٣٨٤-٣٨٥).

(٥) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبالي، أبو عبد الله، جمال الدين تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧ هـ

- ١٩٦٧م، ص ٥٤

(٦) ينظر: معاني النحو، (١ / ٢٤٧، ٢٤٨).

وهذا الجواز مختلف فيه في بعض أخوات (كان)، يقول ابن هشام: توسط أخبار (كان وأخواتها) جائز خلافاً لابن درستويه يمنعه في (ليس)، وابن معط يمنعه في (دام)، ومنه ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ﴾ [سورة البقرة: ١٧٧] بنصب البر<sup>(١)</sup>، وأن تولوا اسم لَيْسَ<sup>(٢)</sup>.

٢/ يجب تقديم خبر (كان) وأخواتها على اسمها، بمعنى يجب توسط الخبر بين الفعل والاسم فمثال ذلك قولك: كان في الدار صاحبها فلا يجوز تقديم الاسم على الخبر لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة<sup>(٣)</sup>.

٣/ منع تقدم الخبر في مواضع منها:

أن يترتب على التقديم لبس، بأن يكون إعراب الاسم والخبر غير ظاهر، ولا يمكن تمييز أحدهما عن الآخر في حالة عدم ظهور حركات الإعراب<sup>(٤)</sup>.

أو أن يكون الخبر محصوراً فيه، ولا يجوز أن يتقدم الخبر على الاسم لأن المحصور فيه يجب تأخيره<sup>(٥)</sup>.

أو أن يكون في الخبر ضمير يعود على شيء في الاسم، نحو: كان غلام هند مبغضها، وهذا الموضع ذكره الأشموني<sup>(٦)</sup>. والصواب الجواز؛ لأن في مثل هذه الحالة يعود الضمير على متقدم رتبة متأخر لفظاً<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (١/٢٣٨).

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٣، ١٤٠٥هـ، (١/١١٧).

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (١/٢٧٢).

(٤) ينظر: المصدر السابق، (١/٢٧٣).

(٥) ينظر: المصدر السابق، (١/٢٧٢).

(٦) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، (١/٢٣١).

(٧) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك المؤلف: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، (١/٣٤٢).

عارض تقديم خبر كان وأخواتها في عمدة الأحكام:

١ - عن عائشة رضي الله عنها ((أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كُفِّنَ في ثلاثة أثوابٍ يمانية بيضٍ، ليس فيها قميصٌ ولا عمامة))<sup>(١)</sup>.

وفيه قدم خبر ليس الجار والمجرور "فيها" على اسمها "قميص"، وجاز التقديم؛ لأن اسم ليس نكرة، ومسوغ مجيئه اسماً لها تقدم الخبر عليها وهو جار ومجرور<sup>(٢)</sup>.

٢ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ - رضي الله عنه - عَنِ النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - أَنَّهُ قَالَ: ((لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ))<sup>(٣)</sup>.

وهو كسابقه قدم فيه الخبر "منا" وهو شبه جملة، على الاسم "الخدود"، والغاية من التقديم تعظيم هذا العمل وتهويله.

٣ - عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: ((لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسِ أَوْاقٍ صَدَقَةٌ...))<sup>(٤)</sup>.

وفيه - أيضاً - قدم خبر ليس "فيما دون خمس أواق"، وهو جار ومجرور على اسمها "صدقة"، وهو كما في السابق، الاسم نكرة ومسوغ وقوعه اسم ليس وهو منكر تقدم الخبر عليه وهو شبه جملة.

٤ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - قَالَ: ((لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عِبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ))<sup>(٥)</sup>.

وفي الحديث تقديم خبر الناسخ على اسمه، حيث إن الخبر شبه جملة، والاسم: نكرة<sup>(٦)</sup>.

(١) عمدة الأحكام: ١١٨، الحديث رقم (١٦٥).

(٢) اللوحة في شرح الملح، ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م، (٢ / ٥٧٣).

(٣) عمدة الأحكام: ١٢٣: الحديث رقم (١٧٤).

(٤) عمدة الأحكام: ١٢٥، الحديث رقم (١٧٧).

(٥) عمدة الأحكام: ١٢٦، الحديث رقم (١٧٨).

(٦) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، (٢ / ١٩٣).

٥- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ((... أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُمَّكَ دِينَ فَقَضَيْتِيهِ))<sup>(١)</sup>.

وفيه تقدم خبر كان الجار والمجرور "على أمك" على اسمها "دين" وهو نكرة وسوغ وقوعه اسماً لكان تقدم الخبر عليه وهو جار ومجرور<sup>(٢)</sup>.

٦- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ((... وَلَيْسَ مَعَ أَحَدٍ مِنْهُمْ هَدْيٍ))<sup>(٣)</sup>.

وفيه قدم خبر ليس وهو الظرف "مع أحد منهم" على الاسم "هدى"، وتقديم الخبر هنا وهو شبه جملة هو الذي سوغ مجيء الاسم نكرة.

٧- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: ((كَانَتْ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثَ سُنَنٍ: خُيِّرَتْ عَلَى زَوْجِهَا حِينَ عَتَقَتْ، وَأُهْدِيَ لَهَا لَحْمٌ، فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَالْبُرْمَةُ عَلَى النَّارِ، فَدَعَا بِطَعَامٍ فَأَتَيْتُ بِخُبْزٍ وَأُدْمٍ مِنْ أَدَمِ الْبَيْتِ فَقَالَ: أَلَمْ أَرَ الْبُرْمَةَ عَلَى النَّارِ فِيهَا لَحْمٌ؟ قَالُوا: بَلَى، يَا رَسُولَ اللَّهِ. ذَلِكَ لَحْمٌ تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ فَكَرِهْنَا أَنْ نُطْعَمَكَ مِنْهُ فَقَالَ: هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ، وَهُوَ مِنْهَا لَنَا هَدِيَّةٌ، وَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِيهَا: إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ))<sup>(٤)</sup>.

وفي بريرة: جار ومجرور متعلقان بخبر "كان" مقدم، وثلاث اسم كان مؤخر<sup>(٥)</sup>.

٨- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ((أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نَهَى عَنِ الشَّعَارِ)). وَالشَّعَارُ: أَنْ يُزَوَّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ عَلَى أَنْ يُزَوَّجَهُ ابْنَتَهُ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صِدَاقٌ<sup>(٦)</sup>.

كذلك، قدم خبر "ليس" وهو الظرف "بينهما" على اسمها "صداق".

٩- عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ... ((فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ زَوْجِيهَا، إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ ...))<sup>(٧)</sup>.

(١) عمدة الأحكام: ١٣٧، الحديث رقم (١٩٨).

(٢) المقاصد الشافية، (١٩٣ / ٢).

(٣) عمدة الأحكام: ١٦٧، الحديث رقم (٢٤٦).

(٤) عمدة الأحكام: ٢٠٢، الحديث رقم (٣٠٦).

(٥) اللحة في شرح الملح، (٥٧٣ / ٢).

(٦) عمدة الأحكام: ٢٠٩، الحديث رقم (٣١٣).

(٧) عمدة الأحكام: ٢١٣، الحديث رقم (٣٢١).

وفي الحديث تقدم خبر كان على اسمها، حيث إن الخبر شبه جملة، والاسم نكرة لا مسوغ لوقوعها اسماً لـ"كان" إلا تقدم عليه وهو شبه جملة<sup>(١)</sup>.

١٠ - عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ قَالَتْ: ((أَنَّ أَبَا عَمْرٍو بْنَ حَفْصٍ طَلَّقَهَا الْبَيْتَةَ ، وَهُوَ غَائِبٌ)) .

وَفِي رِوَايَةٍ: ((طَلَّقَهَا ثَلَاثًا - فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكَيْلَهُ بِشَعِيرٍ ، فَسَخِطَتْهُ . فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا لَكَ عَلَيْنَا مِنْ شَيْءٍ: فَجَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ: لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ)) (٢).

وفيه -أيضاً- تقدم خبر ليس وهو شبه الجملة "لك" على اسمها النكرة "نفقة"، ولذا ساغ وقوع اسم ليس نكرة<sup>(٣)</sup>.

١١ - عَنْ أَحْسَنِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - قَالَ: حَدَّثَنَا جُنْدُبٌ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ ، وَمَا نَسِينَا مِنْهُ حَدِيثًا ، وَمَا نَخْشَى أَنْ يَكُونَ جُنْدُبٌ كَذَبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : ((كَانَ فَيَمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ رَجُلٌ بِهِ جُرْحٌ فَجَزَعٌ ، فَأَخَذَ سِكِّينًا فَحَزَّ بِهَا يَدَهُ ، فَمَا رَقَا الدَّمُ حَتَّى مَاتَ . قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: عَبْدِي بَادَرَنِي بِنَفْسِهِ ، حَرَمْتُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ)) (٤).

وفيه قدم الخبر (فيمن كان قبلكم) وهو شبه جملة على الاسم "رجل" وهو نكرة، ولولا وقوع الخبر شبه جملة مقدماً عليه لما جاز وقوع النكرة اسماً لـ"كان".

قال ابن جنى: "يجوز تقديم أخبار كان وأخواتها على أسمائها، وعليها أنفسها تقول كان قائماً زيد، وقائماً كان زيد، وكذلك ليس قائماً زيد، وقائماً ليس زيد"<sup>(٥)</sup>.

١٢ - عَنِ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: ((كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ خُصُومَةٌ فِي بئر...)) (٦).

تقدم خبر كان شبه الجملة "بيني وبين رجل" على الاسم النكرة "خصومة".

(١) اللوحة في شرح الملحة، (٢ / ٥٧٣).

(٢) عمدة الأحكام: ٢١٨، الحديث رقم (٣٢٤).

(٣) المقاصد الشافية، (٢ / ١٩٣).

(٤) عمدة الأحكام: ٢٣٨، الحديث رقم (٣٥٢).

(٥) اللوح في العربية، ٣٧.

(٦) عمدة الأحكام: ٢٥٢، الحديث رقم (٣٦٩).

١٣- عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ الأَنْصَارِيِّ -رضي الله عنه- قال: ((... وليس على رجل نذر فيما لا يملك))<sup>(١)</sup>.

تقدم خبر ليس وهو شبه الجملة "على رجل" على اسمها النكرة "نذر".

١٤- عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((من عمل عملاً ليس عليه أمرنا، فهو رد))<sup>(٢)</sup>.

كذلك، تقدم خبر ليس شبه الجملة "عليه" على اسمها "أمرنا"؛ "لأنها لما كانت أخبارها مشبهة بالمفعول، وأسمائها مشبهة بالفاعل، والمفعول يجوز تقديمه على الفاعل، فكذلك ما كان مشبهًا به"<sup>(٣)</sup>.

١٥- عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ - رضي الله عنه - قَالَ: ((كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِذِي الْحُلَيْفَةِ مِنْ تِهَامَةَ ، فَأَصَابَ النَّاسَ جُوعٌ فَأَصَابُوا إِبِلًا وَغَنَمًا ، وَكَانَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي أُخْرِيَاتِ الْقَوْمِ ، فَعَجَلُوا وَدَبَّحُوا وَنَصَبُوا الْقُدُورَ فَأَمَرَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِالْقُدُورِ فَأُكْفِنَتْ ، ثُمَّ قَسَمَ فَعَدَلَ عَشْرَةَ مِنْ الْعَنَمِ بِبَعِيرٍ ، فَدَنَّا مِنْهَا بِعَيْرٍ فَطَلَبُوهُ فَأَعْيَاهُمْ ، وَكَانَ فِي الْقَوْمِ خَيْلٌ يَسِيرَةٌ فَأَهْوَى رَجُلٌ مِنْهُمْ بِسَهْمٍ ، فَحَبَسَهُ اللَّهُ . فَقَالَ: إِنَّ لِهَذِهِ النَّبَاهِمِ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ ، فَمَا نَدَّ عَلَيْكُمْ مِنْهَا فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّا لَأَقْوَى الْعَدُوِّ عَدَاً ، وَلَيْسَ مَعَنَا مَدَى . أَفَنَذْبِحُ بِالْقَصَبِ؟ قَالَ: مَا أَنَهَرَ الدَّمَ ، وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ، فَكَلُوهُ ، لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ ، وَسَأَحَدْتُكُمْ عَنْ ذَلِكَ ، أَمَّا السِّنُّ: فَعَظْمٌ ، وَأَمَّا الظُّفْرُ: فَمَدَى الْحَبِشَةِ))<sup>(٤)</sup>.

"في القوم": جار ومجرور، متعلقان بخبر "كان" المقدم المحذوف، و"خيل": اسمها مؤخر، وهو نكرة سوغ مجيئها اسماً لكان تقدم الخبر وهو شبه جملة.

١٦- عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ -رضي الله عنه- قَالَ: ((... ليس معنا مدى ...))<sup>(٥)</sup>.

كذلك، قدم خبر "ليس" على اسمها "مدى"، والاسم نكرة وسوغ وقوعه اسماً لـ"ليس" الإخبار بشبه الجملة مقدمة.

(١) عمدة الأحكام: ٢٥٢، الحديث رقم (٣٧٠).

(٢) المقدسي، شرح عمدة الأحكام، ١٧٩.

(٣) الأفعال الناسخة، حمدي فراج محمد فراج المصري، ١١٥.

(٤) عمدة الأحكام: ٢٥٥، الحديث رقم (٣٧٦).

(٥) عمدة الأحكام: ٢٦٥، الحديث رقم (٣٩٦).

### تقديم اسم كان عليها:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ((إِنَّ رَفَعَ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ))<sup>(١)</sup>.

(أن رفع الصوت) المصدر المؤول من أن ومعموليهما في محل رفع اسم كان مقدم، خبرها، شبه الجملة (على عهد رسول الله)، والأصل أن يلي كان اسمها، ثم خبرها، فيقول: وكان رفع الصوت بالذكر على عهد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- حين ينصرف الناس من المكتوبة، ولكن تقدم اسم كان عليها، وهذا جائز، فكما يجوز تقديم المفعول به على الفعل، يجوز تقديم اسم كان عليها<sup>(٢)</sup>.

قال ابن يعيش: "واعلم أن هذه الأفعال، لما كانت متصرفة تصرف الأفعال الحقيقية ومشبهة بها، جاز في خبرها ما هو جائز في المفعول من التقديم والتأخير، فنقول: "كان زيد قائماً"، و"كان قائماً زيد"، و"قائماً كان زيد". كل ذلك حسن"<sup>(٣)</sup>.

### تقديم خبر إن على اسمها:

الحروف الناسخة تدخل على الجملة الاسمية، فتتصب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع الخبر ويسمى خبرها<sup>(٤)</sup>، وعددها ستة أحرف هي: إن، وأن، ولكن، وليت، ولعل، وكأن، وهذه الحروف ما عملت إلا لشبهها بالأفعال من أكثر من جهة منها: اختصاصها بالأسماء، وأنها على لفظ الأفعال في أنها أكثر من حرفين، وأنها مبنية على الفتح كالفعل الماضي، ومنها اتصال الضمير المنصوب بها اتصالاً وتعلقه بها كتعلقه بالأفعال وأنها تلحقها نون الوقاية عند اتصالها بياء المتكلم، وأيضاً أنها تدل على معنى الفعل، وهذه الحروف بدخولها على المبتدأ تنصبه بلا خلاف، وترفع الخبر عند الجمهور، وذهب الكوفيون إلى أن هذه الحروف لم تعمل في الخبر الرفع، فهو مرفوع على حاله في الأصل، وخالفهم ابن يعيش ذاكراً سبب ذلك بأن الخبر يرتفع بالمبتدأ والابتداء معاً فلما زال العامل بطل أن يكون معمولاً فيه<sup>(٥)</sup>.

(١) عمدة الأحكام: ٩٥، الحديث رقم (١٣٤).

(٢) شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجباني، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي، ط ١، (١ / ٣٩٦).

(٣) شرح المفصل، (٤ / ٣٤٥).

(٤) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (١ / ٣١٣).

(٥) ينظر: شرح المفصل، (١ / ٢٥٤ - ٢٥٥).

ويأتي دخول (إن وأخواتها) على الجملة ليحدث تغييراً في وظيفتها الإعرابية ويظهر ذلك في نصب الاسم، أما أصل الترتيب يكون بأن تتصدر إنَّ أو إحدى أخواتها التركيب، ثم يليها اسمها، ثم يليها خبرها.

ويمكن القول في تقديم خبر (إنَّ) ثلاث حالات:

**الأولى:** يتمتع تقديم خبرها عليها فلا نقول: نائم إنَّ محمداً، وأيضاً لا يجوز أن يقدم معمول أخبارها عليها سواء أكان ظرفاً أم جاراً ومجروراً، فلا نقول: في الصف إنَّ محمداً حاضر.

**الثانية:** لا يجوز أن يقدم خبرها عليها وعلى اسمها؛ وذلك أنها حروف غير متصرفة، يقول ابن يعيش: "لا يجوز تقديم خبر (إنَّ وأخواتها) واسمها عليها، ولا تقديم الخبر فيها على الاسم. ويجوز ذلك في المبتدأ، وذلك لعدم تصرف هذه الحروف، وكونها فروعاً على الأفعال في العمل، فانحطت عن درجة الأفعال"<sup>(١)</sup>.

**الثالثة:** لا يجوز أن يقدم خبرها على اسمها؛ لأن شرط عملها أن يتصل اسمها بها فلا يجوز أن نقول: "إن منطلقاً زيداً"، باستثناء إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً مغلين ذلك إلى التوسع في الظروف وكثرتها في الاستعمال<sup>(٢)</sup>.

#### عارض تقديم خبر إنَّ على اسمها في عمدة الأحكام:

١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: ((إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِلنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ فَإِنَّ فِيهِمُ الضَّعِيفَ وَالسَّقِيمَ وَذَا الْحَاجَةَ))<sup>(٣)</sup>.

إن: حرف توكيد ونصب، (فيهم) الجار والمجرور متعلقان بالخبر المقدم المحذوف والضعيف: اسم إن منصوب مؤخر، وفي الحديث خروج عن الأصل، فالأصل: فإن الضعيف، والسقيم، وذا الحاجة فيهم، وجاز ذلك؛ لأن خبر إن شبه جملة<sup>(٤)</sup>.

قال ابن يعيش: "إن وأخواتها، لا يجوز تقديم خبرها ولا اسمها عليها، اللهم إلا أن يكون الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فيجوز أن نقول: "إن في الدار زيداً"، وذلك أنهم قد توسعوا في الظروف وخصوها بذلك لكثرتها في الاستعمال"<sup>(٥)</sup>.

(١) شرح المفصل، (١/ ٢٥٦).

(٢) ينظر: المصدر نفسه، (١/ ٢٥٦).

(٣) عمدة الأحكام: ٧٠، الحديث رقم (٨٤).

(٤) شرح المفصل، (١/ ٢٥٦).

(٥) المصدر السابق، (١/ ٢٥٦).



٢- مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: ((جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ: إِنِّي لِأَتَأَخَّرُ عَنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ أَجْلِ فَلَانٍ , مِمَّا يُطِيلُ بِنَا , قَالَ: فَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - غَضِبَ فِي مَوْعِظَةٍ قَطُّ أَشَدَّ مِمَّا غَضِبَ يَوْمَئِذٍ , فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ , إِنَّ مِنْكُمْ مُنْفَرِينَ , فَأَيُّكُمْ أَمَّ النَّاسَ فَلْيُوجِزْ , فَإِنَّ مِنْ وَرَائِهِ الْكَبِيرَ وَالضَّعِيفَ وَذَا الْحَاجَةِ))<sup>(١)</sup>.

إن: حرف توكيد ونصب، ومنكم: الجار والمجرور متعلقان بالخبر المقدم المحذوف، شبه جملة في محر رفع خبر إن مقدم، ومنفرين: جمع مذكر سالم اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الياء، وقدم خبر إن على اسمها جوازاً، وقدم خبر إن على اسمها؛ لأنه جار ومجرور، والاسم نكرة<sup>(٢)</sup>. قال عماد الدين: "خبر إن لا يجوز أن يتقدم على اسمها إلا إذا كان ظرفاً نحو: إن في الدار زيداً للاتساع في الظروف؛ لأنه ما من اسم وفعل إلا وهو في زمان أو مكان"<sup>(٣)</sup>.

٣- عَنْ الْبِرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ((خَطَبَنَا النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَوْمَ الْأَضْحَى بَعْدَ الصَّلَاةِ , فَقَالَ: مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا وَنَسَكَ [ص: ١٠٧] نُسَكْنَا فَقَدْ أَصَابَ النَّسْكَ , وَمَنْ نَسَكَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلَا نُسْكَ لَهُ. فَقَالَ أَبُو بُرْدَةَ بْنُ نِيَارٍ - خَالَ الْبِرَاءِ بْنِ عَازِبٍ - يَا رَسُولَ اللَّهِ , إِنِّي نَسَكْتُ شَاتِي قَبْلَ الصَّلَاةِ. وَعَرَفْتُ أَنَّ الْيَوْمَ يَوْمٌ أَكَلٍ وَشُرْبٍ. وَأَحْبَبْتُ أَنْ تَكُونَ شَاتِي أَوْلَ مَا يُدْبِحُ فِي بَيْتِي. فَدَبَحْتُ شَاتِي , وَتَعَدَّيْتُ قَبْلَ أَنْ آتِيَ الصَّلَاةَ. فَقَالَ: شَاتِكَ شَاهُ لَحْمٍ. قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ , فَإِنَّ عِنْدَنَا عِنَاقًا هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَاتَيْنِ أَفْتَجْزِي عَنِّي؟ قَالَ: نَعَمْ , وَلَنْ تَجْزِيَ عَنِّي أَحَدٍ بَعْدَكَ))<sup>(٤)</sup>.

إن: حرف توكيد ونصب، وعند: ظرف مكان في محل رفع خبر إن مقدم، وعناقاً، اسم إن مؤخر، وقدم خبر إن على اسمها، وهذا أمر جائز، حيث إن خبرها ظرف، وإذا كان خبر إن ظرفاً جاز له أن يتقدم على اسمها<sup>(٥)</sup>.

(١) عمدة الأحكام: ٧١، الحديث رقم (٨٥)

(٢) الكناش في فني النحو والصرف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب ، تحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان عام النشر: ٢٠٠٠ م ، (١ / ١٥٢).

(٣) المصدر السابق، (١ / ١٥٢).

(٤) عمدة الأحكام: ١٠٦، الحديث رقم (١٥٠).

(٥) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (١ / ٢٩٨).

٤- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ -رضي الله عنه- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكََةً))<sup>(١)</sup>.

إن: حرف توكيد، ونصب، وشبه الجملة (في السحور) في محل رفع خبر إن مقدم، وبركة: اسم مفرد، نكرة، اسم إن مؤخر، وجاء الخبر مقدماً، والاسم مؤخرًا، حيث إن الخبر جار ومجرور، وذلك لكثرة الاستعمال<sup>(٢)</sup>.

٥- عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: ((كُنَّا أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ حَقْلًا. وَكُنَّا نُكْرِي الْأَرْضَ عَلَى أَنْ لَنَا هَذِهِ وَلَهُمْ هَذِهِ فَرِيْمًا أُخْرِجَتْ هَذِهِ، وَلَمْ تُخْرَجْ هَذِهِ فَهَاتَا عَنْ ذَلِكَ. فَأَمَّا بِالْوَرِقِ: فَلَمْ يَنْهَنَا))<sup>(٣)</sup>.

لنا: جار ومجرور في محل رفع خبر (أن)، وهذه: اسم إشارة مبني في محل نصب اسم (أن)، ولقد جاءت الجملة في الحديث على خلاف الأصل، فالأصل (على أن هذه لنا، وهذه لهم، فتقدم الخبر وتأخر الاسم، وذلك حيث إن الخبر جار ومجرور؛ لأنهم اتسعوا في الظروف والجار والمجرور، وخصوصهما بذلك وإنما حسن تقديم الظرف والجار والمجرور إذا كان خبرًا، لأن الظرف والجار والمجرور ليس مما تعمل فيه (إن) ولكثرته في الاستعمال<sup>(٤)</sup>.

قال المبرد: "التقديم والتأخير نحو إن منطلق زيدًا فلا يجوز لأنها حرف جامد لا تقول فيه فعل ولا فاعل كما كنت تقول في كان يكون وهو كائن وغير هذا من الأمثلة، ولكن إن كان الذي يليها ظرفًا فكان خبرًا أو غير خبر جاز، وذلك إن في الدار زيدًا وإن في الدار زيدًا قائم"<sup>(٥)</sup>.

٦- عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ -رضي الله عنه- قَالَ: ((سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- عَنْ لُقْطَةِ الذَّهَبِ، أَوْ الْوَرِقِ؟ فَقَالَ: اعْرِفْ وَكَاءَهَا وَعِفَاصَهَا، ثُمَّ عَرَفْهَا سَنَةً فَإِنْ لَمْ تُعْرِفْ فَاسْتَنْفِقْهَا وَلْتَكُنْ وَدِيْعَةً عِنْدَكَ فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ: فَأَدِّهَا إِلَيْهِ، وَسَأَلَهُ عَنْ ضَالَّةِ الْإِبِلِ؟ فَقَالَ: مَا لَكَ وَلَهَا؟ دَعَهَا فَإِنَّ مَعَهَا حِدَاءَهَا وَسِقَاءَهَا، تَرِدُ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ، حَتَّى يَجِدَهَا رَبُّهَا. وَسَأَلَهُ عَنِ الشَّاةِ؟ فَقَالَ: خُذْهَا فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ، أَوْ لِأَخِيكَ، أَوْ لِلذَّنْبِ))<sup>(٦)</sup>.

(١) عمدة الأحكام: ١٢٣، الحديث رقم (١٨٦).

(٢) شرح المفصل، (١/ ٢٥٦).

(٣) عمدة الأحكام: ١٩٢، الحديث رقم (٢٩٤).

(٤) الأصول في النحو، (١/ ٢٣١).

(٥) المقتضب، (٤/ ١٠٩).

(٦) عمدة الأحكام: ١٩٥، الحديث رقم (٢٩٩).

إن: حرف توكيد ونصب، ومعها: جار ومجرور، في محل رفع خبر إن مقدم، وحذاء: اسم مفرد منصوب، اسم إن مؤخر، وقدم خبر إن على اسمها، حيث إن الخبر جار ومجرور<sup>(١)</sup>.

٧- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ ((جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي فِرَازَةَ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ: إِنَّ امْرَأَتِي وَلِدَتْ غُلَامًا أَسْوَدًا. فَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - هَلْ لَكَ إِبِلٌ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَمَا أَلْوَانُهَا؟ قَالَ: حُمْرٌ. قَالَ: فَهَلْ يَكُونُ فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ؟ قَالَ: إِنَّ فِيهَا لَوْزِقًا. قَالَ: فَأَتَى أَتَاهَا ذَلِكَ؟ قَالَ: عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزْعُهُ عِرْقٌ. قَالَ: وَهَذَا عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزْعُهُ عِرْقٌ))<sup>(٢)</sup>.

(الْوَزِقُ): "جمع أورك، وهو من الإبل: ما فيه بياضٌ وسوادٌ"<sup>(٣)</sup>.

إن: حرف توكيد ونصب، وفيها: جار ومجرور، في محل رفع خبر إن مقدم، لَوْزِقًا: اسم إن منصوب مؤخر، وقدم الخبر، وآخر الاسم، حيث إن الخبر جار ومجرور<sup>(٤)</sup>.

٨- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّهُمَا قَالَا: ((إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ أَتَى رَسُولَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أُنشِدُكَ اللَّهَ إِلَّا قَضَيْتَ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ. فَقَالَ الْخَصْمُ الْآخَرُ - وَهُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ - نَعَمْ ، فَأَقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ ، وَأَدْنُ لِي. فَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : قُلْ ، فَقَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا ، فَزَنَى بِامْرَأَتِهِ ، وَإِنِّي أَخْبَرْتُ أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ ، فَأَفْتَدَيْتَ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَوَلِيدَةٍ ، فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ [ص: ٢٤٣] فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي جَلْدَ مِائَةٍ وَتَغْرِيْبُ عَامٍ ، وَأَنَّ عَلَى امْرَأَةِ هَذَا الرَّجْمَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لِأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ ، الْوَلِيدَةُ وَالْغَنَمُ رَدٌّ عَلَيْكَ وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيْبُ عَامٍ. وَأَعْدُ يَا أُنَيْسُ - لِرَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ - عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا ، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمِهَا ، فَعَدَا عَلَيْهَا ، فَاعْتَرَفَتْ ، فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَرُجِمَتْ))<sup>(٥)</sup>.

الشاهد: (أن على ابني الرجم، وأن على امرأة هذا الرجم)، الأصل: أن الرجم على الرجم، وأن الرجم على امرأة هذا، فعلى ابني، وعلى امرأة: جار ومجرور في محل رفع خبر أن المخففة،

(١) المقتضب، (٤ / ١٠٩).

(٢) عمدة الأحكام: ٢٢٤، الحديث رقم (٣٣١).

(٣) المفاتيح في شرح المصابيح، (٤ / ١١٥).

(٤) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، (١٠ / ٣٢٦).

(٥) عمدة الأحكام: ٢٤٢، الحديث رقم (٣٥٤).

والرجم: اسم منصوب اسم أن مؤخر، وقدم خبر أن على اسمها، حيث إن الخبر جار ومجرور، وإذا كان خبر إن جارًا ومجرورًا أو ظرفًا، جاز تقديمه على اسمها<sup>(١)</sup>.

٩- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: ((إِنَّ الْيَهُودَ جَاءُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَذَكَرُوا لَهُ: أَنَّ امْرَأَةً مِنْهُمْ وَرَجُلًا زَنِيًّا. فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَةِ ، فِي شَأْنِ الرَّجْمِ؟ فَقَالُوا: نَفْضُحُهُمْ وَيَجْلِدُونَ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: كَذَبْتُمْ، إِنَّ فِيهَا الرَّجْمَ ...))<sup>(٢)</sup>.

إن: حرف توكيد ونصب، وفيها: جار ومجرور، في محل رفع خبر إن مقدم، والرجم، اسم مفرد، معرفة منصوب، اسم إن مؤخر، ففي الحديث تقديم لخبر إن على اسمها؛ لعدم وجود ما يمنع ذلك، حيث يتوسع في الظرف والجار والمجرور؛ لكثرة الاستعمال<sup>(٣)</sup>، والأصل: إن الرجم فيها.

١٠- عَنْ النُّعْمَانَ بْنِ بَشِيرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ - وَأَهْوَى النُّعْمَانُ بِإِصْبَعَيْهِ إِلَى أُذُنَيْهِ -: ((إِنَّ الْحَلَالَ بَيْنَ ، وَالْحَرَامَ بَيْنَ وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ ، لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ ، فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ: اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعَرِضِهِ ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ: وَقَعَ فِي الْحَرَامِ ، كَالرَّاعِي يَرَعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمَى ، أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ. أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ))<sup>(٤)</sup>.

إن: حرف توكيد ونصب، لكل ملك، جار ومجرور، في محل رفع خبر إن، وحمى: اسم منصوب بفتحة مقدرة منعًا من ظهورها التعذر، اسم إن مؤخر.

(١) المقتضب، (٤ / ١٠٩).

(٢) عمدة الأحكام: ٢٤٤، الحديث رقم (٣٥٧).

(٣) الأصول في النحو، (١ / ٢٣١).

(٤) عمدة الأحكام: ٢٥٩، الحديث رقم (٣٨٢).

### المبحث الثالث

## عارض التقديم والتأخير في الجملة الفعلية

**أولاً: عارض التقديم والتأخير بين الفعل ومعمولاته: تقديم المفعول به على الفاعل:**

قبل الحديث عن عارض تقديم المفعول به في الجملة الفعلية، لا بد من بيان مفهوم المفعول به، وحالاته مع الفعل والفاعل من حيث التقديم والتأخير.

المفعول به: "هو الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك ضرب زيد عمراً وبلغت البلد، وهو الفارق بين المتعدي من الأفعال، وغير المتعدي"<sup>(١)</sup>.

والأصل في ترتيب الجملة الفعلية، الفعل يتبعه الفاعل، ثم المفعول.

قال ابن جنبي: "الفاعل رتبته التقدم، والمفعول رتبته التأخر، فقد وقع كل منهما الموقع الذي هو أولى به"<sup>(٢)</sup>.

ولكن قد يتقدم المفعول به على الفاعل، أو على الفعل<sup>(٣)</sup>، وهذا له حالات:

**أولاً: وجوب تقديم المفعول به:**

يجب تقديم المفعول به فيما يلي:

- ١- إذا كان المفعول اسم شرط، نحو: أيّاً تضرب أضرب.
- ٢- أن يكون المفعول به اسم استفهام، نحو: أي رجل ضربت.
- ٣- إذا كان المفعول به ضميراً منفصلاً لو تأخر لزم اتصاله، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [سورة الفاتحة: ٥]<sup>(٤)</sup>.

٤- إذا أضيف إلى شرط، نحو: غلام من تضرب أضرب.

٥- إذا أضيف إلى استفهام، نحو: غلام من رأيت.

٦- إذا نصب المفعول به فعل أمر دخلت عليه الفاء، نحو: زيداً فاضرب.

(١) المفصل في صنعة الإعراب، محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، ط١، ١٩٩٣م، ٥٨.

(٢) الخصائص، (١/ ٢٩٦).

(٣) جامع الدروس العربية، (٣/ ٨).

(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (٢/ ٩٧).

٧- إذا كان المفعول به معمول (كم) الخبرية، نحو: كم غلام ملكت أي كثيرًا من الغلمان ملكت<sup>(١)</sup>.

٨- أن يكون المفعول به ضميرًا متصلًا، نحو: أكرمني علي<sup>(٢)</sup>.

٩- أن يكون المفعول به محصورًا فيه الفعل بالأو إنما، نحو: ما أكرم سعيدًا إلا خالد<sup>(٣)</sup>.

### ثانيًا: وجوب تأخير المفعول به:

١- يجب تأخير المفعول به إذا خيف اللبس، حيث يخفى الإعراب فيهما، ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول وذلك نحو ضرب موسى<sup>(٤)</sup>.

٢- أن يكون مع فعل تعجبي، نحو: ما أحسن زيدًا.

٣- أن يكون مع فعل موصول بحرف، نحو: من البر أن تكف لسانك.

٤- أن يكون مع فعل موصول بجازم، نحو: لم أضرب زيدًا.

٥- أن يكون مع فعل موصول بلام الابتداء، أو لام القسم، أو قد، أو سوف، نحو: ليضرب

زيد عمرًا، والله لأضرب زيدًا، والله قد ضربت زيدًا، سوف أضرب زيدًا.

٦- أن يكون مع فعل مؤكد بالنون فلا يقال زيدًا أضربن.

٧- أن يتصل بالفاعل ضمير يعود إلى المفعول، فيجب تأخير الفاعل وتقديم المفعول، نحو:

﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾ [سورة البقرة: ١٢٤].

٨- أن يكون الفاعل ضميرًا متصلًا، نحو: أكرمت عليًا<sup>(٥)</sup>.

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، (٣ / ٩).

(٢) معاني النحو، (٢ / ٥٦).

(٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد

الله بن علي المرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، الناشر: دار الفكر العربي، ط ١،

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م، (٢ / ٥٩٥)، جامع الدروس العربية، (٣ / ١١).

(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (٢ / ٩٩).

(٥) توضيح المقاصد والمسالك، (٢ / ٥٩٥)، جامع الدروس العربية، (٣ / ٩).

### ثالثاً: ما يجوز تقديمه وتأخيره:

يجوز تقديم المفعول به، في غير ما سبق، نحو: ضرب علي خالدًا، فيجوز ضرب خالدًا علي<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه: "إن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيدًا عبد الله؛ لأنك إنما أردت به مؤخرًا ما أردت به مقدمًا، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخرًا في اللفظ. فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدمًا، وهو عربي جيد كثير، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أغنى، وإن كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم"<sup>(٢)</sup>.  
فتقديم المفعول به أمر شائع في اللغة.

قال ابن جني: "الأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر فلما كثر وشاع تقديم المفعول على الفاعل كان الموضع له، حتى إنه إذا أخر فموضعه التقديم فعلى ذلك كأنه قال: جرى عدي بن حاتم ربه ثم قدم الفاعل على أنه قد قدره مقدمًا عليه مفعوله فجاز ذلك، ولا تستنكر هذا الذي صورته لك ولا يجف عليك فإنه مما تقبله هذه اللغة ولا تعافه ولا تتبشعه"<sup>(٣)</sup>.

وقد ورد تقديم المفعول به في كتاب "عمدة الأحكام" في العديد من المواضع، ومن ذلك:

١ - عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ: ((... يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ وَلَا مَاءَ ...))<sup>(٤)</sup>.

الشاهد: (أصابتني جنابَةٌ)، أصاب فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء للتأنيث، والنون للوقاية، والياء في محل نصب مفعول به مقدم، والجنابة، فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

ففي الحديث تقدم المفعول به على الفاعل، والتقديم هنا واجب، حيث إن المفعول به ضمير متصل، والفاعل اسم ظاهر، ومتى كان المفعول به ضميرًا متصلًا، والفاعل اسم ظاهر، وجب

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (٢ / ٩٨).

(٢) الكتاب، (١ / ٣٤).

(٣) الخصائص، (١ / ٢٩٨).

(٤) عمدة الأحكام: ٤٨، الحديث رقم (٤٠).

تقديم المفعول به<sup>(١)</sup>.

٢ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَالَ: ((... فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكْتَهُ الصَّلَاةَ فَلْيَصِلْ...))<sup>(٢)</sup>.

الشاهد: (أمتي أدركته الصلاة)، أدرك فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، والهاء ضمير في محل نصب مفعول به مقدم، والصلاة فاعل مؤخر مرفوع<sup>(٣)</sup>.

وتقديم المفعول به في الحديث واجب حيث إن الفاعل اسم ظاهر، والمفعول به ضمير متصل.

قال ابن مالك: "ومما يجب فيه الخروج عن الأصل أن يكون المرفوع ظاهرًا، والمنصوب ضميرًا، غير محصور نحو أكرمك زيد"<sup>(٤)</sup>.

٣ - عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ - وَاسْمُهُ سَعْدُ بْنُ إِيَاسٍ - قَالَ: ((حَدَّثَنِي صَاحِبُ هَذِهِ الدَّارِ - وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى دَارِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ؟ قَالَ: الصَّلَاةُ عَلَى وَقْتِهَا...))<sup>(٥)</sup>.

الشاهد: (حدَّثني صاحب)، حدث فعل ماضٍ، والنون للوقاية، والياء في محل نصب مفعول به مقدم، وصاحب فاعل مرفوع مؤخر، وقدم المفعول به على الفاعل، والتقديم هنا واجب؛ لأنه "إن كان المرفوع ظاهرًا، والمنصوب ضميرًا، لم يسبق الفعل وجب تأخير الفاعل"<sup>(٦)</sup>.

٤ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ((بَيْنَمَا النَّاسُ بَقْبَاءَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ إِذْ جَاءَهُمْ آتٌ، فَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَدْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ قُرْآنًا، وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَاسْتَقْبَلُوهَا. وَكَانَتْ وُجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ، فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ))<sup>(٧)</sup>.

(١) توضيح المقاصد والمسالك، (٢ / ٥٩٥).

(٢) عمدة الأحكام: ٤٩، الحديث رقم (٤٢).

(٣) ذخيرة العقبى في شرح المجتبى، (٥ / ٦٠٣).

(٤) شرح تسهيل الفوائد، (٢ / ١٣٥).

(٥) عمدة الأحكام: ٥٣، الحديث رقم (٥٠).

(٦) ارتشاف الضرب من لسان العرب، (٣ / ١٣٤٩).

(٧) عمدة الأحكام: ٦٥، الحديث رقم (٧٣).



الشاهد: (إذ جاءهم آتٍ)، جاء فعل ماضٍ، والضمير (هم) في محل نصب مفعول به قدم، وآتٍ، فاعل مؤخر<sup>(١)</sup>، والمفعول به واجب التقديم، حيث إن الفاعل اسم ظاهر، والمفعول به ضمير منفصل.

٥- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: ((إِذَا اسْتَأْذَنْتَ أَحَدَكُمْ امْرَأَتَهُ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلَا يَمْنَعُهَا...))<sup>(٢)</sup>.

الشاهد: (إذا استأذنت أحدكم امرأته)، استأذن فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، وأحدكم، مفعول به مقدم، وامرأته، فاعل مرفوع مؤخر، والهاء ضمير في محل جر مضاف إليه يعود على (أحد)، وفي الحديث تقدم المفعول به على الفعل والتقديم هنا واجب، ولو قدم الفاعل هنا فقيل: (استأذن امرأته أحدكم)، لزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وذلك لا يجوز<sup>(٣)</sup>.

٦- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ عَنِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((عَلَّمَنِي دُعَاءً أَدْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي. قَالَ: قُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا. وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ. فَأَغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ. وَارْحَمْنِي، إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ))<sup>(٤)</sup>.

الشاهد: (يغفر الذنوب إلا أنت)، لا نافية، ويغفر، فعل مضارع مرفوع، والذنوب، مفعول به مقدم، وإلا أداة استثناء، وأنت ضمير في محل رفع فاعل مؤخر، وتقديم المفعول به هنا واجب، حيث إن المفعول به محصور فيه الفعل بالنفي وإلا.

قال أبو حيان: "فإن كان الفاعل محصوراً، والمفعول ظاهراً، وانحصر بحرف النفي، وإلا نحو: ما ضرب زيداً إلا عمرو، وما ضرب زيداً إلا أنا، فذهب البصريون، والفراء، وابن الأثيري إلى أنه يجب تقديم المفعول"<sup>(٥)</sup>.

(١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، (٤ / ١٤٧).

(٢) عمدة الأحكام: ٦٠، الحديث رقم (٦٥).

(٣) شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط ١١، ١٣٨٣هـ، ١٨٥.

(٤) عمدة الأحكام: ٩٣، الحديث رقم (١٢٩).

(٥) ارتشاف الضرب من لسان العرب، (٣ / ١٣٤٩).

**ثانياً: عارض التقديم والتأخير بين متعلقات الفعل عليه وعلى معمولاته:**

متعلقات الفعل هي شبه الجملة من الجار والمجرور أو الظرف، "ويريد النحاة بشبه الجملة أمرين: أحدهما الظرف بنوعيه الزماني والمكاني، والآخر: حرف الجر الأصلي مع مجروره"<sup>(١)</sup>، وقد سميت بشبه الجملة؛ لأنها مترددة بين المفردات والجمل، ونظرًا لتعلقها بالفعل أكثر من تعلقها بالاسم كانت أقرب إلى الجمل؛ لذا سميت شبه جملة"<sup>(٢)</sup>، ولأن كلاً منهما أي الجار والمجرور والظرف يدل على جملة ومعناها"<sup>(٣)</sup>.

و(شبه الجملة) لا تحقق الفائدة والمعنى بمفردها إنما بانضمامها إلى ما يكمل معناها، فعندما نقول: (في المسجد) لم يتم المعنى المراد منه لذا تحتاج إلى متعلق في الكلام ليكمل المعنى.

**الجار والمجرور:**

حروف الجر هي تسمية أطلقها البصريون؛ لأنها تجر معنى الفعل إلى الاسم، أي توصله إليه<sup>(٤)</sup>، ويسمى الكوفيون (حروف الإضافة) أحياناً؛ لأنها تضيف الفعل إلى الاسم أي تربط بينهما، ويسمونها (حروف الصفات) أحياناً أخرى؛ لأنها تحدث في الاسم صفة من ظرفية وغيرها، ويسمونها (حروف الجر)؛ لأنها تجر معنى الفعل إلى الاسم<sup>(٥)</sup>، وقد عملت هذه الحروف الجر في الأسماء على ما هو الأصل<sup>(٦)</sup>.

وحروف الجر عشرون حرفاً وقد جمعها ابن مالك في قوله<sup>(٧)</sup>:

هاك حروف الجر وهي من إلى      حتى خلا حاشا عدا في عن على  
مذ منذ رب اللام كي واو وتا      والكاف والباء ولعل ومتى

(١) النحو الوافي، (١/٤٧٥).

(٢) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، دار القلم العربي، حلب سوريا، ط١،

١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م، ص ٢٧٢

(٣) النحو الوافي، (١/٤٧٦).

(٤) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (٣/٣)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، (٢/٤١٣).

(٥) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (٣/٣)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،

(٢/٤١٤). معاني النحو، (٣/٥).

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل، (٣/٣).

(٧) المصدر نفسه، (٣/٣).

وقد ذكر ابن هشام معاني حروف الجر وهي: "التبويض، وبيان الجنس، وابتداء الغاية المكانية والزمانية، والتتصيص على العموم، أو تأكيد التتصيص عليه، ومنها حروف الجر الزائدة، نحو قولك: "ما جاءني من أحد" وتفيد أيضاً البديل والظرفية والتعليل<sup>(١)</sup> وتختلف معاني حروف الجر حسب ما يقتضيه المقام والسياق، فالحرف الواحد قد يفيد معاني متعددة حسب الغرض منه، فمثلاً حرف الباء قد يفيد الاستعانة، والتعدية، والتعويض، والإلصاق، إلى غير ذلك من المعاني<sup>(٢)</sup>.

### الظرف:

وهو ما يسمى المفعول فيه، الظرف: ما ضُمَّنَّ معنى "في" باطراد: من اسم وقت، أو اسم مكان، أو اسم عرضت دلالته على أحدهما، أو جَارٍ مجراه<sup>(٣)</sup>.

والظرف حكمه النصب وناصبه اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه وهو الذي يحدد الزمان والمكان الذي يقع فيه الفعل في الجملة، وهو ليس من العُمَد التي تعتمد عليها الجملة، إنما يُؤْتَى به للزيادة في إيضاح معنى الكلام<sup>(٤)</sup>.

### أقسام الظرف:

يقسم النحويون الظروف بصورة عامة إلى قسمين رئيسيين هما: ظرف الزمان وظرف المكان. **أولاً: ظرف الزمان:** وهو ما دل على زمن وقوع الفعل ويتنوع إلى نوعين حسب الدلالة الزمانية<sup>(٥)</sup>:

**الأول: الظرف المختص:** وهو ما دل على زمان معين مخصوص نحو: يوم الخميس، وهو إما مختصاً بإضافة نحو سرت يوم الجمعة أو بوصف نحو سرت يوماً طويلاً أو بعدد نحو سرت يومين.

**ثانياً: الظرف المبهم:** وهو ما دل على قدر من الزمان دون تعيين أو تحديد، نحو: حين ومدة.

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (٣ / ٢١ - ٢٨).

(٢) المصدر السابق، (٣ / ٣٥ - ٣٧). ينظر: اللمع في العربية، ص ٧٢.

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢ / ٢٠٤). وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (٢ / ١٩١).

(٤) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (٢ / ٢٠٨).

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (٢ / ١٩٤-١٩٥)، النحو الوافي (٢ / ٢٥٢)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (٢ / ٢٠٩).

### ويتنوع ظرف الزمان من حيث التصرف إلى نوعين:

١/ ظرف المتصرف: وهو ما يفارق الظرفية إلى حالة لا تشبهها، كأن يستعمل مبتدأً أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه؛ كاليوم، تقول: "اليوم يوم مبارك"، و"أعجبني اليوم"، و"أحببت يوم قدومك".

٢/ ظرف غير المتصرف: وهو نوعان: الأول وهو ما لا يفارق الظرفية أصلاً؛ كقط، وعوض، فتقول: "ما فعلته قط"، والثاني ما لا يخرج عن الظرفية إلا بدخول الجار عليه نحو: قبل وبعد ولدن، وعند<sup>(١)</sup>.

ثانياً: ظرف المكان: وهو ما دل على مكان وقوع الفعل، ويتنوع ظرف المكان إلى نوعين

حسب الدلالة المكانية:

١/ ظرف المختص: "ما كان لفظه مختصاً ببعض الأماكن دون بعض"<sup>(٢)</sup>.  
وهو الذي له اسم يدل عليه ويحيط بأبعاده"<sup>(٣)</sup>، "ماله صورة وحدود محصورة"<sup>(٤)</sup> مثل: الدار، المسجد، والبلد.

٢/ ظرف غير المختص: "ما لا يدل على مكان بعينه أي ليست له أقطار تحصره ونهايات تحيط به"<sup>(٥)</sup>، ويسمى الظرف المبهم وهو ما لم يكن له نهايةً، ولا حدود تحاصره"<sup>(٦)</sup>. مثل: خلف، دمام، فوق، وراء، وغير ذلك.

### ويتنوع ظرف المكان من حيث التصرف إلى نوعين:

١/ ظرف المتصرف: "هو الذي لا يلزم النصب على الظرفية، وإنما يتركها إلى كل حالات الإعراب الأخرى التي لا يكون فيها ظرفاً؛ كأن يقع مبتدأً، أو خبراً، أو فاعلاً، أو مفعولاً به، أو مجروراً بالحرف. ومثاله: يمينك أوسع من شمالك، العاقل لا ينظر إلى الخلف إلا للعبرة؛ وإنما وجهته الأمام"<sup>(٧)</sup>.

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (٢/٢١٠، ٢١١)

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، (٢/١٥١).

(٣) الجملة الفعلية، ص: ١٩١.

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، (٢/١٨٩).

(٥) الجملة الفعلية، ص: ١٩٣.

(٦) ينظر: شرح المفصل للزمخشري، (١/٤٢٦).

(٧) النحو الوافي (٢/٢٥٩).

٢/ الظرف غير المتصرف: "الذي لزم الظرفية أو شبهها عند ولدن، والمراد بشبه الظرفية أنه لا يخرج عن الظرفية إلا باستعماله مجروراً بـ"من" نحو خرجت من عند زيد، ولا تجر عند إلا بـ"من"، فلا يقال خرجت إلى عنده، وقول العامة خرجت إلى عنده خطأ"<sup>(١)</sup>.

وقد ورد تقديم شبه الجملة في أحاديث عمدة الأحكام بصور متعددة، وقد جاءت على النحو الآتي:

#### تقديم شبه الجملة المتعلق بالفعل على الفعل:

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: ((... فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكْتَهُ الصَّلَاةَ فَلْيَصِلْ...))<sup>(٢)</sup>.

الشاهد: (من أمتي أدركته) من أمتي: جار ومجرور، شبه جملة، وأدركته: فعل ومفعول به، وهو الضمير، والتاء للتأنيث، وهنا تقدمت شبه الجملة على الفعل، حيث إن شبه الجملة تتمتع بحرية الحركة<sup>(٣)</sup>.

#### تقديم شبه الجملة المتعلق بالفعل على الفاعل:

١- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قَالَ: ((شَهِدَ عِنْدِي رَجَالٌ مَرَضِيُونَ - وَأَرْضَاهُمْ عِنْدِي عُمَرُ - أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- نَهَى عَنْ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، وَيَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ))<sup>(٤)</sup>.

شهد: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وعندني ظرف، وعند مضاف، وباء المتكلم مضاف إليه، ورجال: جمع تكسير، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وتقدم شبه الجملة (عندي) على الفاعل (رجال).

٢- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: ((إِذَا اسْتَأْذَنْتَ أَحَدَكُمْ امْرَأَتَهُ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلَا يَمْنَعُهَا. قَالَ: فَقَالَ بِلَالُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: وَاللَّهِ

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، (١٩٩/٢).

(٢) عمدة الأحكام: ٤٩ ، الحديث رقم (٤٢).

(٣) عوارض التركيب، أمل منسي الخديدي ، رسالة ماجستير، قسم الدراسات العليا العربية، جامعة أم القرى، ١٤٢٩هـ، ١٥٨.

(٤) عمدة الأحكام: ٥٧ ، الحديث رقم (٥٩).

لَنَمْنَعَهُنَّ. قَالَ: فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ ، فَسَبَّهُ سَبًّا سَيِّئًا ، مَا سَمِعْتُهُ سَبَّهُ مِثْلَهُ قَطُّ ، وَقَالَ: أُخْبِرُكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَتَقُولُ: وَاللَّهِ لَنَمْنَعَهُنَّ؟<sup>(١)</sup>.

أقبل: فعل ماضٍ، وعليه: جار ومجرور، وعبد الله: اسم مركب مرفوع، وعلامة رفعه الضمة؛ لأنه فاعل، وتقدم شبه الجملة (عليه) على الفاعل، حيث إن شبه الجملة حر الحركة، فتقديم المتعلقات على عواملها، أو تقديم بعضها على بعض، كالمفعولية على الفعل، وكالظرف والجار والمجرور، له العديد من الأسرار<sup>(٢)</sup>.

٣- عن عائشة رضي الله عنها قالت: ((صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاكٍ، صَلَّى جَالِسًا، وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا.....))<sup>(٣)</sup>.

صلى: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر، منع من ظهوره التعذر، وراء: ظرف، وقوم: فاعل، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وتقدم شبه الجملة، الظرف على الفاعل، وهذا جائز<sup>(٤)</sup>.

٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: ((... فَإِنَّهُ يَصَلِّي وَرَاءَكَ الْكَبِيرُ، وَالضَّعِيفُ، وَذُو الْحَاجَةِ))<sup>(٥)</sup>.

يصلي: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة؛ لتجرده من الناصب والجازم، وراء: ظرف مكان، والكاف: ضمير المخاطب، في محل جر مضاف إليه، والكبير: فاعل، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وما بعده معطوف عليه، وفي هذه الجملة تقدم الظرف على الفاعل، وهو أمر جائز، والأصل: فإنه يصلي الكبير، والضَّعِيفُ، وَذُو الْحَاجَةِ وَرَاءَكَ.

٥- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: ((صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِحْدَى صَلَاتِي الْعَشِيِّ))<sup>(٦)</sup>.

الشاهد: (صلى بنا رسول الله).

(١) عمدة الأحكام: ٦٠، الحديث رقم (٦٥).

(٢) خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني، ط١، مكتبة وهبة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، (٢ / ٨١).

(٣) عمدة الأحكام: ٦٩، الحديث رقم (٨١).

(٤) خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، (٢ / ٨١).

(٥) عمدة الأحكام: ٧٠، الحديث رقم (٨٤).

(٦) عمدة الأحكام: ٨٣، الحديث رقم (١١٠).

صلى: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وينا جار ومجرور، متعلق بـ "صلى"، ورسول: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وتقدم الجار والمجرور على الفاعل، وفصل بين الفعل والفاعل، وهذا أمر جائز في اللغة، حيث إن شبه الجملة في اللغة العربية حر الحركة<sup>(١)</sup>.

٦- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: ((مِنْ كُلِّ اللَّيْلِ أُوتِرَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ ، وَأَوْسَطِهِ ، وَآخِرِهِ . وَأَنْتَهَى وَتُرَهُ إِلَى السَّحْرِ))<sup>(٢)</sup>.

من كل: جار ومجرور، والليل: مضاف إليه، وقد: حرف تحقيق، وأوتر: فعل ماضٍ مبني على الفتح، ورسول الله، فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وتقدم شبه الجملة (من كل الليل) على الفعل والفاعل، والأصل: قد أوتر رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من كل الليل.

٧- عَنْ وَرَادٍ مَوْلَى الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: ((أَمَلَى عَلِيَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ مِنْ كِتَابٍ إِلَى مُعَاوِيَةَ: إِنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ: " لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ... ))<sup>(٣)</sup>.

الشاهد: (أملى عليّ المغيرة بن شعبة).

أملى: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر؛ للتعذر، عليّ: جار ومجرور، المغيرة: فاعل، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وقد جاء التعبير خلاف الأصل، حيث تقدمت شبه الجملة على الفاعل، والأصل: أملى المغيرة بن شعبة عليّ.

٨- عَنْ أُمِّ عَطِيَّةِ الْأَنْصَارِيَّةِ: قَالَتْ: ((دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، حِينَ تُوْفِيَتْ ابْنَتُهُ زَيْنَبُ))<sup>(٤)</sup>.

الشاهد: (دخل علينا رسول الله).

دخل: فعل ماضٍ مبني على الفتح، علينا: جار ومجرور، ورسول: فاعل مرفوع، ولقد تقدم الجار والمجرور على الفاعل، حيث إن الطرف، والجار والمجرور حر الحركة، لا يترتب بترتيب معين.

(١) عوارض التركيب، ١٥٨.

(٢) عمدة الأحكام: ٩٤، الحديث رقم (١٣٢).

(٣) عمدة الأحكام: ٩٦، الحديث رقم (١٣٥).

(٤) عمدة الأحكام: ١١٩، الحديث رقم (١٦٦).

٩- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: ((مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ))<sup>(١)</sup>.

الشاهد: (صامَ عنه وليُّه).

صام: فعل ماضٍ مبني على الفتح، عنه: جار ومجرور، وليّ: فاعل مرفوع، وفي الحديث تقديم لشبه الجملة على الفاعل، الذي حقه أن يتبع الفعل؛ وهذا لأن الجار والمجرور والظرف يتميزان بحرية الحركة<sup>(٢)</sup>.

١٠- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: ((لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَصْحَابُهُ مَكَّةَ. فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: إِنَّهُ يَقْدَمُ عَلَيْكُمْ قَوْمٌ وَهَنَتْهُمْ حُمَى يَثْرِبَ ...))<sup>(٣)</sup>.  
الشاهد: (يقدمُ عليكم وفدٌ).

يقدم: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم<sup>(٤)</sup>، وعليكم: جار ومجرور، وفد: فاعل يقدم<sup>(٥)</sup>، وقد تقدم شبه الجملة، الجار والمجرور على الفاعل، والأصل: يقدم وفد عليكم.

١١- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: ((مَا مَرَّتْ عَلَيَّ لَيْلَةٌ مِنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا وَعِنْدِي وَصِيَّتِي))<sup>(٦)</sup>.

مرت: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، عليّ: جار ومجرور، ليلة: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وقد تقدم الجار والمجرور على الفاعل، وهذا أمر جائز؛ لما يتميز به الجار والمجرور من حرية الحركة في الجملة<sup>(٧)</sup>.

١٢- عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: ((قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْتَزَلُ غَدًا فِي دَارِكَ بِمَكَّةَ؟ قَالَ: وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلَ مِنْ رِبَاعٍ؟ ...))<sup>(٨)</sup>.

(١) عمدة الأحكام: ١٣٧، الحديث رقم (١٩٧).

(٢) الخديدي، عوارض التركيب، ١٥٨.

(٣) عمدة الأحكام، ١٥٩، الحديث رقم (٢٣٢).

(٤) مصابيح الجامع، (١٢٩ / ٤).

(٥) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، (١٦٥ / ٣).

(٦) عمدة الأحكام: ١٩٧، الحديث رقم (٣٠٠).

(٧) عوارض التركيب، ١٥٨.

(٨) عمدة الأحكام: ٢٠١، الحديث رقم (٣٠٤).



ترك: فعل ماضٍ مبني على الفتح، لنا: جار ومجرور، عقيل: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وتقدم شبه الجملة على الفاعل، والأصل: هل ترك عقيل لنا.

١٣- قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: ((قال لنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم (...))<sup>(١)</sup>.

قال: فعل ماضٍ مبني على الفتح، ولنا: جار ومجرور، ورسول: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفي الحديث تقديم للجار والمجرور على الفاعل.

١٤- عَنْ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ سَعْدِ بْنِ خَوْلَةَ - وَهُوَ مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ ، وَكَانَ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا - فَتَوَفَّيَ عَنْهَا فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ ، وَهِيَ حَامِلٌ . فَلَمَّ تَنَشَّبَ أَنْ وَضَعَتْ حَمْلَهَا بَعْدَ وَفَاتِهِ ، فَلَمَّا تَعَلَّتْ مِنْ نَفَاسِهَا : تَجَمَّلَتْ لِلْخُطَابِ ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا أَبُو السَّنَابِلِ بْنُ بَعَكٍ - رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ - فَقَالَ لَهَا : مَا لِي أَرَاكَ مُتَجَمِّلَةً ؟ لَعَلَّكَ تُرَجِّينَ لِلنِّكَاحِ ، وَاللَّهِ مَا أَنْتِ بِنَاكِحٍ حَتَّى يَمُرَّ عَلَيْكَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ . قَالَتْ سُبَيْعَةُ : فَلَمَّا قَالَ لِي ذَلِكَ : جَمَعْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي حِينَ أُمْسَيْتُ ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ ؟ فَأَفْتَانِي بِأَنِّي قَدْ حَلَلْتُ حِينَ وَضَعْتُ حَمْلِي ، وَأَمَرَنِي بِالتَّرْوِيجِ إِنْ بَدَأَ لِي))<sup>(٢)</sup>.

الشاهد: (فدخل عليها أبو السنابل)

دخل: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وعليها: جار ومجرور، وأبو السنابل، فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنه من الأسماء الستة.

١٥- عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- قَالَتْ: ((جَاءَتْ امْرَأَةً إِلَى رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ ابْنَتِي تُوَفِّي عَنْهَا زَوْجَهَا، وَقَدْ اشْتَكَّتْ عَيْنَهَا أَفْكَحَلْهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: لا - مَرَّتَيْنِ ، أَوْ ثَلَاثًا - ثُمَّ قَالَ: إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ . وَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَرْمِي بِالْبَغْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ))<sup>(٣)</sup>.

١٦- عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- قَالَتْ: ((...كانت المرأة إذا توفي عنها زوجها دخلت حفشًا، ولبست شر ثيابه (...))<sup>(٤)</sup>.

الشاهد: (توفي عنها زوجها).

(١) عمدة الأحكام: ٢٠٥، الحديث رقم (٣٠٧).

(٢) عمدة الأحكام: ٢١٩، الحديث رقم (٣٢٥).

(٣) عمدة الأحكام: ٢٢١، الحديث رقم (٣٢٨).

(٤) عمدة الأحكام: ٢٢١، الحديث رقم (٣٢٨).

توفي: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، عنها: جار ومجرور، وزوجها: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والهاء في محل جر مضاف إليه، ولقد تقدم الجار والمجرور (عنها) على الفاعل، والأصل: توفي زوجها عنها.

١٧- عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهَا- قَالَتْ: ((...وَلَمْ تَمَسَّ طَيْبًا وَلَا شَيْئًا حَتَّى تَمُرَّ بِهَا سَنَةً...))<sup>(١)</sup>.

تمر: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم، وبها: جار ومجرور وسنة: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفي الحديث تقديم الجار والمجرور على الفاعل، وذلك لما يتمتع به الجار والمجرور بحرية الحركة<sup>(٢)</sup>.

١٨- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا- قَالَ: ((كُنَّا نَعَزِلُ وَالْقُرْآنَ يَنْزِلُ، لَوْ كَانِ شَيْئًا يَنْهَى عَنْهُ لَنَهَانَا عَنْهُ الْقُرْآنُ))<sup>(٣)</sup>.

نهانا: فعل ومفعول به، وعنه: جار ومجرور، والقرآن: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفي الحديث تقديم الجار والمجرور على الفاعل، وهذا أمر في اللغة فيه سعة؛ لحرية حركة الجار والمجرور في الجملة.

١٩- عَنْ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهَا- قَالَتْ: ((... فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ: إِنَّ الرَّجُلَ لَيْسَ هُوَ أَرْضَعَنِي، وَلَكِنْ أَرْضَعَنِي امْرَأَتُهُ. فَقَالَ: ائْذَنِي لَهُ، فَإِنَّهُ عَمُّكَ، تَرَبَّيْتُ يَمِينِكَ...))<sup>(٤)</sup>.

دخل: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وعليّ: جار ومجرور، ورسول: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفي الحديث تقديم الجار والمجرور على الفاعل، لحرية حركته في الجملة، والأصل: فدخل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عليّ.

(١) عمدة الأحكام: ٢٢١، الحديث رقم (٣٢٨).

(٢) عوارض التركيب، ١٥٨.

(٣) عمدة الأحكام: ٢٢٦، الحديث رقم (٣٣٥).

(٤) عمدة الأحكام: ٢٢٩، الحديث رقم (٣٣٩).

٢٠- عَنْ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- قَالَتْ: ((... اسْتَأْذَنَ عَلِيٌّ أَفْلَحَ، فَلَمْ آذَنَ لَهُ))<sup>(١)</sup>.

استأذن: فعل ماضٍ، وعليّ: جار ومجرور، وأفْلَحَ: فاعل استأذن<sup>(٢)</sup>، وفي الجملة تقديم للجار والمجرور على الفاعل، والأصل: استأذن أفْلَحَ عليّ، وجاز التقديم؛ لأن الجار والمجرور يتميز بحرية تحركه في الجملة.

٢١- عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: ((دخل عليّ النبي -صلى الله عليه وسلم-

وعندي رجل، فقال: يا عائشة، من هذا؟ قلت: أخي من الرضاعة. فقال: يا عائشة: أنظرن من إخوانك؟ فإتما الرضاعة من المجاعة))<sup>(٣)</sup>.

دخل: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وعليّ: جار ومجرور، والنبي: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفي الحديث تقدم الجار والمجرور على الفاعل، والأصل: دخل النبي -صلى الله عليه وسلم- عليّ.

٢٢- عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: ((خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-

يَعْنِي مِنْ مَكَّةَ - فَتَبِعَهُمْ ابْنَةُ حَمْرَةَ، تُنَادِي: يَا عَمُّ، فَتَتَأَوَّلَهَا عَلِيٌّ فَأَخَذَ بِيَدِهَا، وَقَالَ لِفَاطِمَةَ: دُونَكِ ابْنَةُ عَمِّكَ، فَأَخْتَمْتُهَا. فَأَخْتَصَمَ فِيهَا عَلِيٌّ وَجَعَفَرٌ وَزَيْدٌ فَقَالَ عَلِيٌّ: أَنَا أَحَقُّ بِهَا، وَهِيَ ابْنَةُ عَمِّي وَقَالَ جَعْفَرٌ: ابْنَةُ عَمِّي، وَخَالَتُهَا تَحْتِي...))<sup>(٤)</sup>.

اختصم: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفيها: جار ومجرور، وعليّ: فاعل اختصم، وتقدم الجار والمجرور على الفاعل، والأصل: فاخصم عليّ وزيد وجعفر فيها.

٢٣- "عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: ((قَدِمَ نَاسٌ مِنْ عُكْلٍ -أَوْ غُرَيْنَةَ-

فَاجْتَوُوا الْمَدِينَةَ، فَأَمَرَ لَهُمُ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- بِلِقَاحٍ...))<sup>(٥)</sup>.

أمر: فعل ماضٍ، ولهم: جار ومجرور، والنبي: فاعل مرفوع، وفي الحديث تقديم للجار والمجرور على الفاعل.

(١) عمدة الأحكام: ٢٢٩، الحديث رقم (٣٣٩).

(٢) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، (١٩ / ١٢٥).

(٣) عمدة الأحكام: ٢٣١، الحديث رقم (٣٤٠).

(٤) عمدة الأحكام: ٢٣١، الحديث رقم (٣٤٢).

(٥) عمدة الأحكام: ٢٤١، الحديث رقم (٣٥٣).

٢٤- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- أَنَّهُ قَالَ: (( إِنَّ الْيَهُودَ جَاءُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَذَكَرُوا لَهُ: أَنَّ امْرَأَةً مِنْهُمْ وَرَجُلًا زَنِيًا... فَأَمَرَ بِهِمَا النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَرَجَمَا ... ))<sup>(١)</sup>.

أمر: فعل ماضٍ، وبهما: جار ومجرور، والنبي: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفي الحديث تقديم للجار والمجرور على الفاعل، والأصل: فأمر النبي -صلى الله عليه وسلم- بهما.

٢٥- عَنْ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- قَالَتْ: ((... أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قِبَلِكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكَوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ... ))<sup>(٢)</sup>.

الشاهد:

أ- إذا سرق فيهم الشريف.

ب- وإذا سرق فيهم الضعيف.

فسرق: فعل ماضٍ، وفيهم: جار ومجرور، والشريف، والضعيف، كلاهما فاعل سرق، وفي الحديث تقديم للجار والمجرور على الفاعل.

٢٦- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: ((أَصَابَتْنَا مَجَاعَةٌ لِيَالِي خَيْبَرَ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ خَيْبَرَ: وَقَعْنَا فِي الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ، فَانْتَحَرْنَاهَا فَلَمَّا عَلَتْ بِهَا الْقُدُورُ نَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنْ أَكْفِنُوا الْقُدُورَ ، وَرَبَّمَا قَالَ: وَلَا تَأْكُلُوا مِنْ لُحُومِ الْحُمْرِ شَيْئًا))<sup>(٣)</sup>.

علت: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، وبها: جار ومجرور، والقُدور، جمع قدر، وهو فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ولقد جاء التعبير خلاف الأصل، حيث تقدم الجار والمجرور على الفاعل، والأصل: علّت القُدور بها.

٢٧- عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: ((كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِذِي الْحُلَيْفَةِ مِنْ تِهَامَةَ ، فَأَصَابَ النَّاسَ جُوعٌ فَأَصَابُوا إِبِلًا وَعِغْمًا، وَكَانَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي أُخْرِيَاتِ الْقَوْمِ، فَعَجَلُوا وَدَبَّحُوا وَنَصَبُوا الْقُدُورَ فَأَمَرَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِهَا... ))

(١) عمدة الأحكام: ٢٤٤، الحديث رقم (٣٥٧).

(٢) عمدة الأحكام: ٢٤٧، الحديث رقم (٣٦١).

(٣) عمدة الأحكام: ٢٦١، الحديث رقم (٣٨٦).

وسلم - بِالْفُدُورِ فَأَكْفَيْتَ ، ثُمَّ قَسَمَ فَعَدَلَ عَشْرَةَ مِنْ الْغَنَمِ بِبَعِيرٍ ، فَنَدَ مِنْهَا بِبَعِيرٍ ، فَطَلَبُوهُ ، فَأَعْيَاهُمْ  
...))<sup>(١)</sup>.

ند: فعل ماضٍ، ومنها: جار ومجرور، وبعير: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة،  
ولقد جاء الجار والمجرور مقدمًا.

٢٨- عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -  
(نَهَى عَنْ نُبُوسِ الْحَرِيرِ إِلَّا هَكَذَا، وَرَفَعَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أُصْبُعِيهِ:  
السَّبَابَةَ، وَالْوَسْطَى))<sup>(٢)</sup>.

الشاهد: (ورفع لنا رسول الله).

رفع: فعل ماضٍ، ولنا: جار ومجرور، ورسول: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة،  
ولقد تقدم الجار والمجرور على الفاعل، حيث إنه حر الحركة في الجملة.

تقديم شبه الجملة المتعلق بالفعل على نائب الفاعل:

١- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ:  
(أَعْطَيْتُ خَمْسًا ... وَجَعَلْتُ لِي الْأَرْضَ مَسْجِدًا وَطَهُورًا))<sup>(٣)</sup>.

جعلت: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء للتأنيث، ولي: جار ومجرور، والأرض: نائب  
فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة<sup>(٤)</sup>، وفي الحديث تقديم للجار والمجرور على نائب  
الفاعل، والأصل: وجعلت الأرض لي مسجدًا وطهورًا، والجار والمجرور حر الحركة في الجملة.

٢- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: ((... قَدْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ قَرآنَ  
...))<sup>(٥)</sup>.

(١) عمدة الأحكام: ٢٥٦، الحديث رقم (٣٩٦).

(٢) عمدة الأحكام: ٢٧١، الحديث رقم (٤٠٦).

(٣) عمدة الأحكام: ٤٩، الحديث رقم (٤٢).

(٤) التصوير النبوي للقيم الخلقية والتشريعية في الحديث الشريف، علي علي صبح، ط١،

المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، ٤٣.

(٥) عمدة الأحكام: ٦٥، الحديث رقم (٧٣).

قد: حرف تحقيق، وأنزل: فعل ماضٍ مبني لما حذف فاعله، والليلة: ظرف زمان منصوب<sup>(١)</sup>، والقرآن: نائب فاعل، مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفي الحديث تقديم للجار والمجرور على نائب الفاعل، والأصل: قد أنزل القرآن عليه الليلة، والظرف والجار والمجرور حركة الحركة في الجملة.

٣- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: ((... وَمَنْ قَتَلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ (...))<sup>(٢)</sup>.

قتل: فعل ماضٍ مبني للمجهول، وله: جار ومجرور، وقتيل: نائب فاعل، مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفي الحديث تقديم للجار والمجرور، شبه الجملة على نائب الفاعل، والأصل: ومن قتل قتيل له، فهو بخير النظرين، حيث إن "رتبة نائب الفاعل التقدم والاتصال بالفعل"<sup>(٣)</sup>.

٤- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قَالَ: ((... قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، حَرَمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومَ، فَجَمَلُوهَا، فَبَاعُوهَا))<sup>(٤)</sup>.

الشاهد: (حرمت عليهم الشحوم).

حرمت: فعل ماضٍ مبني للمجهول، عليهم: جار ومجرور، والشحوم: نائب فاعل، مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وفي الحديث تقديم للجار والمجرور على نائب الفاعل، والأصل: حرمت الشحوم عليهم، فرتبة نائب الفاعل الاتصال بالفعل<sup>(٥)</sup>.

قال ابن القيم: "إذا حذف الفاعل، وأقيم المفعول به مقامه استحق ما له من الأحكام كلها، الرفع، ولزوم التأخير عن الفعل، وعدم الاستغناء عنه، وإلحاق الفعل علامة دالة على تأنيثه، واستحقاقه الاتصال بالفعل"<sup>(٦)</sup>.

(١) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، (٧/ ١٨).

(٢) عمدة الأحكام: ٢٣٦، الحديث رقم (٣٤٨).

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، (٢/ ١٠٠).

(٤) عمدة الأحكام: ٢٦٨، الحديث رقم (٤٠٠).

(٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، (٢/ ١٠٠).

(٦) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، ابن القيم، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر

بن أيوب بن قيم الجوزية، تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، ط١، أضواء

السلف - الرياض، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م، (١/ ٥٨).

عارض تقديم شبه الجملة المتعلق بالفعل على المفعول به في عمدة الأحكام:

١ - عَنْ حُمْرَانَ مَوْلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَالَ: ((... ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ...))<sup>(١)</sup>.

يحدث: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفيهما: جار ومجرور، ونفسه: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والهاء: ضمير في محل جر مضاف إليه، وفي الحديث تقديم للجار والمجرور على المفعول به، ورتبة المفعول به بعد الفاعل، والأصل: لا يحدث نفسه فيهما، حيث إن رتبة المفعول به تأتي بعد الفاعل، فالترتيب الطبيعي للجملة الفعلية أن تقول: "قرأ الطالب الدرس يوم الخميس أمام رفاقه إطاعةً لأمر معلمه" ننطق بالفعل فالفاعل فالمفعول به فبقية المفعولات<sup>(٢)</sup>.

٢ - عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: ((... أَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَأَخْرَجْنَا لَهُ مَاءً...))<sup>(٣)</sup>.

أخرجنا: فعل وفاعل، وله: جار ومجرور، وماء: منصوب مفعول به، وفي الحديث تقدم الجار والمجرور على المفعول به، والأصل: فأخرجنا ماء له، حيث إن رتبة المفعول به أن يكون بعد الفاعل؛ وإنما ساغ ذلك حيث إن الجار والمجرور حر الحركة في الجملة<sup>(٤)</sup>.

٣ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَالَ: ((إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ))<sup>(٥)</sup>.

استطاع: فعل ماضٍ مبني على الفتح، منكم: جار ومجرور، وأن يطيل: أن ناصبة للفعل المضارع، ويطيل، فعل مضارع منصوب بأن، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر، في محل نصب مفعول به، وقد تقدم الجار والمجرور على المفعول به،

(١) عمدة الأحكام: ٣٤، الحديث رقم (٨).

(٢) الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني، دار الفكر - بيروت - لبنان، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ٢٦٦.

(٣) عمدة الأحكام: ٣٤، الحديث رقم (٩).

(٤) الموجز في قواعد اللغة العربية، ٢٦٦، عوارض التركيب، ١٥٨.

(٥) عمدة الأحكام: ٣٥، الحديث رقم (١١).

والأصل: فمن استطاعة إطالة غرته منكم فليفعل، حيث إن الأصل في المفعول به أن يلي الفعل والفاعل<sup>(١)</sup>.

٤- عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا- قَالَ: ((بَعَثَنِي النَّبِيُّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي حَاجَةٍ , فَأَجْنَبْتُ , فَلَمْ أَجِدِ الْمَاءَ , فَتَمَرَّغْتُ فِي الصَّعِيدِ , كَمَا تَمَرَّغُ الدَّابَّةُ , ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ , فَقَالَ: إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ بِيَدَيْكَ هَكَذَا - ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً , ثُمَّ مَسَحَ الشَّمَالَ عَلَى الْيَمِينِ , وَظَاهَرَ كَفَيْهِ وَوَجْهَهُ))<sup>(٢)</sup>.

ضرب: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وببيديه: جار ومجرور، والأرض: مفعول به، منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، ولقد عرض تقديم الجار والمجرور على المفعول به، والذي يحقه أن تكون رتبته بعد الفاعل، فالأصل: ثم ضرب الأرض ببيديه ضربة، ولكن لأن الجار حر الحركة في الجملة، جاز تقديمه على المفعول به، حيث لا تأثير له على المعنى، بل إنه يفيد معاني جليلة عند تقديمه على المفعول به.

٥- عَنْ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهَا- قَالَتْ: ((... فَإِذَا ذَهَبَ قَدْرُهَا فَاغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ وَصَلِي))<sup>(٣)</sup>.

اغسلي: فعل أمر، وعنك: جار ومجرور، والدم: اسم منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، مفعول به، وقد تقدم الجار والمجرور على المفعول به، وحق المفعول به أن تكون رتبته بعد الفاعل، فالأصل: فاغسلي الدم عنك.

٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((... فَأَحْرَقْ عَلَيْهِمْ بَيْوتَهُمْ بِالنَّارِ))<sup>(٤)</sup>.

أحرق: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وعليهم: جار ومجرور، وببيوتهم: بيوت: اسم منصوب، مفعول به<sup>(٥)</sup>، وهم: ضمير في محل جر مضاف إليه، وفي الحديث آخر ما

(١) الموجز في قواعد اللغة العربية، ٢٦٦.

(٢) عمدة الأحكام: ٤٨، الحديث رقم (٤١).

(٣) عمدة الأحكام: ٤٩، الحديث رقم (٤٣).

(٤) عمدة الأحكام: ٦٠، الحديث رقم (٦٤).

(٥) نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، ط ١، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م، (٣/ ٣٠٢).



حقه التقديم، حيث تقدم الجار والمجرور على المفعول به، وحق المفعول به أن يلي الفاعل، والأصل: فأحرق بيوتهم عليهم.

٧- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قَالَ: ((صَلَيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ (...))<sup>(١)</sup>.

صليت: فعل وفاعل، ومع رسول الله: شبه جملة، وركعتين: مفعول به منصوب بالياء؛ لأنه مثنى<sup>(٢)</sup>، وفي الحديث تقدم شبه الجملة (مع رسول الله) على المفعول به، والأصل: صليت ركعتين مع رسول الله صلى الله عليه وسلم.

٨- عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: ((كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَسُوءِي صُفُوفَنَا، حَتَّى كَأَنَّمَا يُسُوءِي بِهَا القِدَاحَ (...))<sup>(٣)</sup>.  
الشاهد: (يسوي بها القداح).

يسوي: فعل مضارع، وبها: جار ومجرور، القداح: اسم منصوب، مفعول به، وفي الحديث تقدم الجار والمجرور على المفعول به، والأصل: يسوي القداح بها، وذلك حيث إن رتبة المفعول به بعد الفعل والفاعل<sup>(٤)</sup>.

٩- عَنْ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- قَالَتْ: ((كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَسْتَفْتِحُ الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ ، وَالْقِرَاءَةَ بِ «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» وَكَانَ إِذَا رَكَعَ لَمْ يُشْخِصْ رَأْسَهُ وَلَمْ يُصَوِّبْهُ وَلَكِنْ بَيْنَ ذَلِكَ ، وَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَائِمًا ، وَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ لَمْ يَسْجُدْ، حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدًا ، وَكَانَ يَقُولُ فِي كُلِّ رَكَعَتَيْنِ التَّحِيَّةَ (...))<sup>(٥)</sup>.

الشاهد: (يقول في كل ركعتين التحية).

يقول: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم، وفي كل: جار ومجرور، وكل: مضاف، وركعتين: مضاف إليه، والتحية: اسم مفرد منصوب، مفعول به، وحق المفعول به أن

(١) عمدة الأحكام: ٦٠، الحديث رقم (٦٦).

(٢) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، (٧/ ١٢١)، فتح المنعم شرح صحيح مسلم، (٣/ ٤٤٦).

(٣) عمدة الأحكام: ٦٦، الحديث رقم (٧٦).

(٤) الموجز في قواعد اللغة العربية، ٢٦٦.

(٥) عمدة الأحكام: ٧٢، الحديث رقم (٨٧).

تكون رتبته بعد الفعل والفاعل، وجاءت الجملة على خلاف الأصل، فتقدم الجار والمجرور، وتأخر المفعول به، والأصل: يقول التحية في كل ركعتين.

١٠- عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: ((... صَلَّى بِنَا صَلَاةَ مُحَمَّدٍ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ))<sup>(١)</sup>.

صلى: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر، وينا: جار ومجرور، وصلاة محمد: صلاة مضاف، ومحمد مضاف إليه، وصلاة منصوب على أنه مفعول به، وقدم الجار والمجرور على المفعول به، والأصل: صلى صلاة محمد - صلى الله عليه وسلم - بنا، فتأخر المفعول به، والذي الأصل فيه أن يكون بعد الفعل والفاعل، وتقدم شبه الجملة، حيث إنه حر الحركة في الجملة<sup>(٢)</sup>.

١١- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ((أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صَلَّى بِهِمُ الظُّهْرَ، فَقَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ، وَلَمْ يَجْلِسْ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، حَتَّى إِذَا قَضَى الصَّلَاةَ، وَانْتَهَرَ النَّاسُ تَسْلِيمَهُ: كَبَّرَ وَهُوَ جَالِسٌ. فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ ثُمَّ سَلَّمَ))<sup>(٣)</sup>.

الشاهد: (صلى بهم الظهر).

صلى: فعل ماضٍ، وبهم: جار ومجرور، والظهر: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وحق المفعول به أن يلي الفعل والفاعل<sup>(٤)</sup>، فالأصل: صلى الظهر بهم، ولكن تقدم الجار والمجرور، وتأخر المفعول به، حيث إنه حر الحركة في الجملة<sup>(٥)</sup>.

١٢- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ((أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كَانَ يُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عِشَاءَ الْآخِرَةِ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى قَوْمِهِ، فَيُصَلِّي بِهِمْ تِلْكَ الصَّلَاةَ))<sup>(٦)</sup>.

الشاهد: (كان يُصَلِّي مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عشاء الآخرة، فيُصَلِّي بهم تلك الصلاة).

(١) عمدة الأحكام: ٧٤، الحديث رقم (٩١).

(٢) عوارض التركيب، ١٥٨.

(٣) عمدة الأحكام: ٨٣، الحديث رقم (١١١).

(٤) الموجز في قواعد اللغة العربية، ٢٦٦.

(٥) عوارض التركيب، ١٥٨.

(٦) عمدة الأحكام: ٨٩، الحديث رقم (١٢٠).

يصلي: فعل مضارع، مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، مع رسول الله: شبه جملة، عشاء: مفعول به، وتلك: مفعول به ليصلي، وتأخرت رتبة المفعول به، وتقدم شبه الجملة، والأصل: كان يصلّي عشاء الآخرة مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فيصلّي تلك الصلاة بهم، فأخر ما حقه التأخير، وذلك لأن شبه الجملة من ظرف وجار ومجرور حر الحركة في الجملة.

١٣- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَنَّهُ قَالَ: (مَنْ أَكَلَ ثُومًا أَوْ بَصَلًا. فَلْيَعْتَزَلْنَا أَوْ لِيَعْتَزَلْ مَسْجِدَنَا، وَلْيَقْعُدْ فِي بَيْتِهِ. وَأَتَى بِقَدْرِ فِيهِ خَضِرَاتٍ مِنْ بُقُولٍ. فَوَجَدَ لَهَا رِيحًا، فَسَأَلَ؟ فَأُخْبِرَ بِمَا فِيهَا مِنَ الْبُقُولِ. فَقَالَ: قَرَّبُوهَا إِلَيَّ بَعْضِ أَصْحَابِي. فَلَمَّا رَأَاهُ كَرِهَ أَكْلَهَا. قَالَ: كُلْ. فَإِنِّي أَنَا جِي مِنْ لَا تَنَاجِي))<sup>(١)</sup>.

وجد: فعل ماض مبني على الفتح، ولها: جار ومجرور، وريحًا: مفعول به، منصوب، وفي الحديث تقديم للجار والمجرور على المفعول به، لحرية حركة الجار والمجرور، والأصل: فوجد ريحًا لها.

١٤- عَنْ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- قَالَتْ: ((يَكْثُرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ. اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي))<sup>(٢)</sup>.

يقول: فعل مضارع منصوب بأن، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفي ركوعه: جار ومجرور، وسجوده: معطوف على ركوعه، مجرور، وسبحانك: "مفعول مطلق للنوع، أي أسبحك تسبيحًا"<sup>(٣)</sup>، وجملة (سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ) في محل نصب مفعول به، مقول القول، وفي الحديث تقديم للجار والمجرور على المفعول به، والأصل: يكثر أن يقول سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ.

١٥- عَنْ وَرَادِ مَوْلَى الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: ((أَمَلَى عَلَيَّ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ مِنْ كِتَابٍ إِلَى مُعَاوِيَةَ: إِنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ))<sup>(٤)</sup>.  
الشاهد: (يقول في دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ).

(١) عمدة الأحكام: ٩٠، الحديث رقم (١٢٣).

(٢) عمدة الأحكام: ٩٣، الحديث رقم (١٣٠).

(٣) شرح سنن ابن ماجه، السيوطي، قديمي كتب خانة - كراتشي، ٥٨.

(٤) عمدة الأحكام: ٩٦، الحديث رقم (١٣٥).

يقول: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم، وفي دبر: جار ومجرور، وكل: مضاف إليه، وصلاة: مضاف إليه أيضاً، وجملة (لا إله إلا الله) في محل نصب مفعول به، وفي الحديث تقديم وتأخير لما حق التقدم، حيث أحر المفعول به، وتقدم الجار والمجرور، والأصل: يقول لا إله إلا الله وحده في دبر كل صلاة، حيث إن المفعول به حر الحركة في الجملة، وإن كانت رتبة المفعول به أن يكون بعد الفعل والفاعل<sup>(١)</sup>.

١٦- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: (( إِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَقُلْ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ - وَذَكَرَهُ - وَفِيهِ: فَإِنَّكُمْ إِذَا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ فَقَدْ سَلَّمْتُمْ عَلَى كُلِّ عَبْدٍ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ - وَفِيهِ -فَلْيَتَخَيَّرْ مِنَ الْمَسْأَلَةِ مَا شَاءَ))<sup>(٢)</sup>.

يتخير: فعل مضارع مرفوع، علامة رفعه الضمة الظاهرة، من المسألة: جار ومجرور، وما: اسم موصول بمعنى الذي، شاء: صلة الموصول، وجملة (ما شاء) جملة في محل نصب مفعول به، وفي الحديث تأخر المفعول به، وتقدم الجار والمجرور، وهذا خلاف الأصل، فالأصل: فليتخير ما شاء من المسألة، فرتبة المفعول به حقها تكون بعد الفاعل<sup>(٣)</sup>.

١٧- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: ((مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ))<sup>(٤)</sup>.

جاء: فعل ماضٍ مبني على الفتح، ومنكم: جار ومجرور، والجمعة: مفعول به، وفي الحديث تقديم للجار والمجرور على المفعول به، والأصل أن يلي المفعول به الفعل والفاعل، فالأصل أن يقول: من جاء الجمعة منكم، فليغتسل.

١٨- عَنْ سَلَمَةَ بِنِ الْأَكْوَعِ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: ((كُنَّا نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الْجُمُعَةَ ...))<sup>(٥)</sup>.

نصلي: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها الثقل، ومع النبي: جار ومجرور، والجمعة: مفعول به، وفي الحديث تقديم وتأخير، تقدم شبه الجملة، على المفعول به، الجمعة، والأصل: كنا نُصَلِّي الجمعة مع النبي صلى الله عليه وسلم.

(١) عوارض التركيب، ١٥٨.

(٢) عمدة الأحكام: ٩١، الحديث رقم (١٢٦).

(٣) الموجز في قواعد اللغة العربية، ٢٦٦.

(٤) عمدة الأحكام: ١٠١، الحديث رقم (١٤٠).

(٥) عمدة الأحكام: ١٠٤، الحديث رقم (١٤٦).

١٩- عَنْ جَابِرٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: ((شَهِدْتُ مَعَ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَوْمَ الْعِيدِ. فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ، بِلَا أَدَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ...))<sup>(١)</sup>.

شهدت: فعل وفاعل، ومع النبي: جار ومجرور، ويوم: مفعول به، وفي الحديث تقدم الجار والمجرور على المفعول به، والأصل أن يتبع المفعول به الفاعل<sup>(٢)</sup>، شهدت يوم العيد مع النبي صلى الله عليه وسلم.

٢٠- عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِمَا عِبَادَهُ))<sup>(٣)</sup>.  
الشاهد: (يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِمَا عِبَادَهُ).

يخوف: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم، الله: فاعل، وبهما: جار ومجرور، وعباده: مفعول به منصوب، والهاء في محل جر مضاف إليه، وتقدم الجار والمجرور على المفعول به، وحق المفعول به أن يلي الفاعل، فالأصل أن يقال: يخوف الله عباده بها؛ ولأن الجار والمجرور حر الحركة في الجملة جاز تقديمه على المفعول به.

٢١- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَالَ: ((... أَكَلْنَا زَمَنَ خَيْبَرَ الْخَيْلَ وَحَمْرَ الْوَحْشِ))<sup>(٤)</sup>.

أكلنا: فعل وفاعل، وزمن خبير: مضاف، ومضاف إليه، الخيل: مفعول به منصوب، وفي الحديث تقديم لشبه الجملة على المفعول به، حيث إن المفعول به رتبته أن يأتي بعد الفاعل، وهنا تقدم عليه الجار والمجرور، والأصل: أكلنا الخيل والحمر الأهلية زمن خبير، وهذا أمر جائز؛ لحرية حركة شبه الجملة في الجملة.

٢٢- عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: ((... فَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهَا شَيْئًا، فَافْرَعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ، وَدُعَائِهِ، وَاسْتِغْفَارِهِ))<sup>(٥)</sup>.  
الشاهد: (رَأَيْتُمْ مِنْهَا شَيْئًا).

(١) عمدة الأحكام: ١٠٨، الحديث رقم (١٥١).

(٢) الموجز في قواعد اللغة العربية، ٢٦٦.

(٣) عمدة الأحكام: ١١١، الحديث رقم (١٥٤).

(٤) عمدة الأحكام: ٢٦٠، الحديث رقم (٣٨٥).

(٥) عمدة الأحكام: ١١٢، الحديث رقم (١٥٦).

رأيتم: فعل وفاعل، ومنها: جار ومجرور، وشيئاً، مفعول به منصوب، وفي الحديث تقديم للجار والمجرور على المفعول به، والأصل: رأيتم شيئاً منها، والجار والمجرور بما أنه يتمتع بحرية الحركة في الجملة، فيجوز تقديمه على المفعول به.

٢٣- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قَالَ: ((صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صَلَاةَ الْخَوْفِ فِي بَعْضِ أَيَّامِهِ ، فَقَامَتْ طَائِفَةٌ مَعَهُ ، وَطَائِفَةٌ بِإِزَاءِ الْعُدُوِّ ، فَصَلَّى بِالَّذِينَ مَعَهُ رُكْعَةً ، ثُمَّ ذَهَبُوا ، وَجَاءَ الْآخَرُونَ ، فَصَلَّى بِهِمْ رُكْعَةً ، وَقَضَتِ الطَّائِفَتَانِ رُكْعَةً ، رُكْعَةً))<sup>(١)</sup>.

الشاهد: (فصلّى بالذين معه ركعةً).

صلى: فعل ماضٍ، بالذين: جار ومجرور، ومعه: جار ومجرور، وركعة: اسم منصوب، مفعول به، وفي الحديث تقدم الجار والمجرور على المفعول به، والأصل: فصلّى ركعة بالذين معه.

٢٤- عَنْ يَزِيدِ بْنِ رُومَانَ قَالَ: ((... فَصَلَّى بِهِمُ الرُّكْعَةَ الَّتِي بَقِيتُ، ثُمَّ ثَبَتَ جَالِسًا، وَأَتَمُّوا لَأَنْفُسِهِمْ ، ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ))<sup>(٢)</sup>.

الشاهد: (صلى بهم الركعة).

صلى: فعل ماضٍ، وبهم: جار ومجرور، والركعة: اسم منصوب، مفعول به، وفي الحديث مخالفة للأصل، فالأصل أن تكون رتبة المفعول به بعد الفعل والفاعل<sup>(٣)</sup>، وهنا تقدم الجار والمجرور على المفعول به، والأصل أن يقول: صلى الركعة التي بقيت بهم.

٢٥- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قَالَ: ((شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صَلَاةَ الْخَوْفِ ...))<sup>(٤)</sup>.

شهدت: فعل وفاعل، ومع رسول الله: جار ومجرور، و صلاة الخوف: مفعول به، وتقدم الجار والمجرور على المفعول به، والأصل: شهدت صلاة الخوف مع رسول الله-صلى الله عليه وسلم.

(١) عمدة الأحكام: ١١٥، الحديث رقم (١٥٩).

(٢) عمدة الأحكام: ١١٥، الحديث رقم (١٦٠).

(٣) الموجز في قواعد اللغة العربية، ٢٦٦.

(٤) عمدة الأحكام: ١١٦، الحديث رقم (١٦١).

٢٦- عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ الْأَنْصَارِيَّةِ قَالَتْ: ((... واجعلن في الآخرة كافورًا - أو شيئًا من كافور - فإذا فرغتن فاذنني))<sup>(١)</sup>.

الشاهد: (واجعلن في الآخرة كافورًا).

اجعلن: فعل أمر، والنون نون النسوة، وفي الآخرة: جار ومجرور، وكافورًا: مفعول به، وفي الحديث تقدم الجار والمجرور (في الآخرة) على المفعول به، والأصل: واجعلن كافورًا في الآخرة، حيث إن رتبة المفعول به بعد الفعل والفاعل.

٢٧- عَنْ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- قَالَ: (( لَمَّا اشْتَكَى النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ذَكَرَ بَعْضُ نِسَائِهِ كَنِيْسَةً رَأَيْتَهَا بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ ، يُقَالُ لَهَا: مَارِيَةُ - وَكَانَتْ أُمُّ سَلَمَةَ وَأُمُّ حَبِيبَةَ أَتَتْ أَرْضَ الْحَبَشَةِ - فَذَكَرَتْهَا مِنْ حُسْنِهَا وَتَصَاوِيرِ فِيهَا ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَقَالَ: أَوْلَيْكَ إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ بَنَوْا عَلَيَّ قَبْرَهُ مَسْجِدًا ، ثُمَّ صَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّورَ أَوْلَيْكَ شِرَارُ الْخُلُقِ عِنْدَ اللَّهِ ))<sup>(٢)</sup>.

الشاهد: (بَنَوْا عَلَيَّ قَبْرَهُ مَسْجِدًا، ثُمَّ صَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّورَةَ).

بنوا، وصوروا: فعل وفاعل، وعلى قبره، جار ومجرور، وكذلك فيه، ومسجدًا، والصورة: مفعول به، ورتبة المفعول به كونه بعد الفعل والفاعل، وهنا خالف الأصل فجاءت رتبته بعد الجار والمجرور، والأصل: بنوا مسجدًا على قبره، ثم صوروا تلك الصور فيه؛ ونظرًا لحركة حركة الجار والمجرور في الجملة، تقدم على المفعول به.

٢٨- عَنْ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي مَرَضِهِ الَّذِي لَمْ يَقُمْ مِنْهُ: ((لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى؛ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ))<sup>(٣)</sup>.

قال رسول الله: فعل وفاعل، وفي مرضه: جار ومجرور، وجملة: لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، في محل نصب مقول القول، وفي الحديث تقديم للجار والمجرور على المفعول به، والتقدير: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى؛ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ فِي مَرَضِهِ.

٢٩- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((... فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنَّهُمْ

(١) عمدة الأحكام: ١١٩، الحديث رقم (١٦٦).

(٢) عمدة الأحكام: ١٢٢، الحديث رقم (١٧٢).

(٣) عمدة الأحكام: ١٢٣، الحديث رقم (١٧٣).

أطاعوا لك بذلك، فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم، فترد على فقرائهم<sup>(١)</sup>.

فرض: فعل ماضٍ، وعليهم: جار ومجرور، وخمس صلوات، وصدقة: مفعول به، وفي الحديث تقديم للجار والمجرور على المفعول به، والأصل: فرض خمس صلوات عليهم، وفرض صدقة عليهم، فرتبة المفعول به أن يأتي بعد الفعل والفاعل<sup>(٢)</sup>.

٣٠- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((...لَوْلَا الْهَجْرَةُ لَكُنْتُ امْرَأً مِنَ الْأَنْصَارِ، وَلَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَاذِيَاءَ أَوْ شِعْبًا لَسَلَكْتُ وَاذِيَةَ الْأَنْصَارِ وَشِعْبَهَا. الْأَنْصَارُ شِعَابٌ، وَالنَّاسُ دِيَارٌ، إِنَّكُمْ سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي أَثَرَةً، فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْحَوْضِ))<sup>(٣)</sup>.

تلقون: فعل مضارع، وفاعل، وبعدي: شبه جملة، وأثرة: مفعول به، وفي الحديث تقديم وتأخير، تقديم لشبه الجملة، وتأخير للمفعول به، والأصل: ستلقون أثره بعدي.

٣١- قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ((إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَقَتَّ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ: ذَا الْحَلِيفَةِ))<sup>(٤)</sup>.

وقت: فعل ماضٍ، لأهل المدينة: جار ومجرور، ذا الحليفة: مفعول به، والمفعول به رتبته بعد الفعل والفاعل، والأصل: وقت ذا الحليفة لأهل المدينة.

٣٢- عَنْ أَبِي جَمْرَةَ نَصْرٍ بْنِ عِمْرَانَ الضُّبَعِيِّ، قَالَ: ((سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الْمُتَعَةِ؟ فَأَمَرَنِي بِهَا، وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْهَدْيِ؟ فَقَالَ: فِيهِ جَزُورٌ، أَوْ بَقَرَةٌ، أَوْ شَاةٌ، أَوْ شِرْكٌ فِي دَمٍ قَالَ: وَكَانَ نَاسٌ كَرِهُوهَا، فَنِمْتُ. فَرَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ: كَأَنَّ إِنْسَانًا يُنَادِي: حَجٌّ مَبْرُورٌ، وَمُتَعَةٌ مُتَقَبَّلَةٌ...))<sup>(٥)</sup>.

رأيت: فعل وفاعل، وفي المنام: جار ومجرور، وكان: حرف توكيد ونصب، وإنسانًا: اسم كأن منصوب، وجملة: كأن إنسانًا، في محل نصب مفعول به.

(١) عمدة الأحكام: ١٥٢، الحديث رقم (١٧٦).

(٢) الموجز في قواعد اللغة العربية، ٢٦٦.

(٣) عمدة الأحكام: ١٢٨، الحديث رقم (١٨٠).

(٤) عمدة الأحكام: ١٤٩، الحديث رقم (٢١٨).

(٥) عمدة الأحكام: ١٦٠، الحديث رقم (٢٣٦).



٣٣- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (( أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ، وَلَا تَفْسُدُوهَا فَإِنَّهُ مَنْ أَعْمَرَ عُمْرِي فَهِيَ لِلَّذِي أَعْمَرَهَا: حَيًّا ، وَمَيِّتًا ، وَلِعَقِبِهِ ))<sup>(١)</sup>.

أمسكوا: فعل وفاعل، وأموالكم: مفعول به، وفي الحديث تقديم للجار والمجرور على المفعول به، والأصل: أمسكوا أموالكم عليكم، فالجار والمجرور حر الحركة، فجاز تقديمه على المفعول به.

٣٤- عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: (( رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى عَثْمَانَ بْنِ مِظْعُونَ التَّبْتَلِ وَلَوْ أَنْ لُهُ لَأَخْتَصَيْنَا ))<sup>(٢)</sup>.

رد رسول الله: فعل وفاعل، وعلى عثمان: جار ومجرور، والتبتل: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفي الحديث تقديم للجار والمجرور على المفعول به، الذي رتبته تلي الفاعل، والأصل: رد رسول الله التبتل على عثمان.

٣٥- عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ ((...فَجَعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا، وَاعْتَبَطَتْ بِهِ))<sup>(٣)</sup>.

جعل الله: فعل وفاعل، وفيه: جار ومجرور، وخيرًا: مفعول به، وتأخر المفعول به في الرتبة فجاء بعد الجار والمجرور والأصل أن يأتي بعد الفاعل، وجاز تأخره؛ لأن الجار والمجرور حر الحركة في الجملة، والأصل أن يقول: فجعل الله خيرًا فيه.

٣٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: (( لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَكَةَ ... ))<sup>(٤)</sup>.

فتح الله: فعل وفاعل، على رسوله: جار ومجرور، ومكة: مفعول به، وفي الحديث تقديم وتأخير، حيث تأخر المفعول به، وتقدم الجار والمجرور، والأصل: لما فتح الله مكة على رسوله.

٣٧- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: (( مَا فَتَحَ اللَّهُ - تَعَالَى - عَلَى رَسُولِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَكَّةَ قَتَلْتُ هُدَيْلَ رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْثٍ بِقَتِيلٍ كَانَ لَهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - قَدْ حَبَسَ عَنِ مَكَّةِ الْفِيلَ، وَسَلَطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَالْمُؤْمِنِينَ ... ))<sup>(٥)</sup>.

(١) عمدة الأحكام: ١٩٣، الحديث رقم (٢٩٦).

(٢) عمدة الأحكام: ٢٠٦، الحديث رقم (٣٠٩).

(٣) عمدة الأحكام: ٢١٨، الحديث رقم (٣٢٤).

(٤) عمدة الأحكام: ٢٣٦، الحديث رقم (٣٤٨).

(٥) عمدة الأحكام: ٢٣٦، الحديث رقم (٣٤٨).

حبس: فعل ماضٍ، وعن مكة: جار ومجرور، والفيل: مفعول به، وسلط: فعل ماضٍ، وعليها: جار ومجرور، ورسوله: مفعول به، وفي الحديث تأخير للمفعول به، حيث إن رتبته أن يكون بعد الفاعل، وتقدم الجار والمجرور، والأصل: حبس الفيل عن مكة، وسلط رسوله عليها.

٣٨- عَنْ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- ((أَنَّ فَرِيشًا أَهَمَّهُمْ شَأْنُ الْمَخْرُومِيَّةِ الَّتِي سَرَقَتْ، فَقَالُوا: مَنْ يُكَلِّمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-؟ ...))<sup>(١)</sup>.

يكلم: فعل مضارع مرفوع، وفيها: جار ومجرور، ورسول الله: مفعول به، وتأخرت رتبة المفعول به عن الفاعل، حيث تقدم الجار والمجرور عليه، والأصل: من يكلم رسول الله فيها.

٣٩- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ صَبْرٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ))<sup>(٢)</sup>.

الشاهد: (يقتطع بها مال امرئ).

يقتطع: فعل مضارع، وبها: جار ومجرور، مال: مفعول به، وفي الحديث تقديم للجار والمجرور، شبه الجملة على المفعول به، ورتبته أن يأتي بعد الفاعل، فالأصل: يقتطع مال امرئ مسلم بها.

٤٠- عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: ((قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ؟ قَالَ: فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ))<sup>(٣)</sup>.

نذرت: فعل وفاعل، في الجاهلية: جار ومجرور، وأن أعتكف: أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر، في محل نصب مفعول به، وفي الكلام تقديم وتأخير، قدم الجار والمجرور، وتأخر المفعول به، والأصل: نذرت الاعتكاف في الجاهلية.

٤١- عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: ((نَذَرْتُ أُخْتِي أَنْ تَمْشِيَ إِلَيَّ بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ حَافِيَةً، فَأَمَرْتَنِي أَنْ أَسْتَفْتِيَ لَهَا رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَاسْتَفْتَيْتُهُ فَقَالَ: لِيَمْشِ وَلْتَرْكَبْ))<sup>(٤)</sup>.

(١) عمدة الأحكام: ٢٤٧، الحديث رقم (٣٦١).

(٢) عمدة الأحكام: ٢٥١، الحديث رقم (٣٦٨).

(٣) عمدة الأحكام: ٢٥٣، الحديث رقم (٣٧١).

(٤) عمدة الأحكام: ٥٥٤، الحديث رقم (٣٧٣).

الشاهد: (فأمرتني أن أستفتي لها رسول الله صلى الله عليه وسلم).

أستفتي: فعل وفاعل، ولها: جار ومجرور، ورسول الله: مفعول به، وتقدم الجار والمجرور، وتأخر المفعول به، والأصل أن يلي المفعول له الفاعل، ولكنه تأخرت رتبته، والأصل: أستفتي رسول الله لها.

٤٢- عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: ((قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ مِنْ تَوْبَتِي: أَنْ أَنْخَلِعَ مِنْ مَالِي، صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ))<sup>(١)</sup>.

أمسك: فعل وفاعل، وعليك: جار ومجرور، وبعض: مفعول به منصوب، وتأخر المفعول به عن رتبته، وهي كونه بعد الفاعل، وتقدم الجار والمجرور، والأصل: أمسك بعض مالك عليك، حيث إن الجار والمجرور حر الحركة في الجملة<sup>(٢)</sup>.

٤٣- "عَنْ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- قَالَتْ: ((دَخَلْتُ هُنْدُ بِنْتُ عُتْبَةَ - امْرَأَةَ أَبِي سُفْيَانَ - عَلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، لَا يُعْطِينِي مِنَ النَّفَقَةِ مَا يَكْفِينِي وَيَكْفِي بَنِيَّ...))<sup>(٣)</sup>.

يعطيني: فعل وفاعل ومفعول به، ومن النفقة: جار ومجرور، وما: اسم موصول بمعنى الذي، في محل نصب مفعول به، وتقدم الجار والمجرور في الجملة على المفعول به، الذي رتبته أن يلي الفاعل، فالأصل أن يقول: لا يعطيني ما يكفيني ويكفي بني من النفقة.

٤٤- عَنْ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- قَالَتْ: ((دَخَلْتُ هُنْدُ بِنْتُ عُتْبَةَ - امْرَأَةَ أَبِي سُفْيَانَ - عَلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، لَا يُعْطِينِي مِنَ النَّفَقَةِ مَا يَكْفِينِي وَيَكْفِي بَنِيَّ، إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ عِلْمِهِ. فَهَلْ عَلَيَّ فِي ذَلِكَ مِنْ جُنَاحٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: خُذِي مِنْ مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ مَا يَكْفِيكَ، وَيَكْفِي بَنِيكَ))<sup>(٤)</sup>.

(١) عمدة الأحكام: ٢٥٤، الحديث رقم (٣٧٥).

(٢) الموجز في قواعد اللغة العربية، ٢٦٦.

(٣) عمدة الأحكام: ٢٥٥، الحديث رقم (٣٧٧).

(٤) عمدة الأحكام: ٢٥٥، الحديث رقم (٣٧٧).

خذي: فعل أمر، ومن ماله، وبالمعروف: جار ومجرور، وما: اسم موصول بمعنى الذي، في محل نصب مفعول به، وفي الحديث تأخر المفعول به، وتقدم الجار والمجرور، والأصل: خذي ما يكفيك ويكفي بنيك من ماله بالمعروف.

٤٥ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: ((أَنْفَجْنَا أَرْزَبًا بِمَرِّ الظُّهْرَانِ فَسَعَى الْقَوْمُ فَلَعَبُوا، وَأَدْرَكْتُهَا فَأَخَذْتُهَا فَأَتَيْتُ بِهَا أَبَا طَلْحَةَ، فَذَبَحَهَا وَبَعَثَ إِلَيَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِوَرِكَيْهَا وَفَخَذِيهَا. فَقَبِلَهُ))<sup>(١)</sup>.

أتيت: فعل وفاعل، وبها: جار ومجرور، وأبا طلحة: مفعول به، وفي الحديث تقديم للمفعول به على الجار والمجرور، والأصل: فأتيت أبا طلحة بها، حيث إن المفعول به رتبته بعد الفاعل، ولكن جاز تقديم شبه الجملة عليه، حيث إن الجار والمجرور حر الحركة في الجملة.

٤٦ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ عَلَى منبر رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ((أما بعد: أيها الناس))<sup>(٢)</sup>.

قال: فعل ماضٍ، والفاعل ضمير يعود على عمر رضي الله عنه.

على منبر: جار ومجرور، ورسول: مضاف إليه.

وأما بعد: أيها الناس: جملة في محل نصب مفعول به، وفي الحديث تقديم للجار والمجرور على المفعول به، والذي رتبته بعد الفاعل، والأصل: أن عمر - رضي الله عنه - قال: أما بعد أيها الناس على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقدم الجار والمجرور، والذي له حرية الحركة في الجملة، وأخر المفعول به، وهذا جائز في اللغة.

تقديم جواب الشرط:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ))<sup>(٣)</sup>.

لا يقبل: لا نافية، ويقبل: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، الله: لفظ الجلالة، فاعل مرفوع، وصلاة: مفعول به منصوب، وصلاة مضاف، وأحد مضاف إليه، إذا: شرطية، أحدث فعل ماضٍ مبني على الفتح، وهو فعل الشرط، وجواب الشرط لا يقبل الله، وفي

(١) عمدة الأحكام: ٢٦٠، الحديث رقم (٣٨٣).

(٢) عمدة الأحكام: ٢٦٧، الحديث رقم (٣٩٨).

(٣) عمدة الأحكام: ٣١، الحديث رقم (٢).

الجملة تقديم وتأخير، حيث قدم جواب الشرط على الأداة والفعل، والأصل: إذا أحدث أحدكم فلا يَقْبَلُ اللهُ صلته حتى يتوضأ، حيث "يجوز تقديم الجزاء فيما كان الشرط فيه ماضياً أو كانا معا ماضيين"<sup>(١)</sup>.

---

(١) شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ) دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ ، (٤٣٧٤/٩).

# الخاتمة

## الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمه تتم الصالحات، وترتقي البشرية بالسير على شريعته إلى الكمالات، والصلاة والسلام على رسول الله المبعوث رحمة للعالمين، وبعد أن منَّ الله عليَّ بإتمام هذا البحث، أبين أهم النتائج التي توصلت لها:

١. إن الحذف من الكلام عادة ما يؤدي إلى الحذف من المعنى بيد أن اللغة العربية تكاد أن تكون اللغة الوحيدة التي تحذف لغرض الزيادة في المعنى.
٢. إن عارض الحذف من الأبواب الواسعة للتصرف في التعبير والتنوع في أشكاله.
٣. تفاوت عارضي التركيب في نصوص عمدة الأحكام فجزء من العوارض كثير وجزء قليل ومنه ما لا يرد منه إلا مرة واحدة فالعوارض ليست متساوية.
٤. العوارض من الظواهر التي تدل على مرونة اللغة العربية.
٥. إن الدلالة تعتبر مطلباً ضرورياً عند التحليل النحوي.
٦. إن إفادة المعنى هو الركن الأصيل الذي من أجله تبنى الجمل ويقال الكلام..

### التوصيات:

أوصي بإجراء المزيد من الدراسات التطبيقية الحديثة في عوارض التركيب في نصوص أخرى مختلفة وخاصة "الحديث الشريف".

# الفهارس العلمية

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية.
- فهرس الشواهد الشعرية.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس المحتويات.



## فهرس الآيات القرآنية

طرف الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة الفاتحة		
﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾	٥	٨٠، ٦٢
سورة البقرة		
﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾	٤٣	٦٢
﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾	٤٨	٥٤
﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ﴾	٨٥	٤٩
﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ﴾	٨٧	٦٥
﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾	١٢٤	٨١
﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ﴾	١٧٧	٦٩
﴿وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَانْحَوِي عَنْهُمْ﴾	٢٢٠	٢٥
﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾	٢٨٢	٢٥
سورة النساء		
﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ﴾	١٥٩	٥٢
سورة الأنعام		
﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾	١٠٠	٦٢
سورة الأنفال		
﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾	٢٥	٥٣
﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَادِقُونَ﴾	٦٥	٥١
سورة التوبة		
﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾	٦	٤١
﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾	٨٢	٥٢
﴿خَاطُوا عَمَلًا صَالِحًا﴾	١٠٢	٥٤

رقم الآية	رقم الصفحة	طرف الآية
-----------	------------	-----------

سورة هود

٥٢	٤٦	﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾
٢١	٦٩	﴿قَالُوا سَلَمًا﴾
٣٨	١١٨	﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾﴾

سورة يوسف

٤٩	٢٩	﴿يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا﴾
٥٥	٨٢	﴿وَسَلَّ الْقَرْيَةَ﴾

سورة الرعد

٣٤	٣٣	﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾
٣٤	٣٥	﴿أَكُلُّهَا دَائِمٌ وَظُلُّهَا﴾

سورة النحل

٢١	٣٠	﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾
----	----	---

سورة الكهف

٥٢	٧٩	﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾
----	----	------------------------------------

سورة مريم

٣٨	٣١	﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴿٣١﴾﴾
----	----	---

سورة طه

٥٤	٧	﴿فَإِنَّهُ، يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴿٧﴾﴾
٦٢	٦٦	﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى ﴿٦٦﴾﴾
٦٢	٦٧	﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى ﴿٦٧﴾﴾
٦٢	٦٨	﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى ﴿٦٨﴾﴾

سورة النور

٤١	٣٧-٣٦	﴿فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا أَسْمَاءُ سَبِيحٌ لَهُ فِيهَا...﴾
----	-------	---

سورة الفرقان

٣٨	٥٤	﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴿٥٤﴾﴾
----	----	---------------------------------

رقم الآية	رقم الآية	طرف الآية
سورة العنكبوت		
٥٤	٤٥	﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾
سورة سبأ		
٣٩	٥١	﴿فَلَا فَوْتَ﴾
سورة فاطر		
٦٤	٢٨	﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾
سورة غافر		
٦٢	٢٨	﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾
سورة الزخرف		
٤١	٨٧	﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾
سورة الدخان		
٤٩	١٨	﴿أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ﴾
سورة محمد		
٢٥	٢١	﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾
سورة الذاريات		
٢٦	٥٢	﴿قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مُجْنُونٌ﴾
سورة الرحمن		
٤٩	٣١	﴿أَيُّهُ الثَّقَلَانِ﴾
سورة الجمعة		
٢١	٥	﴿يَسْ مِثْلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا﴾
سورة الجن		
٥٢	١١	﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾
سورة المدثر		
٥١	٣٠	﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾

رقم الصفحة	رقم الآية	طرف الآية
سورة الهمزة		
٢٥	٦-٥	﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَطْمَةُ﴾

## فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	طرف الحديث
٩٨	أنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأخرجنا له ماءً
٤٣	أتصلي يا رسول الله
٨٤	إِذَا اسْتَأْذَنْتَ أَحَدَكُمْ أَمْرَاتُهُ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلَا يَمْنَعُهَا
٤٨	إذا استجمر أحدكم فليستجمر وترًا، وإذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء ..
٤٨	إذا رميت بالمعراض فخرق، فكله
٤٨	إذا رميت بسهمك فاذكر اسم الله
٧٥	إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِلنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ فَإِنَّ فِيهِمُ الضَّعِيفَ وَالسَّقِيمَ وَذَا الْحَاجَةَ
٧١	أرأيت لو كان على أمك دين ففقتيته
٩٤	استأذن عليّ أفلح، فلم أذن له
٣٢	أَسْرِعُوا بِالْجِنَازَةِ فَإِنَّهَا إِنْ تَكُ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تُقَدِّمُونَهَا إِلَيْهِ
٩٥	أَصَابَنَا مَجَاعَةٌ لَيْلِي خَيْبَرَ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرَ وَقَعْنَا فِي الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ، ..
٩٦	أُعْطِيتُ خَمْسًا ... وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهْرًا
٤٤ ، ٣٦ ، ٣٣	أفأتصدق بثلثي مالي قال لا . قلت فالشطر يا رسول الله قال لا . قلت
٤٧	اكتبوا لي . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اكتبوا لأبي شاه
١٠٤	أكلنا زمن خيبر الخيل وحمير الوحش
٣١	أَلَا أَنْبِئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ -ثَلَاثًا- قُلْنَا بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ ..
٥٧	أمرنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بسبع، ونهانا عن سبع . أمرنا بعبادة المريض ..
١٠٢ ، ٩٠	أَمَلَى عَلَيَّ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ مِنْ كِتَابٍ إِلَى مُعَاوِيَةَ إِنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ..
٣٧	أَنَّ الشَّمْسَ حَسَفَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَبَعَثَ ..

الصفحة	طرف الحديث
١٠٤	إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِمَا عِبَادَهُ
١٠١	أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- صَلَّى بِهِمَ الظَّهْرَ، فَقَامَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ، ..
٤٨	أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَطَعَ فِي مَجَنِّ قَيْمَتُهُ -وَفِي لَفْظِ تَمَنُّهُ- ثَلَاثَةَ دَرَاهِمَ
٤٢	أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- نَهَى عَنِ نِكَاحِ الْمُتَنَعَةِ يَوْمَ حَيْبَرَ، وَعَنْ لُحُومٍ ..
٩٨	إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ ..
٤١، ٣٦	أَنَّ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ ..
	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بَعَثَ رَجُلًا عَلَى سَرِيَّةٍ فَكَانَ يَقْرَأُ ..
٣٩	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- رَأَى رَجُلًا مُعْتَزِلًا، لَمْ يُصَلِّ فِي الْقَوْمِ فَقَالَ ..
٤٨	إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ
٥٦	إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كَانَ يُدْرِكُهُ الْفَجْرُ وَهُوَ جُنُبٌ مِنْ أَهْلِهِ، ..
٧٠	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كَفَّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ يَمَانِيَةٍ بَيْضٍ، لَيْسَ ..
٧١	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- نَهَى عَنِ الشَّعَارِ
٥٧	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ. وَلِأَهْلِ ..
٧٤	إِنَّ رَفْعَ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ الْمَكْتُوبَةِ كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولٍ ..
١٠١، ٥٣	أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- كَانَ يُصَلِّيَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ..

الصفحة	طرف الحديث
٣٢	أَنَّهُ كَانَ هُوَ وَأَبُوهُ عِنْدَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَعِنْدَهُ قَوْمٌ، فَسَأَلُوهُ عَنِ الْغُسْلِ ..
٩٥	أَهْلِكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكَوهُ، وَإِذَا ..
٣٠	أَوْهَ، أَوْهَ، عَيْنُ الرَّبِّاءِ، عَيْنُ الرَّبِّاءِ، لَا تَفْعَلْ
٥٨	أَيُّهَا النَّاسُ، لَا تَتَمَنَّوْا لِقَاءَ الْعَدُوِّ، وَاسْأَلُوا اللَّهَ الْعَاقِبَةَ فَإِذَا لَقَيْتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا..
٤٧	بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- عُمَرَ -رضي الله عنه- عَلَى الصَّدَقَةِ..
٨٣	بَيْنَمَا النَّاسُ بُقْبَاءَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ إِذْ جَاءَهُمْ آتٍ
٤٦	تُسَبِّحُونَ وَتُكَبِّرُونَ وَتَحْمَدُونَ دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ مَرَّةً
٧٧	تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَاتًا
٩٨	ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ
٩٩	ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً
٤٩	ثَوْبِي حَجَرٌ
٩٢، ٦٧	جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ ..
٥٨	الجنة تحت ظلال السيوف
٨٣	حَدَّثَنِي صَاحِبُ هَذِهِ الدَّارِ
٣٨	حَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- فَقَامَ فَرِعَاءُ، ..
٩٤	دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- وَعِنْدِي رَجُلٌ
٩٠	دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-، حِينَ تُوفِيَتْ ابْنَتُهُ زَيْنَبُ
٢٨	سَأَلَ رَجُلٌ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- وَهُوَ عَلَى الْمَنْبَرِ مَا تَرَى فِي صَلَاةٍ ..
٢٩	سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الْمُتَعَةِ فَأَمَرَنِي بِهَا، وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْهَدْيِ فَقَالَ فِيهِ جَزُورٌ، ..
٤٠	سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يَقُولُ لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ

الصفحة	طرف الحديث
	طَعَامٍ، وَلَا ..
٥٨	سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- عَنِ الرَّجُلِ يُقَاتِلُ شَجَاعَةً
٨٨	شَهِدَ عِنْدِي رِجَالٌ مَرَضِيُونَ -وَأَرْضَاهُمْ عِنْدِي عَمْرُ
٣٧	شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- فَقَالَ هَذَا نِ يَوْمَانِ نَهَى ..
١٠٤	شَهِدْتُ مَعَ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- يَوْمَ الْعِيدِ. فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ، ..
٤٣	الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ رَقْدَ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ
١٠١، ٨٩	صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- إِحْدَى صَلَاتِي الْعَشِيِّ
٨٩	صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاكٍ، صَلَّى جَالِسًا، ..
١٠٠	صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ
٤٩	عِبَادَ اللَّهِ لَتَسُونَّ صُفُوفَكُمْ أَوْ لِيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ
٦٦	الْعَجْمَاءُ جُبَارٌ. وَالْبَيْزُ جُبَارٌ. وَالْمَعْدُنُ جُبَارٌ. وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ
٨٤	عَلَّمَنِي دُعَاءً أَدْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي. قَالَ قُلْ اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا. ..
٩٩	فَأُحْرِقَ عَلَيْهِمْ بِيُوتِهِم بِالنَّارِ
٩٤	فَاخْتَصَمَ فِيهَا عَلِيٌّ وَزَيْدٌ وَجَعْفَرٌ
٩٩	فَإِذَا زَهَبَ قَدْرُهَا فَاغْسِلِي عَنكَ الدَّمَ وَصَلِي
١٠٤	فَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهَا شَيْئًا، فَافْرَعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ، وَدُعَائِهِ، وَاسْتَغْفَارِهِ
٦٧	فَإِذَا فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ
٨٨	فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ فَسَبَّهُ سَبًّا سَيِّئًا
٤٧	فَالْتَمَسَ شَيْئًا، قَالَ مَا أَجِدُ
٩٥	فَأَمَرَ بِهِمَا النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- - فَرَجَمَا
٨٩	فَإِنَّهُ يَصَلِّي وَرَاءَكَ الْكَبِيرُ، وَالضَّعِيفُ، وَذُو الْحَاجَةِ
٨٨، ٨٣	فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكَتَهُ الصَّلَاةُ فَلْيَصِلْ
٤٢	فَتَصَدَّقْ عَمْرُ فِي الْفُقَرَاءِ، وَفِي الْقُرْبَى، وَفِي الرِّقَابِ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَابْنِ السَّبِيلِ..



الصفحة	طرف الحديث
٩٣	فدخل عليّ رسول الله -صلى الله عليه وسلم-
٣٠	فرايتُ في المنام كأن إنسانًا يُنادي حجّ مبرورٌ، ومتعةٌ متقبّلةٌ
١٠٥	فصلّى بهم الركعة التي بقيت، ثم ثبت جالسًا
٧١	فقال رجل يا رسول الله زوجنيها، إن لم يكن لك بها حاجة
٣١	فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً، فَقَالَ مَا أَصْدَقْتَهَا قَالَ وَزَنَ نَوَاةٍ مِنْ دَهَبٍ
١٠٣	فلينخير من المسألة ما شاء
٤٨	فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ
٩٥	فند منها بعير، فطلبوه، فأعياهم
٩٧	قاتل الله اليهود، حرمت عليهم الشحوم، فجملوهما، فباعوها
٥٨	قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم وَيَلُّ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ
٧٩	قال عبد الله بن سلام كذبتُم، إن فيها الرجم
٩٢	قال لنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم
٥٧	قَدْ أَصَابَ عُمُرُ أَرْضًا بِخَيْرٍ. فَأَتَى النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- يَسْتَأْمِرُهُ فِيهَا. ..
٣٥	قدِمَ رسولُ الله -صلى الله عليه وسلم- وأصحابُه صبيحةً رابعةً، فأمرهم أن ..
٩٤	قدِمَ ناسٌ مِنْ عُكْلٍ -أَوْ عُرَيْنَةَ- فَاجْتَوُوا الْمَدِينَةَ، فأمر لهم النبي - صلى الله عليه وسلم ..
٤٢	قدِمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- وَنَحْنُ نَقُولُ لَبَّيْكَ بِالْحَجِّ. فَأَمَرْنَا ..
٢٨	قُلْتُ لِرَبِّدٍ كَمْ كَانَ بَيْنَ الْأَدَانِ وَالسَّحُورِ قَالَ قَدْرُ خَمْسِينَ آيَةً
٩١	قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْتَزِلُ غَدًا فِي دَارِكَ بِمَكَّةَ قَالَ وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيلٍ مِنْ رِبَاعٍ
٧٢	كان بيني وبين رجل خصومة في بئر
٢٧	كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ خُصُومَةٌ فِي بَيْرٍ فَأَخْتَصَمْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ..
٢٩	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- فِي سَفَرٍ. فَرَأَى رَجُلًا وَرَجُلًا

الصفحة	طرف الحديث
	قَدْ ظَلَّلَ عَلَيْهِ..
١٠٠	كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يسوي صُفوفنا، حتى كأنما يسوي ..
٤٦	كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يُفْرغُ على رأسه ثلاثاً
٩٢	كانت المرأة إذا توفي عنها زوجها دخلت حفشاً، ولبست شر ثيابه
٧٧	كُنَّا أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ حَقًّا. وَكُنَّا نُكْرِي الْأَرْضَ عَلَى أَنْ لَنَا هَذِهِ ..
٦٧	كنا عند أبي موسى -رضي الله عنه- فدعا بمائدته-وعليها لحم دجاج
٦٦	كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي السَّفَرِ. فَمِنَا الصَّائِمُ، وَمِنَا الْمَفْطَرُ
١٠٣	كُنَّا نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الْجُمُعَةَ
٩٣	كُنَّا نَعْرَلُ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ، لَوْ كَانَ شَيْئًا يُنْهَى عَنْهُ لَنَهَانَا عَنْهُ الْقُرْآنُ
٣٠	لَا تُتَكَبَّرُ الْأَيْمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تُتَكَبَّرُ الْيَمِينُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ. قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ..
٤٠	لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى
٣٣	لَا صَوْمَ فَوْقَ صَوْمِ دَاوُدَ -شَطْرَ الدَّهْرِ- صَمَّ يَوْمًا وَأَفْطَرَ يَوْمًا
٤٢	لَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ، وَلَا الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ
٥٦	لَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يُصَلِّي الْفَجْرَ
٩١	لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَأَصْحَابُهُ مَكَّةَ. فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ ..
٥٠	اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب. اللهم نقني ..
٧٠	ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة
٧٠	ليس فيما دون خمس أواق صدقة
٧٣	ليس معنا مدى
٧٠	ليس منّا من ضرب الخدود، وشق الجيوب، ودعا بدعوى الجاهلية
٦٨	مَا رَأَيْتُ مِنْ ذِي لِمَّةٍ فِي حُلَّةٍ حَمْرَاءَ أَحْسَنَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ..

الصفحة	طرف الحديث
٩١	ما مرت علي ليلة منذ سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول ذلك ..
٤٦	ما يَقُمُ ابْنُ جَمِيلٍ إِلَّا أَنْ كَانَ فَقِيرًا، فَأَغْنَاهُ اللَّهُ
١٠٣	مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ
٧٣	من عمل عملاً ليس عليه أمرنا، فهو رد
٩٠	مِنْ كُلِّ اللَّيْلِ أَوْتِرَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- من كلَّ الليل قد أوتر ..
٩١	مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ
٥٦	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ اشْتِمَالِ الصَّمَاءِ
٥٦	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- عَنْ صَوْمِ يَوْمَيْنِ الْفِطْرِ وَالنَّحْرِ
٩٦	نَهَى عَنِ لُبُوسِ الْحَرِيرِ إِلَّا هَكَذَا، وَرَفَعَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم..
	واجعلن في الآخرة كافورًا -أو شيئًا من كافور- فإذا فرغتن فاذنني
٥١	وَكَانَ يَقْرَأُ بِالسُّتَيْنِ إِلَى الْمِائَةِ
١٠٠	وكان يقول في كلِّ ركعتين التَّحِيَةَ
٦٧	الوَلْدُ لِلْفَرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ
٣٦	وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ، وَإِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَاَنْفِرُوا
٩٣	وَلَمْ تَمَسَّ طَيْبًا وَلَا شَيْئًا حَتَّى تَمُرَّ بِهَا سَنَةٌ حَتَّى تَمُرَّ بِهَا سَنَةٌ
٧٣	وليس على رجل نذر فيما لا يملك
٧١	وليس مع أحدٍ منهم هدي
٩٧	ومن قتل له قتيل فهو بخير النظرين
٤٣	وَيَقْصُرُ فِي الثَّانِيَةِ وَفِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُخْرَيَيْنِ بِأَمِّ الْكِتَابِ
٨٢	يا رسول الله أصابتنى جنابة ولا ماء
٣١	يا رسول الله قوم كفار
٤٦	يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي، وَيُصُومُونَ كَمَا نَصُومُ. وَيَتَصَدَّقُونَ وَلَا نَتَصَدَّقُ.
١٠٢	يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم ربنا وبحمدك. اللهم اغفر لي

## فهرس الشواهد الشعرية

الصفحة	اسم الشاعر	البحر	القافية
٥٥	أبو داؤد الإيادي	المتقارب	نارًا
٢٦	امرؤ القيس	الطويل	جُلجُل
٥٣	مجهول القائل	الكامل	عدنائه
٥٢	النايعة الذبياني	الوافر	بشنن

### ثبت المصادر والمراجع

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة ط١، ١٩٩٨م.
٢. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن محمد القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (المتوفى: ٩٢٣هـ)، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة: السابعة، ١٣٢٣ هـ.
٣. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، ابن القيم، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (المتوفى ٧٦٧ هـ)، المحقق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، ط١، أضواء السلف - الرياض، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤م.
٤. الأشباه والنظائر في النحو، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١١-١٩٩٩.
٥. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت
٦. الأصول، تمام حسان، عالم الكتب القاهرة ٢٠٠٠م.
٧. إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، ط١، دار القلم العربي، حلب سوريا، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.
٨. الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، المحقق: عبد العزيز بن أحمد بن محمد المشيخ، الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
٩. الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين - بيروت، ط١٢.
١٠. الأفعال الناسخة، حمدي فراج محمد فراج المصري.
١١. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين بن هشام، ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع القاهرة، ٢٠٠٤م.

١٢. الإيضاح العضدي، للحسن بن أحمد الفارسي. تحقيق: حسن شاذلي فرهود، (ط٢) (١٩٨٨م).
١٣. البداية والنهاية، ابن كثير عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي الناشر هجر للطباعة والنشر ط١، سنة النشر ٢٠٠٢م/١٤٢٤هـ.
١٤. البرهان في علوم القرآن، الزركشي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، ١٩٥٧م/١٣٧٦هـ، دار إحياء الكتب العربية.
١٥. بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، ط١.
١٦. البيان في روائع القرآن " دراسة لغوية وأسلوبية في النص القرآني"، تمام حسان، عالم الكتب، ط١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.
١٧. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
١٨. تذكرة الحفاظ، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان (ط١)، (١٤١٩هـ).
١٩. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبالي، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ) المحقق: محمد كامل بركات الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر سنة النشر: ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
٢٠. التصوير النبوي للقيم الخلقية والتشريعية في الحديث الشريف، علي علي صبح، ط١، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٢١. التطبيق النحوي، للدكتور عبده الراجحي، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
٢٢. التَّوْبِيرُ شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ الْمُؤَلَّفِ: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، (المتوفى: ١١٨٢هـ) المحقق: د. محمد إسحاق محمد إبراهيم الناشر: مكتبة دار السلام، الرياض الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

٢٣. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، الناشر : دار الفكر العربي، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م
٢٤. التيسير بشرح الجامع الصغير المؤلف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ) الناشر: مكتبة الإمام الشافعي - الرياض الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٢٥. جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلابيني (المتوفى: ١٣٦٤هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٢٦. الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي ط٢، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٥٣هـ / ١٩٣٥م.
٢٧. الجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل صالح السامرائي، ط١، دار الفكر، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
٢٨. الجملة الفعلية ، علي أبو المكارم، مؤسسة المختار، القاهرة (ط١)، (١٤٢٨هـ) .
٢٩. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك المؤلف: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ) الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م
٣٠. خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية، عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني (المتوفى: ١٤٢٩هـ)، ط١، مكتبة وهبة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٣١. الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي نجار، ط٢، مصر دار الكتب المصرية.
٣٢. دلائل الإعجاز في علم المعاني، الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، المحقق: محمود محمد شاكر أبو فهر لناشر: مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة الطبعة: الثالثة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٣٣. دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، البكري، محمد علي بن محمد بن علان بن إبراهيم البكري الصديقي الشافعي (المتوفى: ١٠٥٧هـ). اعتنى بها: خليل مأمون شيحا، ط٤، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
٣٤. ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، د، ط، ١٩٨٠ م.
٣٥. ديوان امرئ القيس، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري، الشركة الوطنية.
٣٦. ذخيرة العقبي في شرح المجتبى ، لمحمد بن علي بن آدم بن موسى الإثيوبي الوَلوي، الناشر: دار المعراج الدولية للنشر، الطبعة: الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
٣٧. ذيل طبقات الحنابلة، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن الحنبلي، تحقيق: د. عبد الرحمن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان - الرياض (ط١) (١٤٢٥هـ).
٣٨. رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام: أبو حفص عمر بن علي بن سالم بن صدقة اللخمي الإسكندري المالكي، تاج الدين الفاكهاني (المتوفى: ٧٣٤هـ)، تحقيق ودراسة: نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
٣٩. سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي تحقيق: شعيب الأرنؤوط (ط: د)، مؤسسة الرسالة، سنة النشر ١٤٢٢ هـ.
٤٠. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، المحقق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
٤١. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لعبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: ٧٦٩هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
٤٢. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المؤلف: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ) الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.



٤٣. شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ) دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ .
٤٤. شرح التسهيل، بجمال الدين محمد بن عبد الله الأندلسي ابن مالك، ط ١، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م.
٤٥. شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبائي ط ١، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي.
٤٦. شرح المفصل في علم العربية، لمحمد بن عمر الزمخشري، بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية (١٤٢٢ هـ)، (ط ١).
٤٧. شرح المفصل، لموفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي النحوي دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ط ١، ١٤٢٢ هـ، ٢٠٠٢ م، تقديم إميل بديع يعقوب.
٤٨. شرح سنن ابن ماجه، السيوطي، قديمي كتب خانة - كراتشي.
٤٩. شرح شواهد المغني، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار مكتبة الحياة، بيروت لبنان.
٥٠. شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، (المتوفى: ٧٦١ هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط ١١، ١٣٨٣ هـ.
٥١. شَوَاهِدِ التَّوْضِيحِ وَالتَّصْحِيحِ لِمَشْكَلَاتِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢ هـ) المحقق: الدكتور طه محسن الناشر: مكتبة ابن تيمية الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ.
٥٢. صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه ، بمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي المحقق: محمد زهير بن ناصر الناشر: دار طوق النجاة الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ.

٥٣. صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ) المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٥٤. ضرائر الشعر، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: إبراهيم محمد، دار الأندلس، القاهرة، ط١، ١٩٨٢م.
٥٥. الظواهر اللغوية في التراث النحوي، علي أبو المكارم ط١، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٧م.
٥٦. العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام، لعلي بن إبراهيم بن داود بن سلمان بن سليمان، أبو الحسن، علاء الدين ابن العطار (المتوفى: ٧٢٤ هـ)، عناية: نظام محمد صالح يعقوبي، الناشر: دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
٥٧. عقود الزَّجَدِ على مُسْنَدِ الإِمَامِ أَحْمَد، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١ هـ) حَقَّقَهُ وَقَدَّمَ لَهُ: د. سلمان القضاة، دار الجيل، بيروت - لبنان ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
٥٨. عمدة الأحكام من كلام خير الأنام صلى الله عليه وسلم، المؤلف: عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الجماعيلي الدمشقي الحنبلي، أبو محمد، تقي الدين (المتوفى: ٦٠٠ هـ) دراسة وتحقيق: محمود الأرناؤوط، مراجعة وتقديم: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: دار الثقافة العربية، دمشق - بيروت، مؤسسة قرطبة، مدينة الأندلس الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٥٩. عمدة الأحكام من كلام خير الأنام صلى الله عليه وسلم، لعبد الغني عبد الواحد المقدسي، تحقيق: سعيد علي وهف القحطاني، الرياض (ط١) (١٤٣٥) .
٦٠. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (المتوفى: ٨٥٥ هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٦١. عوارض التركيب في الأصمعيات دراسة نحوية وصفية تطبيقية، رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، (١٤٣٥ هـ).

٦٢. عوارض التركيب في سورة البقرة دراسة نحوية وصفية، سامية مونس خليل أبو سعيفان رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م.
٦٣. عوارض التركيب في شعر عبيد الله بن قيس الرقيات ، أمل منسي الخديدي ، رسالة ماجستير، قسم الدراسات العليا العربية، جامعة أم القرى، ١٤٢٩هـ.
٦٤. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ.
٦٥. فتح الباري شرح صحيح البخاري، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، (المتوفى: ٧٩٥هـ) مجموعة محققين، الحقوق: مكتب تحقيق دار الحرمين - القاهرة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٦٦. فتح السلام شرح عمدة الأحكام، للحافظ ابن حجر العسقلاني من فتح الباري، تحقيق أبو محمد عبد السلام بن محمد العامر، فسح وزارة الإعلام برقم ٣٢٣٠٦٩.
٦٧. فتح المنعم شرح صحيح مسلم: الأستاذ الدكتور موسى شاهين لاشين الناشر: دار الشروق الطبعة: الأولى (لدار الشروق)، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
٦٨. فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام، محمد بن صالح العثيمين، تحقيق وتعليق: صبحي بن محمد رمضان، أم إسراء بنت عرفة بيومي، الناشر: المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
٦٩. في البلاغة العربية علم المعاني، عبد العزيز عتيق ط١، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.
٧٠. الكتاب، أبو بشر عثمان بن قنبر، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
٧١. كشف اللثام شرح عمدة الأحكام، للسفاريني، شمس الدين، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (المتوفى: ١١٨٨ هـ). ، اعتنى به تحقيقاً وضبطاً وتخريجاً: نور الدين طالب، ط١، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت، دار النوادر - سوريا، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٧٢. كشف المشكل من حديث الصحيحين، ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ). المحقق: علي حسين البواب، دار الوطن - الرياض.

٧٣. الكناش في فني النحو والصرف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى: ٧٣٢هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان عام النشر: ٢٠٠٠ م.

٧٤. الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرمانى (المتوفى: ٧٨٦هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان طبعة أولى: ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م.

٧٥. الكوكب الوهاج والروض البهّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، جمع وتأليف: محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهزري الشافعي، مراجعة: لجنة من العلماء برئاسة البرفسور هاشم محمد علي مهدي، الناشر: دار المنهاج - دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٧٦. اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح: شمس الدين البزماوي، أبو عبد الله محمد بن عبد الدائم بن موسى النعيمي العسقلاني المصري الشافعي (المتوفى: ٨٣١هـ)، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

٧٧. لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور. دار صادر، (ط١)، بيروت.

٧٨. اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان عمر عالم الكتب، ط٥، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

٧٩. اللحة في شرح الملحّة، ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م.

٨٠. اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، المحقق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية - الكويت.

٨١. مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، أبو الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام بن خان محمد بن أمان الله بن حسام الدين الرحماني المباركفوري (المتوفى: ١٤١٤هـ)، الناشر: إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء - الجامعة السلفية - بنارس الهند، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٤ هـ، ١٩٨٤ م.
٨٢. المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل، المحقق: د. محمد كامل بركات، الناشر: جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة)، الطبعة: الأولى، (١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ).
٨٣. مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمَّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ) المحقق: د. حاتم صالح الضامن الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ هـ.
٨٤. مصابيح الجامع، محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي، بدر الدين المعروف بالدماميني، وبابن الدماميني (المتوفى: ٨٢٧ هـ)، اعتنى به تحقيقاً وضبطاً وتخريجاً: نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
٨٥. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت.
٨٦. معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، دار صادر، بيروت: ط٢ (١٩٩٥م).
٨٧. معجم التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الشرف الجرجاني، (٨١٦هـ) د.ط، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة.
٨٨. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد جمال الدين بن هشام الأنصاري (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله الناشر: دار الفكر - دمشق الطبعة: السادسة، ١٩٨٥ م.
٨٩. المفاتيح في شرح المصابيح: الحسين بن محمود بن الحسن، مظهر الدين الزيداني الكوفي الضريُّ الشيرازيُّ الحنفيُّ المشهورُ بالمُظْهَرِي (المتوفى: ٧٢٧ هـ)، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، وهو من

- إصدارات إدارة الثقافة الإسلامية - وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢م.
٩٠. المفصل في صنعة الإعراب، محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، المحقق: د. علي بو ملح، مكتبة الهلال - بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
٩١. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: ٧٩٠ هـ)، تحقيق: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧م.
٩٢. المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان (ط: د)، العراق: دار الرشيد (١٩٨٢م).
٩٣. المقتضب، المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، ط٢، القاهرة لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٤١٥ هـ.
٩٤. منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري، حمزة محمد قاسم، راجعه: الشيخ عبد القادر الأرناؤوط، عني بتصحيحه ونشره: بشير محمد عيون، الناشر: مكتبة دار البيان، دمشق - الجمهورية العربية السورية، مكتبة المؤيد، الطائف - المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
٩٥. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لعبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي أبو الفرج، سنة النشر: ١٤١٥ - ١٩٩٥، ط٢.
٩٦. منحة الباري بشرح صحيح، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي المصري الشافعي (المتوفى: ٩٢٦ هـ)، اعتنى بتحقيقه والتعليق عليه: سليمان بن دريع العازمي، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
٩٧. المنهل الحديث في شرح الحديث: الأستاذ الدكتور موسى شاهين لاشين الناشر: دار المدار الإسلامي الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢ م.
٩٨. الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (المتوفى: ١٤١٧ هـ)، دار الفكر - بيروت - لبنان، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٩٩. النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف ط١٥

١٠٠. نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار ، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (المتوفى: ٨٥٥هـ)،  
، المحقق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، ط١، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر،  
١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

١٠١. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي بن أبي بكر، تحقيق: عبد  
العال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٩٢م

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	مستخلص الرسالة
د	الشكر والتقدير
١	المقدمة
٧	التمهيد
٨	ترجمة للمؤلف الإمام العلامة عبد الغني المقدسي
١٥	مصطلح عوارض التركيب
١٩	الفصل الأول: عارض الحذف
٢٠	المبحث الأول: تعريف الحذف لغة واصطلاحًا، وشروطه، وأنواعه، والغاية منه، وضوابطه.
٢٤	المبحث الثاني: عارض الحذف في العناصر الإسنادية في أحاديث كتاب عمدة الأحكام.
٤٥	المبحث الثالث: عارض الحذف في العناصر غير الإسنادية في أحاديث كتاب عمدة الأحكام.
٦٠	الفصل الثاني: عارض التقديم والتأخير
٦١	المبحث الأول: أسلوب التقديم والتأخير، وقيمه والأسباب الداعية له، ومفهوم الرتبة وعلاقته بالإعراب وأمن اللبس، وأنواع التقديم والتأخير.
٦٦	المبحث الثاني: عارض التقديم والتأخير في الجملة الاسمية في أحاديث كتاب عمدة الأحكام.
٨٠	المبحث الثالث: عارض التقديم والتأخير في الجملة الفعلية في أحاديث عمدة الأحكام.
١١٣	الخاتمة
١١٥	الفهارس العلمية
١١٦	فهرس الآيات القرآنية
١٢٠	فهرس الأحاديث النبوية



الصفحة	الموضوع
١٢٧	فهرس الشواهد الشعرية
١٢٨	ثبت المصادر والمراجع
١٣٩	فهرس الموضوعات

## Abstract

**Title of the Study: Irregularities of Structure in Hadith of Umdat Al-Ahkam (A Syntactic, Descriptive and Applied Study)**

**Researcher's name: Eidah Munif Taleb Bin Saqyan**

The study compositions: This study is composed of an introduction address this study, its importance, the cause of selection of the subject, previous studies, the methodology of the study, then two chapters preceded by a preamble, followed by the conclusion, references and indexes.

The preamble includes two subjects: First subjects, states about the Scholar **Abdul Ghani Al-Maqdisi**, identifying his book Umdat Al-Ahkam, while the second subject; states about Exposers of Assemblage Term.

**First chapter:** it addresses the exposers of elision which contains three themes:

**First theme:** States the identification of elision linguistically and terminology wise, conditions, types, the purpose herefrom and its controls.

**Second theme:** States the elision exposers in attributive elements in the Hadith of Umdat Al-Ahkam, including: elision of the subject and the predicate.

**Third theme:** States the elision exposers of the attributive elements in the Hadith of Umdat Al-Ahkam, including: elision of the object, the adjunct, preposition and noun in genitive

As for the Second chapter: It addresses the exposers of "bringing forward and backward"; containing three themes:

**First theme:** States the style of "bringing forward and backward" the importance, causes, rank concept hereof, relation with syntax, secure from confusion and the types bringing forward and backward.

**Second theme:** States the exposers of "bringing forward and backward" in the noun clause in the Hadiths of the book of Umdat Al-Ahkam.

**Third theme:** States the exposers of "bringing forward and backward" in the verbal clause in the Hadiths of the book of Umdat Al-Ahkam.

**The conclusion:** I state herein what the study concluded, then the references and the technical indexes.

I pray to ALLAH that I have been successful in this study the plan I put forth as well as the bringing it out in an acceptable manner.

**Kingdom of Saudi Arabia  
Ministry of Education  
Al-Majmaah University  
Deanship of Higher Education  
Faculty of Education  
Arabic Division**



# **Irregularities of Structure in Hadith of Umdat Al-Ahkam (A Syntactic, Descriptive and Applied Study)**

**A study presented for the completion of the requirement of obtainment  
of Master Degree in  
Arabic Language, Specialized linguistics**

**Prepared by:  
Eidah Munif Taleb Bin Saqyan  
University No  
322206073**

**Supervised by  
Prof, Dr. Mohammad Bin Ibrahim Al-Saif  
Prof. of Arabic Language and Social Studies, Qassim University**

**Academic year: 1439 – 1440 H / 2018 – 2019**